الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة_ بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية و تجارة دولية

إعداد الطالبة:
- طالب خير الدين
- قصابي عادل

تحت إشراف الأستاذ:
خالد بوشارب

أعضاء لجنة المناقشة

د/.....رئيسا
د/ .....مشرفا ومقررا
د/.....مناقشا

السنة الجامعية: 2022_2023

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي نهديه مع أسمى عبارات الحب والإمتنان:

إلى من جرع الكأس فارغا لي يهدينا قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربنا ليمهد لنا طريق العلم

إلى والدينا نور دربنا اللذان ساندنني وتعبا من أجل إتمام مسيرتينا الدراسية.

إلى أمهاتنا اللواتي طالما رافقنني بدعائهما وحرصهما علينا.

إلى أخواتنا الغاليات لطالما مددن يد العون لنا وتعبن من أجلنا.

إلى إخوتنا وأحبتنا وأصدقائنا وكل من ساهم في نجاحنا من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله ﷺ:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " خالد بوشارب " الذي يكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بجامعة بومرداس وإلى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله عنا كل خير.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم إنه قريب مجيب

الملخص

الملخص:

تشهد التجارة الدولية اهتماما متزايدا من مختلف الدول سواء المتقدمة منها أوحتى النامية، وذلك نظرا لأهميتها في خدمة التنمية الإقتصادية خاصة بعد التطوارت السريعة التي شهدها الإقتصاد الدولي، والتي أدت إلى التوجه نحو تحرير التجارة، أين شهد العقد الأخير من القرن العشرين توقيع العديد من الإتفاقيات التجارية الإقليمية ومن بروز العديد من التكتلات الإقتصادية الإقليمية التي أخذت في الإنتشار بأبعاد وتوجهات مختلفة، وهو ما تزامن في نفس الوقت مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة، كأول منظمة دولية تهتم بالعلاقات التجارية الدولية تقوم على مبدأ حرية التجارة في إطار ما يسمى النظام التجاري متعدد الأطراف، وهدفت هذه الدارسة إلى إبراز أهم التحولات التي شهدها الإقتصاد العالمي و التي دفعت به نحو التدويل، وكذا إبراز كل من التكتلات الإقتصادية و المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية، و دارسة العلاقة التفاعلية بينهم.

كما تسعى دول العالم إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة وهناك إجماع واسع حول إعتبار الإطار متعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة للتحرير التجارة الدولية الطريق الأمثل لتحقيق الإزدهار الإقتصادي لشعوب العالم بدليل أنه لحد الآن هناك تهافت كبير على تسريع عملية الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و بالموازاة مع تشكيل الإتفاقات الإقليمية التي أصبحت نشطة وفي تزايد كبير بشكل لا يستهان به وترتب على هذا التصاعد إعادة النظر في مدى توافق التحرير التجاري بين الإتفاقات التجارية الإقليمية و متعددة الأطراف .

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الدولية، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، النظام التجاري متتعدد الأطراف.

Abstract:

International trade is receiving attention from countries in the developed and developed world, in view of its Its Importance in the service of economic development, especially after the rapid developments in the international economy, which led to the liberalization of trade, the last decade of the twentieth century saw the singning of several regional trade agreement, which led to the emergence of many regional economic blocs, which coincided with the emergence of the world trade organization, as the first international organization concerned international trade within framework of the so-called multilateral trading system. Thus study aimed to highlight the most import transformations witnessed by the international economy, which led to internationalization, as well as highlight the role of the regional economic blocs and the world trade organization in the liberalization of international trade, by studying the interactive relationship between them.

The countries of the world are striving for full liberalization of trade. There is broad consensus that framework for the multilateral negotiations on the liberalization of international trade is the best way to achieve economic prosperity for the people of the world. Evidence that so far there is a big rush to speed up the process of joining the world trade organization, and in parallel with the formation of regional agreements that have become active and in a significant increase in a significant manner as a result of this escalation, the review of compatibility of trade liberalization between regional trade agreement and multilateral.

Keywords:

Liberalization of international trade, regional economic blocs, multilateral trading system

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
إهداءات	
تشكرات	
ملخص	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ_ج
❖ الفصل الأول: مدخل نظري للتجارة الخارجية	
- تمهيد	9
○ المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	10
▪ المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	10
▪ المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	11
▪ المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية	11
○ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	
▪ المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية	12
▪ المطلب الثاني: : النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية	16
▪ المطلب الثالث : النظريات الحديثة في التجارة الخارجية	18
○ المبحث الثالث: أساسيات حول السياسات التجارية	
▪ المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية	19
▪ المطلب الثاني أنواع السياسات التجارية	20
▪ المطلب الثالث : أهداف التجارة الخارجية	21
- خلاصة الفصل الأول	22
❖ الفصل الثاني :مكانة التجارة الخارجية في النظام التجاري المتعدد و الاقليمية الجديدة	
- تمهيد	24
○ المبحث الاول :ماهية التكامل الاقتصادي	
▪ المطلب الاول :تعريف التكامل الاقتصادي الاقليمي	25
▪ المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة للتكامل الاقتصادي	27
▪ المطلب الثالث :درجات التكامل الاقتصادي و خلفياته	33
○ المبحث الثاني:نبذة حول المنظمة العالمية للتجارة	
▪ المطلب الاول:نشأة المنظمة العالمية للتجارة	34
▪ المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	37
▪ المطلب الثالث:شروط العضوية في المنظمة العالمية للتجارة	42
○ المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين الاقليمة و النظام التجاري متعدد الأطراف	
▪ المطلب الأول : دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية	44
▪ المطلب الثاني: التكتلات الاقليمية و دورها في تحرير التجارة الخارجية	49
▪ المطلب الثالث:التفاعل بين التكتلات الاقليمية و النظام التجاري متعدد الاطراف	54
- خلاصة الفصل الثاني	66

❖ الفصل الثالث:مكانة الجزائر في التكتلات الاقليمية و النظام التجاري متعدد الاطراف	
- تمهيد	68
○ المبحث الاول:واقع التجارة الخارجية في الجزائر	
▪ المطلب الأول:التجارة الجزائرية قبل التحرير	69
▪ المطلب الثاني:تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	69
▪ المطلب الثالث : مسار التجارة الخارجية في الجزائر	70
○ المبحث الثاني: اتجاهات التجارة الخارجية ضمن التكتلات الاقليمية	
▪ المطلب الاول: التجارة الخارجية للجزائر في ظل منظمة التجارة العربية الكبرى	74
▪ المطلب الثاني:التجارة الخارجية للجزائر في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	74
▪ المطلب الثالث:تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ضمن منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي	77
○ المبحث الثالث:آفاق و تحديات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	
▪ المطلب الاول :جهود الجزائر في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	78
▪ المطلب الثاني:عراقيل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	81
▪ المطلب الثالث:المكاسب المتوقعة عند انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	86
- خلاصة الفصل الثالث	89
- خاتمة	91
- قائمة المراجع	

مقدمة

إتسمت التجارة العالمية في النصف الثاني من القرن الماضي بالارتفاع غير مسبوق في التجارة وتنوعها ، التي أصبحت تتم بين مختلف الدول في منظومات متكاملة ، تحددها مجموعة ضخمة من الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية و الدولية ، من أجل إيجاد صياغة لنظام تجاري جديد يتم فيه إرساء قواعد الحرية التجارية وبلورتها على أرض الواقع ، وذلك بتأسيس الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة عام 1947 ، هذه الأخيرة استخلفت بالمنظمة العالمية للتجارة في جولة لأوروجواي ، وتحديدا إثر عقد قمة مراكش بالمملكة المغربية في 15أفريل1994 ، بسبب قصور أدائها لمهامها وتطبيق مبادئها ،إلى جانب عدم احترام مؤسسيها لقواعدها.

فالمنظمة العالمية للتجارة تلعب دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي الجديد أو ما يعرف أحيانا بالنظام التجاري المتعدد الأطراف ، باعتبارها كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية،فهي تختص بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي الإنشاء والتعمير بتنظيم عمليات تحرير التجارة العالمية ، ورسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء بها، وفق آليات وشروط تفرضها على الدول منذ تقديم طلب الانضمام إليها، إلى جانب تنفيذ كافة الاتفاقيات الموقع عليها في جولة لأوروجواي. فمنذ بدأ نشاط المنظمة العالمية للتجارة في الفاتح من جانفي 1995 شملت جميع جوانب التجارة العالمية من سلع و خدمات،و حقوق الملكية الفكرية،و إجراءات الاستثمار، إلى جانب استقطاب عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية كأعضاء بها؛ جعل بقية الدول غير الأعضاء الإسراع في تقديم طلبات الانضمام إليها، من أجل إصلاح اقتصادياتها وبنائها على أسس واقعية حقيقية للاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية، بتخفيض تعريفاتها الجمركية و فتح أسواقها لصادرات الدول الأعضاء،إلى جانب زيادة فرص نفوذها بمنتجاتها إلى أسواق الدول الأخرى بتحقيق مزيد من التناسق و التعاون فيما بينها،من خلال تعديل تشريعاتها و لوائحها بما يتواءم مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة تماشيا مع أوضاع النظام التجاري الجديد والجزائر كواحدة من هذه الدول تسعى لمواجهة هذا الاتجاه المتنامي من العولمة و التعامل مع آلياته بما يكمل لها حسن التموقع والتكيف لضمان مصالحها الوطنية، بانتهاج اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية بموجب

اتفاقيات دولية كصندوق النقد الدولي عام 1964 في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، والبنك العالمي للإنشاء و التعمير عام 1987 من أجل التمويل والدعم المالي والتقني .

فقد عبرت الجزائر عن قناعتها في العديد من المناسبات بأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتيح لها فرص أفضل لانتعاش اقتصادها وتطويره وتحسين أدائه، خاصة وأن معاملاتها التجارية والاقتصادية تتم مع الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة كما أنها تسعى من وراء طلب العضوية بالمنظمة الاستفادة من مختلف المزايا و الإعفاءات و التسهيلات التي تمنح للدول النامية الأعضاء .

فكانت الجزائر سباقة عن غيرها من البلدان في تقديم طلب العضوية للمنظمة العالمية للتجارة، حيث بدأت اتصالاتها الأولية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية عام 1987، لكنها لم تحصل على العضوية بحكم الظروف الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة التي عاشتها حتى سنة 1996.

حيث أجرت الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين عام 1987 و عام 2013 أثني عشر(12) جولة من المفاوضات المتعددة الأطراف، عالجت فيها 1933 مسألة تتعلق بضرورة تعديل سياساتها الاقتصادية وتكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق، لمسايرة الواقع الاقتصادي للدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة ،إلى جانب المفاوضات الثقلية بخصوص التسبيقات التعريفية والالتزامات الخاصة بتجارة الخدمات و نظام رخص الاستيراد و العوائق الفنية للتجارة ووضع حيزا لإجراءات الصحة و الصحة النباتية، بالإضافة إلى بعض جوانب الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، وكذلك قانون الاستثمار و ما يحتويه من حرية انتقال رؤوس الأموال وتحويلها إلى الخارج، وهي كلها رهانات وتحديات تقف أمامها الجزائر لمجابهة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

ونظرا لكثرة الدراسات التي تناولت المنظمة العالمية للتجارة و آثارها على الدول خاصة والنامية منها، وتسابقها على العضوية بها ومعرفة مكانة الاقتصاد الجزائري في حالة الانضمام إلى المنظمة، ارتأينا البحث في هذا الموضوع لمعرفة الوضعية الحالية للنظام الاقتصادي الجزائري من التغيرات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الانضمام إليها والإستراتيجية الواجب إتباعها من قبل الدولة الجزائرية للحفاظ على اقتصادها الوطني .

أولا : الاشكالية :

إنطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ـ كيف يتم تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية :

تندرج من الإشكالية السابقة جملة من التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما هي أسباب قيام التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف؟

2- ماهي نظريات التجارة الدولية ؟

3- ماهو دور مظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة :

بناءا على التساؤلات الفرعية يميز صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى : تتنوع أسباب قيام التجارة الدولية من أسباب إقتصادية و أسباب سياسية .

الفرضية الثانية : تختلف النظريات الإقتصادية بين نظريات كلاسيكية ونظريات نيوكلاسيكية ونظريات حديثة .

الفرضية الثالثة: تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا كبيرا في تحرير التجارة الخارجية

ثالثا:أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدارسة تحقيق الأهداف التالية:

1_ معرفة موقع الإتفاقيات التجارية الإقليمية ضمن النظام التجاري العالمي الجديد سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية.

2_التعرف على درجات التكامل الإقتصادي وكذا الإقليمية الجديدة.

3_ معرفة مدى أهمية الإتفاقيات التجارية الإقليمية التي زاد عددها في الآونة الأخيرة في ظل تواجد المنظمة العالمية للتجارة المتخصصة أساسا في تحرير التجارة الدولية.

4- توضيح القواعد والمعايير التي تقوم عليها التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

5- التطرق للعلاقة التبادلية بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف.

رابعا:أهمية الدارسة:

ترجع أهمية هذه الدارسة لأهمية النظام التجاري العالمي الجديد سواءا من خلال المنظمة العالمية للتجارة أو التكتلات الإقتصادية الإقليمية كواقع مفروض أمام الإقتصاديات الفطرية من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها التنافس حول تعظيم مكاسب التجارة الدولية في ظل النظام الإقتصادي الدولي الجديد، من خلال المرونة التي يمنحها النظام التجاري العالمي الجديد في الأسواق، وهو ما قد يضمن للدول المندمجة في هذا النظام فرصة أكبر من أجل تحقيق أهدافها التنموية و الحفاظ على مصالحها.

خامسا:حدود الدارسة:

يستدعي الوقوف على الأهداف المرجوة من هذه الدارسة والإجابة على إشكالياتها الإلتزام بإطاريين زماني ومكاني محددين، حيث قيد الإطار الزماني من نهاية الحرب

العالمية الثانية وهي فترة ظهور بوادر النظام التجاري متعدد الأطراف إلى غاية وقتنا الحالي، أما فيما يخص الإطار المكاني فيمكن إضفاء الصبغة العالمية للدارسة كون النظام التجاري العالمي الجديد بشقيه الإقليمي ومتعدد الأطراف ظاهرة مست كل دول العالم.

سادسا:أسباب إختيار الموضوع:

هناك أسباب عدة دفعتنا لإختيار هذا الموضوع نذكر منها:

الأسباب الذاتية: تتمثل في:

_ الميول الشخصية لموضوع متعلق بالتجارة الدولية و تحريرها.

_ التطرق إلى الموضوع يناسب تخصصنا ألا وهو الإقتصاد الدولي.

أما الأسباب الموضوعية: المتمثلة في:

_ نضرا لحداثة الموضوع وتأثيره على النظام التجاري العالمي الجديد.

_ معرفة مستويات التحرير التجاري المطبقة فعلا في ظل التحرير التجاري الدولي.

سابعا:منهج الدراسة:

لإعداد هذه الدارسة ارتأينا أن نستخدم المناهج التالية:

المنهج التاريخي في سرد التطور التاريخي لمسار التجارة الدولية عبر الأنظمة الاقتصادية وكذا مراحل تحرير التجارة الدولية. والمنهج الوصفي إستخدم في تحديد المفاهيم.

ثامنا:خطة الدارسة:

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ونضرا لإتساع الموضوع وتشعب فروعه تم تقسيم الدارسة كما يلي:

-الفصل الأول :" الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية " والذي تم من خلاله عرض مفصل لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة لتجارة الخارجية من مختلف النظريات المفسرة لها و إتجاهاتها المختلفة.

-الفصل الثاني: "النظام التجاري العالمي بين الإقليمية والتعددية" تم من خلال هذا الفصل التطرق لتكامل الإقتصادي الإقليمي كمدخل لتحرير التجارة الدولية التطور التاريخي للمنظمة العالمية لتجارة، وكذا التطرق للعلاقة بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف في إطار تحرير التجارة الدولية.

تاسعا :الدراسات السابقة:

لقد تم تناول متغيرات موضوع النظام التجاري العالمي الجديد في العديد من البحوث و الدراسات نذكر منها :

_خير الدين بلعز"التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء النظام التجاري متعدد الأطراف- مع الاشارة إلى حالة الجزائر"- أطروحة دكتوراه ل م د ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014_2015،تناول فيها النظام التجاري العالمي الجديد والصراع القائم بين الإتفاقات التجارية و المتعددة الأطراف وكذا تأثير الأزمات على التجارة الدولية، وتوصل من خلالها إلى أن المتطلبات البيئية، الاتفاقات التجارية الاقليمية و الأزمات الاقتصادية العالمية هي أهم التحديات التي تواجه التجارة العالمية.

_ حشماوي محمد، "الإتجاهات الجديدة لتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ،تناول فيها مراحل تطور النظام الاقتصادي من الحرب العالمية الثانية إلى اجتياح العولمة لها، إتجاهات التجارة الدولية، النظام التجاري الجديد والدول النامية، وتوصل فيها إلى أن المصادقة على نتائج جولة الأورغواي، وتحديد النظام الإقتصادي العالمي الجديد بإستكمال أحد دعائمه الرئيسة أدت إلى ميلاد نظام تجاري عالمي جديد تحت إشراف وقيادة منظمة التجارة العالمية، يقوم على التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية لتصبح هذه الرسوم والتعريفات أدوات فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي وليس عائقا أو قيدا على التجارة الدولية بالإضافة إلى تنامي ظاهرة التكتلات التجارية وتأثيرها على إتجاهات التجارة الدولية.

_ سليمان ناصر "التكتلات الاقتصادية الاقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانظمام المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر "– وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الباحث الصادرة عن جامعة ورقلة في عددها الأول سنة 2002، حيث جاءت هذه الدراسة لتبحث في مصير البلدان النامية والفقيرة التي تسعى إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصدية ، وهل هذه التكتلات قادرة على الصمود و المنافسة أمام المجموعات الاقتصادية الكبرى في العالم ، لتخلص الدراسة إلى ضرورة التفكير الجدي من قبل الدول النامية في إقامة تكتلات إقتصادية وتفعيل ما هو قائم منها كإستراتيجية حقيقية لمواجهة تحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

_ علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي"، منشور في مجلة الباحث،جامعة ورقلة، سنة 2009_2010 ،تناول فيها موضوع تطور الاقليمية الاقتصادية، والدوافع الكامنة وراء إنتشار الاقليمية الجديدة، ومدى تأثيرها على النظام التجاري العالمي المتعدد الاطراف، وفي الأخير توصل إلى أن الإنتشار السريع للإتفاقات التجارية الاقليمية و الإتفاقات الثنائية بين الدول المتقدمة والدول النامية، أدى إلى ظهور قضايا من شأنها التأثير ليس فقط على النظام التجاري العالمي بشكل سلبي، فهناك

تشدد واضح في الإتفاقيات الاقليمية في مجالات عدة كحماية حقوق الملكية الفكرية الفردية، وقواعد المنشأ، التفاوت في الأداء الاقتصادي، فض المنازعات ... وغيرها من العوائق.

الفصل الأول:مدخل نظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

لقد اهتم عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين بموضوع التجارة الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول، وأصبح الاقتصاد الدولي فرعا مهما من النظرية الاقتصادية، حيث لم يخل مذهب أو مدرسة اقتصادية من تفسير للعلاقات الاقتصادية الدولية، فظهرت النظريات المفسرة لها. كما رأى عدد من الباحثين أن التجارة الدولية هي الركيزة الأساسية للحكم على مدى تطور اقتصاد أي دولة .

ومع مرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الدولية ضمن الناتج الوطني الإجمالي لكافة الدول. فجاء هذا القطاع محتلا دورا حيويا و مؤثرا في النشاط الاقتصادي، كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بموجبها يتم تبادل السلع و الخدمات في شكل صادرات و واردات، إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلفة بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التجارة .

لذلك سنتطرق في هذا الفصل لماهية التجارة الدولية، علاقتها بعملية التنمية الاقتصادية، النظريات التي نادت بحرية التبادل الدولي و انعكاساتها على الدول المتبادلة من خلال المباحث الآتية :

- المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية.
- المبحث الثاني:النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.
- المبحث الثالث: أساسيات حول السياسات التجارية .

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

يقع الكثيرون في خطأ شائع وهو عدم التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية ، فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى أو مجموعة من الدول ، بينما اصطلاح التجارة الدولية يشير إلى نظرية شمولية ، أي إلى مجمل العلاقات التي تتم دول العالم مجتمعة .[1]

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

_ تعرف التجارة الخارجية أو التجارة الدولية بمبادلات السلع الاقتصادية القائمة بيرة الدول المختلفة التي تحددها الرقابة الكمركية ، و تقدر قيمتها بما في ذلك تقديرات الصانع المهرية ذات الأهمية الاقتصادية " وربما الخطورة الاجتماعية والاقتصادية بعا إن وجدت ، ومن المسلم به أن التجارة الخارجية أصبحت وليدة لاستثمار الاختراعات في الصناعة أي الثورة الصناعية وعلى اثرها قامت الثورة التجارية كنتاج طبيعي للفائض الكبير من الإنتاج الصناعي (السلع والخدمات) .[2]

_ فتعرف التجارة الخارجية أنها : عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[3]

_ فالمفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة . [4]

_أما المفهوم الضيق للتجارة الخارجية: يقصد بمفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الضيق بيع وشراء البضائع وأداء واستلام الخدمات التي تتم بين أطراف مقيمة في دول مختلفة سواء كانت هذه الأطراف حكومات أو هيئات أو مؤسسات عامة ، أو الأفراد العاديين أو المشاريع

[1] يوسف مسعداوي ،**دراسات في التجارة الدولية** ،دار هومة الجزائر 2010 ص 12
[2] خالد احمد فرحان المشهداني ا،**لتجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم**، دار الايام الطبعة الاولى 2019 عمان الاردن ص 10
[3] حمدي عبد العظيم **: إقتصاديات التجارة الدولية** ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 13 .
[4] يوسف مسعداوي مرجع نفسه ص 12

الخاصة ، وعمليات بيع البضائع أو تقديم الخدمات في هذا المجال تسمى "الصادرات" ، وعمليات شراء البضائع أو تلقي الخدمات تسمى "الواردات".[1]

المطلب الثاني:أسباب قيام التجارة الخارجية

1) أسباب اقتصادية :[2]

- ارتفاع القدرة الإنتاجية لمشاريع في دولة ما بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الكم من الإنتاج.

– الارتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمارات ، المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية .

– الضعف المتزايدة و الفرص التسويقية للسلع والخدمات في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات كما هو الحال في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم هذه الأيام.

2) أسباب سياسية :

– الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول والذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في كثير من الدول النامية خصوصاً في أفريقيا وكما كان سائداً في المستعمرات .

– ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى كما هو حاصل مع دول الكتلة الشرقية السابقة .[3]

المطلب الثالث:أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا ، فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق أسواق جديدة أمام

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي ، التجارة الخارجية ، دون دار النشر ، مصر ، طعة ، 2007 ، ص 11

[2] شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الاسس و التطبيقات) دار اسامة للنشر و التوزيع الاردن عمان الطبعة الاولى 2012 ص18-19

[3] شريف علي الصوص ،نفس المرجع، ص19

منتجات الدولة ، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية .[1]

فهي تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدولة على التصدير مستويات الدخول فيها ، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري .[2]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

إهتم عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين بمسألة التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية بين الدول ، وأصبح الاقتصاد الدولي فرعًا مهمًا للنظرية الاقتصادية ، حيث لم تحل أي مدرسة أو عقيدة اقتصادية محل تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية ، لذا ظهرت النظريات التي تشرحها.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري ، والذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع العام على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد قد يربح وبالمقابل يخسر نظيره.

1- نظرية المنفعة (الميزة) المطلقة آدم سميث (1723-1790)

كان آدم سميث (1723-1790) أول من حدد سياسة التجارة الحرة في معرض تحليله لنظرية التجارة الدولية ، التي تؤكد ضرورة تحرير ظروف استيراد السلع الأجنبية من خلال تخفيف القيود الجمركية . وقد برهن سميث في كتابه " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776) ، على ضرورة وأهمية التجارة الخارجية مؤكداً أن التبادل مفيد لكل بلد.[3]

فقد إفترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها ، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر

[1] خالد احمد فرحان المشهداني مرجع سابق ص15.

[2] شبابحي نصيرة رحاحلة سميحة تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر ص 18

[3] - محمد دياب التجارة الدولية في عصر العولمة دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق الطبعة الاولى 2010 ص91

فيما إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلع الأخرى .[1]

فقد أكد سميث أن التجارة الخارجية الحرة لابد وأن تعود بالنفع على كل الدول المشاركة في التبادل ، وأن حجمها يتناسب طردياً مع النمو الاقتصادي ورفاهية الدول المشاركة في هذه التجارة . فليس من مصلحة أي دولة في الظروف العادية أن يكون شركاؤها في التبادل فقراء ، بل على العكس ، فكما أن العميل الغني من المحتمل أن يكون أكثر نفعاً لتجارة منطقته من نظيره الفقير، ومن هنا استنتج سميث أن المصالح التجارية للدول يسودها في الظروف الاعتيادية التوافق والانسجام .[2]

قد وجهت انتقادات على مبادئ سميث التي تقوم على تخصص كل دولة في انتاج السلع التي تتوفق بها على الرغم من هذه الانتقادات فهي لا تقلل إلى حد كبير من قيمة نظرية سميث ، لأن الحكم على أي نظرية يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف التي كانت سائدة في وقت دعوته.[3]

2_ نظرية الميزة النسبية او التكاليف النسبية ديفيد ريكاردو (1772–1823)

1. تقول هذه النظرية بقدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة وعلى غرار التجارة الداخلية ، تؤدي التجارة الدولية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تتخصص بها الدولة وفقاً لقاعدة النفقات المطلقة .

2. إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي ، أي أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي .

[1] العصـار رشاد، وآخرون ، التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،الأردن 2000 ،ص 21

[2] - محمد دياب ، مرجع سابق ، ص 93

[3] نسرين عبد الحميد نبيه ، نظرية التجارة العالمية و منظمة التجارة العالمية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2012 ، ص ص 117-118

3. إن التجارة الدولية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي . وبالتالي ، فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الدولية ويتمثل الأثر الهام لهذه التجارة في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الإستخدامات المختلفة .

4. تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة ، وليس على النفقات النسبية لكل سلعة . أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الدولية .[1]

3- نظرية الميزة النسبية أو التكاليف النسبية ديفيد ريكاردو

تعود نظرية التكاليف النسبية إلى المفكر الاقتصادي الانجليزي " ديفيد ريكاردو " ، حيث حسب هذا الأخير كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية.[2]

تقوم نظرية المنفعة (الميزة) المطلقة على الإفتراضات التالية :

فهذه النظرية توضح أنه حتى ولو امتازت إحدى الدول (الدولة ' ب ' مثلا) بظروف إنتاج أحسن من تلك التي هي سائدة في البلد الأخر (البلد أ) فإن كلا البلدين يستفيدان من إقامة تبادل خارجي دون أن يقتضي تخصص البلد ' ب ' في إنتاج السلعتين وتخصص البلد ' أ ' في الاستيراد.[3]

الأسس والإفتراضات التي قامت عليها النظرية : و هي تتمثل في :

- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية ؛
- التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج ؛ حربة انتقال عناصر الإنتاج داخلياً ، وليس خارجياً ؛
- تشابه أذواق المستهلكين في الأسواق المختلفة .

_ وتضمنت الافتراضات التي تساعد على فهم النظرية (رغم أنها ليست ضرورية لصحتها) الأمور التالية :

- التبادل العيني أو حيادية النقد وتواجد دولتين لا تنتجان سوى سلعتين (أي قيام التبادل الدولي بين دولتين بصورة مقايضة) .

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص 90.
[2] يوسف مسعداوي مرجع سابق ص 26
[3] D. Recardo , " Principe de l'économie politique et de l'Impôt " , calman , Paris , 1817P 231

– خضوع الإنتاج لحالة ثبات الغلة ، وسريان قانون التكاليف الثابتة ، أي أن تكاليف الإنتاج لا تتغير بزيادة مقادير السلع المنتجة .

– إمكان تقييم المنتجات بالعمل المبذول فيه .

– عدم وجود نفقات نقل أو رسوم جمركية أو مصاريف تأمين وغيرها .[1]

في رأيه أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في انتاجها .[2]

5– نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806 – 1873)

كان إهتمام جون استيوارت ميل – في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر في عام ،[3]1848فاكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية التكاليف النسبية ببيان أن التخصص الدولي وفقا لمبدأ التكاليف النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحدين الأدنى والحد الأقصى لسعر إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى.[4]

الأسس والإفتراضات التي قامت عليها النظرية :

– عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين ، فإن القيمة الكلية العام الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية متساري مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى

– ما دمنا لا نستطيع تقرير قاعدة عامة لاذواق وحاجات المستهلكين ، فإن لا تستطيع التخمين.

– سيعتمد موقع معدلات (نسب) التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين .[5]

وبذلك فان نظرية القيم الدولية على أساس الطلب المتبادل والذي يقصد به طلب كل دولة على سلع وخدمات الدولة الأخرى ، وطلب الدولة الأخرى على سلع وخدمات الدولة

[1] محمد دياب مرجع سابق ص 97

[2] G. Marcy , Economie Internationale , Tgimis , Paris , 1972 , P. 37

[3] I.S. Mill , Principles of Political Economy , Ashley , Ed 1920 , Ch . 18 .

[4] يوسف مسعداوي مرجع سابق ص 39

[5] - محمد دياب مرجع نفسه ص 106

المعنية ، حيث يكون التفاوت في الحجم بين البلدين تفاوتا معقولا ، وإلا تحدد معدل التبادل الدولي وفقا لمعدل التبادل الداخلي للدولة الكبرى قبل قيام التجارة بينهما.[1]

ويعتبر الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال أول من تناول تحليل جون ستيوارت ميل للطلب المتبادل بطريقة بيانية ، وجاء بما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال ، ثم جاء بعده " فرانسيس أدجورث " وأكمل العمل الذي بدأه مارشال .[2]

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون التكاليف النسبية حيث أن ما يدعو إلى القيام بالتبادل بين الدول هو اختلاف التكاليف النسبية ، إلا أنها لم تتعرض إلى أسباب اختلاف التكاليف ما بين الدول ، إلى أن جاء أولين وعمم مبادئ هكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن .[3]

1- نظرية هكشر و اولين

حاول الاقتصادي السويدي " إيلي هكشر " في كتابه بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع " الذي صدر سنة 1919 وإلى تلميذه " برتل أولين " من خلال كتابه تحت عنوان " التجارة الإقليمية والتجارة الدولية .

و هي تنص على فرضيتين أساسيتين : [4]

- قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها نظرية القيمة في العمل أساس
- مبادلة السلع فيما بينها قائم على نظام المقايضة

_ حيث تقوم هذه النظرية ان تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة الكثيفة باستخدام أكثر عناصرها وفرة في الإنتاج واستيراد السلعة الكثيفة باستخدام عنصر الإنتاج النادر ، ثم

[1] محمد دياب مرجع سابق ص 106
[2] - أحمد جامع ، " العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1979 ، ص 39 .
[3] يوسف مسعداوي مرجع سابق ص 45
[4] - حازم البدوي ، نظرية التجارة الدولية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر ، 1986 ، ص 49

يكون سعر العنصر الأكثر وفرة منخفضًا وسعر العنصر النادر سيكون مرتفعًا ، لذا فإن إنشاء التجارة الدولية يزيد الطلب على أكثر عناصر الإنتاج وفرة ويقلل من الطلب على عنصر الإنتاج الأقل وفرة ، وبهذه الطريقة يكون الدليل على نظرية المساواة بين عناصر الإنتاج واضحًا ، حيث أن إنشاء التجارة الدولية ينتج عنه زيادة في سعر العنصر الوفير وانخفاض في سعر العنصر النادر ، ويكون سعر عنصر إنتاجي واحدًا متساويًا داخل الدول المختلفة.[1]

لغز ليونتيف:

في ضوء نظرية نسب العوامل ، تصدر دولة غنية برأس المال سلعًا كثيفة رأس المال وتستورد سلعًا كثيفة العمالة. ومع ذلك ، لاحظ الاقتصادي الأمريكي ليونتيف ، في دراسة هيكل الصادرات والواردات الأمريكية ، ارتفاع كثافة رأس المال في الواردات الأمريكية وزيادة كثافة العمالة في الصادرات الأمريكية. هذا يتناقض مع محتوى نظرية هيكشر أولين ، وقد عُرف هذا بأحجية ليونتيف.[2]

تنسب هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي هكشر أوهلين ، حاولت هذه النظرية تفسير أسباب التجارة الدول و تقديم وجهة نظر حول اختلاف التكاليف النسبية من بلد الى أخر و قد قامت بتحديد عاملين أساسيين هما :

- اختلاف مدى وقرة عناصر الانتاج من بلد لآخر .
- سريان قانون تناقص النفقة في بعض الصناعات في حالة زيادة حجم الانتاج [3]

تستخدم هذه النظرية لشرح هيكل التجارة الخارجية بين الدول ، في ذلك النوع من المنتجات التي تعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية ، وتأخذ هذه التغييرات إما شكل الاختراع أو شكل الابتكار أولاً. أو إيجاد طريقة جديدة لإنتاج سلعة موجودة مسبقًا بمدخلات

[1] ثنية الريح اسامة ، معيطي عبد الحق. دور التجارة الالكترونية في تعزيز حرية التجارة الدولية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية و تجارة دولية قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر ص24

[2] محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، ص154

[3] ليلى أوبادي.أثر التجارة الخارجية على الناتج الداخلي الخام مذكرة مقدية لتيل شهادة ماستر اقتصاد قياسي. علوم اقتصادية .كلية العلوم الاقتصادية، و التسيير و العلوم التجارية. جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- 2013 ص19

أقل. أما الابتكار ، فيأخذ شكل تحسين جودة ومواصفات المنتج الحالي ، بحيث يكون أكثر قبولًا من الناحية الاقتصادية لدى المستهلك.[1]

المطلب الثالث : النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

أدت التغييرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور عدد من العوامل التي تقع دائمًا في سياق النظرية الكلاسيكية للمزايا النسبية. هذه العوامل الجديدة لا تنفي النظرية الكلاسيكية بقدر ما تعكس الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

1_نظرية تشابه الطلب :

يعد الاقتصادي السويدي ستافيان ليندر من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية. فيما يتعلق بالمواد الخام ، فإن تفسير Linder للتجارة هو نفس تفسير Heckscher و Olen ، أي على أساس النسب المختلفة لعوامل الإنتاج. أما بالنسبة للسلع الصناعية ، فترجع التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في الدول المختلفة. وفقًا لـ Leander ، لا يمكن لأي بلد تحقيق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلي.[2]

2_VERNONنظرية دورة حياة المنتج:

2_1 نموذج الفجوة التكنولوجية:

وفقًا لنموذج فجوة التكنولوجيا ، يعتمد قدر كبير من التجارة الدولية على إدخال منتجات جديدة وأساليب إنتاج مبتكرة. يشير بوسنر إلى أن هناك نوعين من فترات التباطؤ في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة: فترة إبطاء رد الفعل: تسمى أيضًا فجوة تأخير الطلب ، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين بداية استهلاك هذا سلعة في موطن

[1] سارة بوراس دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص ادارة اعمال التجارة الدولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر 2014 ص22

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق ،ص 5

الابتكار واستهلاك هذه السلعة في البلدان الأخرى. إبطاء التقليد: يشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج البلدان الأخرى لها (الإنتاج المقلد). في هذه المرحلة ، تبدأ الصادرات المبتكرة للبلاد في الانخفاض ويتم استبدالها بالإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.[1]

تتمثل المناهج التكنولوجية هي شرح لنمط التجارة الخارجية للسلع التي تتغير مع تغير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج المنتجات ، أو إنشاء طرق جديدة لسلعة بأقل تكلفة ، أو تجديد النموذج من سلعة كانت موجودة من قبل لتناسب ذوق المستهلك ، وكذلك تحسين جودتها أو اختراع سلعة. جديد لم يكن موجودًا من قبل.[2]

2_2 ديناميكية العامة للتبادل الدولي عند جونسون :

حاول جونسون في عام 1968 الجمع بين نظريات فيرنون وليندر لإعطاء تحليل مزدوج ، مع التركيز على العوامل التي تشرح هياكل التبادل التي اتخذها هيكشر وأولين مثل المنافسة الاحتكارية. أما نظريته في العمل فتقتصر على المتاح. يمتلك الإنسان وقتًا كافيًا ، مما يسمح بإدخال تفسير جديد للتفسير الأصلي للمزايا النسبية ، ومن خلال هذا التحليل كان قادرًا على الربط بين التطورات المعاصرة والميزة النسبية التي هي أساس قيمة العمل.[3]

المبحث الثالث: أساسيات حول السياسات التجارية

إن التجارة الخارجية تلعب دورًا مهمًا في النشاط الاقتصادي ككل ، من خلال تأثيرها على مستوى الإنتاج والعمل على توفير الحافز للاستمرار فيه وتطويره ، ومن ثم العمل على إيجاد منافذ لبيع منتجاتها عبر الأسواق الخارجية ، لذلك أنه يمكن تحقيق التمويل الذاتي للواردات من خلال الصادرات ، وتحقيق التوازن في ميزان مدفوعات الدولة بشكل عام.

المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية

تُعرَّف السياسة التجارية بأنها: "مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق العديد من الأغراض والأهداف التي تختلف

[1] ثنية الريح اسامة مرجع سابق ص26.

[2] محمود يونس ، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999 ، ص 84

[3] محمد حشماري ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 1993 ، ص 50

من دولة إلى أخرى ، ولكنها تدور حول معالجة الاختلالات في الميزان التجاري أو المدفوعات ورفع معدلات النمو الاقتصادي واستقرار قيمة عملتها الوطنية" .[1]

يعني أيضًا السياسة التجارية لحكومة بلد ما ، أو تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بهدف التأثير ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، على حجم التبادل التجاري بينها وبين البلدان الأخرى ، أو التأثير على الجودة أو اتجاهات الصرف.[2]

السياسة التجارية هي مجموعة من الوسائل والأساليب والتدابير التي تتخذها الدولة في مجال التجارة الدولية بهدف تحقيق أهداف محددة ، أو هي موقف الدول فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية التي يقيمها الناس من خلال قدراتهم الفردية أو كمؤسسات. الإقامة على أرضها مع الناس كأفراد أو مؤسسات. المقيمين في الخارج.[3]

المطلب الثاني : انواع السياسات التجارية

1- سياسة الحماية التجارية :

تعتمد سياسة حماية التجارة على تدخل الدولة للسيطرة على التبادلات التجارية والاقتصادية. لذلك ، تتبنى الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات ، وتتخذ الإجراءات التنفيذية لحماية سلعها وأسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية. مما يوفر نوعًا من الحماية للاقتصاد المحلي أنشطة المنافسة مع المنتجات الأجنبية التي لها تأثير سلبي على التوازنات الاقتصادية للدولة.[4]

2- سياسة الحرية التجارية :

تُعرَّف سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها السياسة التي تتبعها الدولة بعدم التدخل في التجارة وإزالة جميع القيود والعقبات المتمثلة في التعريفات الجمركية ونظام الحصص وما إلى ذلك ، المفروضة على تدفق البضائع عبر الحدود ، سواء كانت صادرات أو الواردات. لذلك ، ترتبط الحرية بعدم تدخل الدولة في النشاط التجاري.[5]

---

[1] أحمد فارس مصطفي ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، منشورات جامعة حلب ، سوريا 1982 ، ص . 147

[2] محمد خليل برعي ، " مقدمة في الاقتصاد الدولي " ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1978 ، ص 167

[3] ليلى أوبادي، مرجع سابق، ص27

[4] ثنية الريح اسامة ، معيطي عبد الحق مرجع سابق ص 34-35

[5] محمد ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص 56

المطلب الثالث : أهداف السياسة التجارة الخارجية

تسعى السياسة التجارية الدولية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي ، وبالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى نذكر من بينها :[1]

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، من خلال زيادة الصادرات وترشيدالواردات
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق ؛
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة المناطق الحرة ؛
- زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني ؛
- حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني ، بالأدوات الملائمة
- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية .

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص72

خلاصة الفصل الأول :

بعد أن إستعرضنا مسيرة تحرير التجارة الدولية من خلال الجات، يمكننا القول أن أساس النظام العالمي الجديد هو التجارة الدولية الحرة في جميع مناطق و بلدان العالم، التي تتاح كأسواق لا تحدها أو تعترضها قيود أو عقبات تقف أمام تدفق السلع من شتى أنحاء العالم. كما تتاح الحرية الكاملة لكل منتج في العالم بأن يبيع منتجاته في أي مكان، أي أن يكون العالم بأسره سوقا واحدة لا تفصلها حدود. و هذا النظام هو ثمرة الاتفاق بين الدول الصناعية الكبرى وفقا لمصالحها.

ويقوم هذا النظام على مبدأ الميزة النسبية، أي على القدرة التنافسية للدولة في قطاع إنتاجي معين. و يقال أن الغرض هو تقسيم العمل بحيث يتخصص الأكفاء المتميزون في إنتاج سلعة معينة، و إذا توفرت لدولة ما مقومات الكفاءة و القدرة الفائقة على إنتاج سلعة ما و توسعت في ذلك، سيطرت على السوق و طردت الآخرين وأصبحت هي المنتج الوحيد. و يقضي النظام الجديد بإعادة توزيع الأدوار، بحيث يتخصص كل منتج قوي في إنتاج سلعة الضعيف فلا مكان و لا نصيب له من إنتاج هذه السلعة. و مرد ذلك إلى أن التخصص على أساس الكفاءة سيعود بالفائدة على العالم كله. حيث سيزداد حجم الإنتاج مما يتيح أموالا طائلة للإنفاق على الأبحاث والتطوير. و هذا من أن يؤدي إلى خفض التكلفة لصالح المستهلك.

الفصل الثاني: مكانة التجارة الخارجية في النظام التجاري متعدد والإقليمية الجديدة

تمهيد:

إن العالم في ضل الاقتصاد الدولي المعاصر يسير نحو اتجاه متازيدا ومتصاعد إلى ما يسمى بتحرير التجارة و التي تعرف بمفهومها العام رفع القيود أمام حركة التبادل التجاري بين السلع و الخدمات وكذالك رؤوس الأموال، و لقد تبين ذلك بصورة واضحة من خلال أكبر مفاوضات تجارية عرفها العالم، و تعرف بمفاوضات الجات" دولة على اتفاقات التجارة العالمية وهذا في ماركش 110و التي دامت حوالي سبعة سنوات و التي خلصت بتوقيع ويجدر الذكر ان قيام منظمة التجارة العالمية، و التي أخذت على عاتقها كل ما هو متعلق بالسياسات 1224عام التجارية العالمية في جميع ومختلف القطاعات في اطار ما يسمى بالنظام التجاري المتعدد الأطارف أو ما يسمى " و الذي يقوم على مبدأ حرية التجارة الدولية بمعنى LEMULTILATERALISMEويطلق عليه اختصاار بالتعددية" انسياب انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين مختلف الدول و بدون أي عوائق، و قد تازمن مع هذه التحولات السابقة وكذا بروز ما يسمى بظاهرة العولمة وانطلاق العديد من دول العالم الشروع في الدخول ضمن تكتلات اقتصادية إقليمية في اطار ما يعرف ويسمى بالتكامل الاقتصادي و الذي بدوره يهدف أساسا إلى تحرير و LE REGIONALISMEتسهيل المبادلات التجارية بين الدول أعضاء التكتل و هو ما اطلق عليه ب " الإقليمية "" " حيث تسعى الدول المنطوية تحت هذا التكتل الى الدخول في تحقيق تكامل اقتصادي من أجل تحسين أداء اقتصاداتها و تعظيم رفاهية شعوبها و هو ما ينجر عليه كذلك إلى زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية. و استنادا للتحولات و التطوارت السابقة فمن الواضح أن النظام التجاري العالمي سار في اتجاهين متوازيين، يتمثل الأول في التوجه الدولي و الذي اصبحت تتبناه المنظمة العالمية للتجارة ال" جات " سابقا و الذي يعمل على تشجيع التحرير التجاري في خضم نظام متعدد الأطارف، أما التوجه الثاني و هو توجه إقليمي مما ينطوي عليه من تحرير للتجارة بين الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي فحسب. ويتناول هذا الفصل النظام التجاري العالمي بين الإقليمية والتعددية من خلال ثلاث مباحث الآتية:

- المبحث الأول:ماهية التكامل الاقتصادي.
- المبحث الثاني: نبذة حول المنظمة العالمية للتجارة
- المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين الاقليمية و النظام التجاري متعدد الاطراف

المبحث الأول:ماهية التكامل الاقتصادي الاقليمي

أدى الانتشار الواسع لظاهرة التكامل الإقليمي والتجديد المستمر لنطاقها إلى ظهور مفاهيم متعددة لهذه الظاهرة وفق مذاهب اقتصادية وسياسية مختلفة ، بينما التكامل الاقتصادي في الفكر الرأسمالي يأخذ مفهوم إزالة القيود والحواجز بينهما الوحدات الاقتصادية للدول المختلفة ورفع درجة التنسيق والتوافق والتكامل تم أخذها الإقليمية في الفكر الاشتراكي هي مفهوم إعادة تنظيم الهياكل والقطاعات من خلال العمليات التنسيق والتخطيط المشترك وتقييم العمل بين دول التكامل.[1]

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليم

يختلف الاقتصاديون في استخدام المصطلحات التي تدل على مفهوم التكامل الخبيرالاقتصادي ، استخدم بعضهم مصطلح التكتل وبعضهم استخدم مصطلح التعاون و لذلك ، لم يحظ مصطلح التكامل بالاتفاق بين مختلف الاقتصاديين ، كما هو الحال مع الكثيرين شروط اقتصادية أخرى.

_ يعني مصطلح " التكامل " في السياق العام قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، و ما يعنينا هذا هو الحالية التي تكون فيها المفردات المقصودة دولاً مستقلة تسعى الى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، و تتصرف في بعض المسائل كما لو كانت كياناً واحداً.[2]

_ أما في السياق الاقتصادي فلقد تعددت التعاريف الخاصة به و تظهر أهمها في ما بلي:

✓عرفه غوناز ميردال:بأنه

_ عبارة عن العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي تزال بموجبها جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة مما يؤدي الى تحقيق تكافؤ إقليمي.

- يعتبر أمرا مثاليا يجب أن تسعى اليه الدول النامية.

- وجوب التنسيق و التجانس في السياسات الاقتصادية بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

- على الدول المتقدمة أن تفتح أسواقها و تزيل الحواجز و القيود على صادرات الدول النامية و تعطي لها الحق في حماية صناعاتها الوليدة.

[1] محمود الطنطاوي الباز ،دراسات في نظرية التجارة الخارجية (مصر :مكتبة عين شمس ،2007) ص196.

[2] مُحَمَّد محمود الامام،التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق(القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية 2000) ،ص 1.

✓كما عرفه بيلا بلاسا: يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي.

– يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادي، التكامل الاجتماعي و الذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج.

– التكامل الاقتصادي كعملية يشمل كافة الإجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التمييز بين الوحدات أو المنشآت الاقتصادية التابعة لدول المجموعة.

– التكامل كونه دافعا، فإنه يعني أن لا يبقى أي تمييز بين اقتصاديات الدول التابعة للمجموعة.

✓جان تينبرجن : يتفق مع " بلاسا" في العديد من الجوانب من بين كون التكامل الاقتصادي عملية.

_عبارة عن إيجاد أحسن السبل و الأطر للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي لإزالة كافة العقبات أمام هذان التعاون.[1]

✓فريتز ماخلوب: _الدلالة الفعلية لمفهوم التكامل الاقتصادي تم في نطاق أي منطقة تكاملية يتم فيها استخدام عوامل الإنتاج و السلع، كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على حساب أساس الكفاءة الاقتصادية دون تمييز للمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع.

_ و من خلال المفاهيم السابقة فإنه من الصعوبة كما كان الوصول الى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي و لكن يمكن الوصول الى مفهوم شمولي له، فالتكامل الاقتصادي ما هو الا عمل ارادي من جانب دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود المفروضة على المعاملات التجارية و انتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة معدلات النمو و ارتفاع مستويات المعيشة، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.[2]

[1] فؤاد أبو ستيت،التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ،(مصر :دون النشر ،2007)ص7.
[2] فؤاد ستيت،مرج سابق ،ص7.

المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة التكامل الإقتصادي الإقليمي

يختلف التكامل الإقليمي من حيث أبعاده كما يلي:[1]

قد يقتصر النشاط الذي يشمله التكامل على التبادل التجاري فقط، بحيث تنتقل السلع داخل دول الإقليم دون عوائق أو تمييز ضمن منطقة تجارة حرة، بينما تحتفظ كل دولة بسيادتها على اقتصادها الداخلي، و قد يجري الاتفاق بين دول الإقليم على تطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي و هو ما يعني اقامة اتحاد جمركي.

_كما قد يقتصر التكامل على قطاع معين أو عدد من القطاعات، أو قد يشمل جميع القطاعات في وقت واحد و عادة ينصب هذا على نواحي الإنتاج، فإذا امتد الى جميع القطاعات و شمل مختلف أوجه النشاط فيها بما في ذلك الإنتاج و التبادل و التوزيع على نحو ما هو حادث في اقتصاد قطري معين فإنه يتحول الى وحدة اقتصادية شاملة.

_ كذلك قد ينصب التكامل الإقليمي على بعض الجوانب السياسية وصولا الى إقامة وحدة سياسية بين دول الإقليم و هو ما يعني تحولها الى دولة واحدة و في هذه الحالة يغطي التكامل مختلف أوجه الحياة الإنسانية و من ثم تكون بصدد تكامل تام.

المطلب الثالث: درجات التكامل الإقتصادي الإقليمي و خلفياته

أولا: درجات التكامل الإقتصادي الإقليمي

يتخذ التكامل الاقتصادي العديد من الصور في شكل تكتلات مصنفة في درجات متفاوتة تختلف باختلاف الأهداف المرجوة منها و التي وضع لها الاقتصاديون اطار نظري يفسرها وفق الترتيب التسلسلي كما يلي:

1-التفضيل الجزئي Partial Préférences:

يقصد به كافة الإجراءات التي تتخذها دول معينة ترتبط معا بصلات معينة كالأجور أو التاريخ المشترك، فتتفق فيما بينها على تحقيق وطأة القيود التي تعيق انتقال السلع و رؤوس الأموال، أو هي الاتفاقات التي تعقدها دول معينة للحصول على مزايا جمركية أو غير جمركية و يتحقق ذلك بالتخفيف من نظام الحصص الذي يطبق على السلع المتبادلة بينها و أن يعطي بعضها للأخر امتيازات جمركية متبادلة تتمثل في تخفيضات و إعفاءات جمركية، أو الاعفاء

[1] محمد محمود الإمام ،مرجع سابق،ص 1

من بعض القيود و الاشتراطات أو من صور التمييز الأخرى التي تفرض على باقي الدول، كما تراعي الدول المشاركة على تطبيق تعريفة تفضيلية تقتصر عليها دون أن يحق لدول أخرى غير أعضاء في منطقة التفضيل الجزئي المطالبة بها .[1]

2-منطقة التجارة الحرة Free trade Area

وفيها تعقد الدول الأطراف اتفاقية يتم بموجبها ألغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي أي التي يتم انتاجها في دولة أو اكثر داخل المنطقة و هذا يتضمن إلغاء التعريفات الجمركية و القيود الكمية التي تعوق انسياب المنتجات مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة، مما يسمح باختلاف الرسوم و الحواجز الجمركية المطبقة من جانب دول الأطراف من أجل التبادل مع باقي دول العالم، و بعد إقامة المنطقة تظل الدول الأعضاء مطلقة اليد في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصالحها.[2]

3-الاتحاد الجمركي Costoms Union:

يقوم الاتحاد الجمركي حين يتوافر شرطان، أولهما الغاء القيود الجمركية التعريفية و الكمية فيما بين الدول الأعضاء كما هو معمول به في مناطق التجارة الحرة، هذا بالإضافة الى توحيد التعريفة الجمركية للدول إزاء الواردات من خارج البلاد هذا، الشرط الثاني يجعل الاتحاد الجمركي صورة من الاندماج الإقليمي أكثر كمالاً من مناطق التجارة الحرة.[3]

1 -السوق المشتركة Common Market:

يتطلب قيام السوق المشتركة الغاء كافة القيود المانعة أو المقيدة لانتقال السلع بين الدول الأعضاء، مع فرض تعريفة موحدة إزاء العالم الخارجي، بجانب اختفاء كافة الحواجز المانعة أو المقيدة لتحركات عناصر الإنتاج من عمل و رأس المال، و تؤدي حرية انتقال عوامل الإنتاج الى زيادة كفاءة استخدام هذه العوامل عبر الدول الأعضاء في السوق المشتركة، و يعمل ذلك على تحرك أسعار عوامل الإنتاج في اتجاه التقارب بين هذه الدول دون أن يؤدي ذلك إلى تحقيق المساواة الكاملة في معدلات أسعار عوامل الانتاج بين هذه الدول نتيجة عدة

[1] رمضان رمضان صديق،اقتصاديات النقود و البنوك و التجارة الخارجية (القاهرة :دار النهضة العربية ،2006) ص327.

[2] محمد محمود الإمام ،مرجع سابق ذكره،ص 40.

[3] محمود الطنطاوي الباز،مرجع سابق ،ص 193.

أساب من بنها تباين معدلات الأجور و اختلاف أسعار الفائدة نتيجة اختلاف السياسات النقدية و المالية.[1]

.2 -الاتحاد الاقتصادي Economic Union:

يسعى نظام الاتحاد الاقتصادي الى الغاء القيود على التجارة البينية للدول أعضاء التكتل و توحيدها تجاه العالم الخارجي، مع اطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج بينها،بالإضافة الى تنسيق سياساتها الاقتصادية و ذلك بإزالة كل ما من شأنه أن يفسح مجالا للتضارب، أو ينشئ فرصة لاكتساب مزايا خاصة تحصل عليها دولة على حساب الباقين و يسعى التنسيق الى أمرين، أولهما تحقيق الأهداف المشتركة و الثاني مراعاة الأوضاع الخاصة بكل دولة بحيث تكون السياسات أفضل ما يمكن اختياره من أجل الاقتراب من الأهداف المشتركة.[2]

.3 -الوحدة الاقتصادية Economic Unity:

لتحقيق التكامل و الاندماج الكامل و تذويب الاقتصاديات الإقليمية فعليا و بالتالي خلق مجتمع واحد و جماعة اقتصادية يتعين الى جانب تحقيق شروط الاتجاه الاقتصادي أن يتولى تحديد سياسات المنطقة سلطة عليا فوق الدول تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء تكون هذه المرحلة من مراحل الاندماج الاقتصادي الإقليمي أعلى درجات الاندماج و التي لايفرقها سوى الوحدة السياسية حين تذوب الدول قانونيا و سياسيا في كيان سياسي واحد ومشترك.[3]

ثانيا : خلفيات نظرية التكامل الإقتصادي الإقليمي

تناول الادب الاقتصادي موضوع التكامل في شكل نظريتين هما نظرية الاتحادات الجمركية و نظرية الأسواق المشتركة و ذلك على النحو التالي:

1-نظرية الاتحادات الجمركية:

تعتبر نظريات الاتحادات الجمركية امتدادا طبيعيا للنظرية التقليدية للتجارة الدولية أساس نظرية الاتحادات و تعتبر أفكار الاقتصادي "جاكوب فاينر Jacob Viner"هي أساس نظرية الاتحادات الجمركية، و التي جاءت في شكل آثار ساكنة و آثار حركية للاتحادات الجمركية.

[1] عبيد علي الحجازي ،محاضرات في التكتلات الإقتصادية بين النظرية و التطبيق(مصر :ديوان المنشورات الجامعية ،1997) ص 78.
[2] محمد محمود الإمام،مرجع سابق ذكره،ص 41.
[3] محمود الطنطاوي الباز،مرجع سابق ،ص 201.

أ- الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي (الإستاتيكية)

إن إنتاج السلع و الخدمات على المستوى العالمي و في ظل مبدا الحرية التجارية سوف يتجه نحو التركز في الأقاليم التي تتمتع بميزة نسبية في انتاج هذه السلع و الخدمات و هو ما يؤدي الى حدوث نوع من التخصص وتقييم العمل دوليا،و من ثم توزيع الموارد الاقتصادية على المستوى العالمي توزيعا أمثلاً.

أما في ظل مبدا حماية التجارة فإن قوى التخصص و تقييم العمل الدولي لا تجد سبيلها نحو التطبيق العملي، حيث نجد الكثير من الدول تقوم بإنتاج سلع اوخدمات لا تتمتع فبها باي ميزة نسبية، و تعالج الانخفاض في الكفاءة عن طريق إقامة الحواجز
الجمركية .[1]

و يسلك الاتحاد الجمركي خطا وسطا ما بين حرية التجارة وحمايتها حيث انه يؤدي الى تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء ولكنه في الوقت نفسه يخلق تمييزا بين السلع المنتجة في البلاد الأعضاء و السلع التي ينتجها غير الأعضاء و يتحدد اثر الاتحاد الجمركي على توزيع الموارد الاقتصادية في العالم على أساس الموازنة بين آثار تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء و آثار تقييد التجارة بين الاتحاد الجمركي و العالم الخارجي و تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

أ_الأثر الانشائي والأثر التحويلي:

خلق احسب " فينر Viner" تؤدي نشأة الاتحاد الجمركي الى التأثير على الإنتاج من جانبين[2]

• لتجارة (الأثر الإيجابي) و ذلك عندما يؤدي قيام الاتحاد الجمركي الى نقل مركز إنتاج السلع من البلد ذي النفقة الأعلى الى البلد ذي النفقة الأقل فانه يؤدي الى خلق التجارة.

•تحويل التجارة (الأثر الانتاجي السلبي) و ذلك عندما يؤدي قيام الاتحاد الجمركي الى نقل مواطن انتاج السلع من البلد ذي النفقة الأقل الى البلد ذي النفقة الأعلى فانه يؤدي الى تحويل التجارة و الابتعاد عن الوضع الأقل للإنتاج في ظل حرية التجارة.

[1] رمضان صديق ،مرجع سابق ذكره،ص322.
[2] محمود حسن حسني ،مدخل اللى اقتصاديات التجارة الخارجية موضوعات مختارة ، (مصر :دار نشر و توزيع الكتاب الجامعي ،2004)،ص 334.

و تجدر الإشارة هنا الى امكانية حدوث الاثرين معا و نفس الوقت .

ب_ **الأثر على الاستهلاك و الرفاهية**

و يكون اثر الاتحاد الجمركي على الاستهلاك و الرفاهية على شكل اثر استهلاكي موجب واثر استهلاكي سالب.

•الأثر الاستهلاكي الموجب:

حيث يستفيد المستهلكين من الكفاءة المتزايدة لتخصيص الموارد نتيجة خلق التجارة بين دول الاتحاد حيث ان المستهلك يقوم بإحلال السلع الأكثر منفعة مقابل السلع الأقل منفعة و بالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية.

•الأثر الاستهلاكي السالب :

ويحدث ذلك نتيجة تحول التجارة بين البلدان أعضاء الاتحاد و العالم الخارجي، ذلك أن زيادة استهلاك سلع الدول الأعضاء فيما بينها يؤدي الى نقص الكمية المستهلكة من العالم الخارجي حتى لو كانت منفعتها الحدية مرتفعة و هو ما يؤدي الى نقص الرفاهية الاقتصادية.

مما سبق يتضح صعوبة الوصول الى نتيجة محددة بشأن إذا ما كان قيام الاتحاد الجمركي يؤدي الى ارتفاع مستوى الرفاهية أو يؤدي الى انخفاضها إلا أنه توجد بعض النقاط يمكن أن تلقي مزيداً من الضوء على آثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية الاقتصادية و تتمثل فيما يلي:

• كلما ارتفعت التعريفة الأصلية كلما زادت المكاسب الناتجة عن خلق التجارة.

•كلما ارتفعت التعريفة التي تفرضها الدول الأعضاء بالمقارية بالتعريفة المفروضة على الدول غير الأعضاء كلما كانت المكاسب في الرفاهية أكبر.

• كلما كانت هناك إمكانية إحلال أكبر بين سلع الدول الأعضاء و قلت هذه الإمكانية بين سلع الدول غير الأعضاء كلما زادت المكاسب في الرفاهية.

• كلما اتسع حجم الاتحاد كلما زادت إمكانات المكاسب في الرفاهية.

ب – الآثار الحركية للاتحاد الجمركي (الديناميكية)

إن انشاء اتحاد جمركي قد يؤدي الى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو و التي تسمى بالآثار الديناميكية لإقامة الاتحاد الجمركي و تتمثل أهمها في:[1]

[1] محمد محمود الإمام،مرجع سابق ذكره،ص 89_95.

•وفورات النطاق الواسعة و المتمثلة في تخفيض معاملات الدخل التي تنتج عن الزيادة في حجم السوق، و تتمثل تلك الوفورات في التحسينات التكنولوجية التي تدخل بعد حدوث اتساع السوق.

•المنافسة المتزايدة حيث يؤدي اتساع حجم السوق الى تشجيع المنافسة فإزالة الحوافز بين الدول أعضاء في الاتحاد بالعمل على زيادة حدة المنافسة بينهم مما يحفز المنتحين على تحسين الكفاءة و زيادة مستوى انتاجهم الأمر الذي يزيد من ديناميكية اقتصاديات الأعضاء.

• تشجيع الاستثمار (جذب الاستثمار) يعمل الاتحد الجمركي على ايجاد مجال جيد للاستثمار المحلي للاستفادة من اتساع السوق، كما يرتفع معدل الاستثمار نتيجة ارتفاع الناتج و بالتالي معدلات الادخار، مع اقدام المدخرات المحلية على الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتوفر بسبب الاتحاد.

• زيادة التشابك الاقتصادي نتيجة تحقيق الوفورات الداخلية و الخارجية التي تمكن من التخصص في مراحل إنتاجية وسيطة تعتمد على تغذية صناعات أخرى على نطاق الاتحاد و يعني هذا ان ترتفع التجارة البينية من خلال التوسع في التجارة و بين المنشآت و هي الظاهرة التي بدأت تتوسع عالميا في ظل تدويل الإنتاج.

• رفع كفاءة الصناعات التصديرية و يعطي بعض الاقتصاديين هذا الاعتبار أهمية خاصة، و بنوا عليها استنتاجا بأن عملية تحويل التجارة قد تكون مؤقتة حيث تتحول بعد وقت الى غلق للتجارة بفعل عوامل التغير الديناميكي التي تؤدي الى رفع كفاءة الصناعات التصديرية و لكن يشترط لذلك أن لا يتبع الاتحاد منهجا حمائيا يشجع على استمرار الصناعة على كفاءتها المنخفضة، و تتزايد أهمية هذا الاعتبار في ظل التوجه السائد حاليا في العالم للتركيز على الأنشطة التصديرية.

2- نظرية الأسواق المشتركة :

تعتبر السوق المشتركة درجة أعلى من الاتحاد الجمركي على سلم التكامل الاقتصادي، حيث أنها لا تؤدي فقط الى إزالة كافة التعريفات و القيود المفروضة على انتقالات السلع فيما بين الدول الأعضاء، بل تؤدي كذلك الى إزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال عوامل الإنتاج و التي تتمثل في العمل، رأس المال و القدرات التنظيمية.

_فبلدان العالم تختلف فيما بينها من حيث مقادير عوامل الإنتاج و يترتب على ذلك اختلاف درجات الوفرة النسبية أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، و فيما يلي دراسة اقتصاديات انتقال كل عامل من عوامل الإنتاج داخل نطاق السوق المشتركة.[1]

أ_انتقال القوى العاملة:

تجد القوى العاملة الحافز على الانتقال من كمان الى آخر إذا كان الفرق في الأجور بين المكان الذي تهاجر إليه و المكان الذي تهاجر منه أكبر من مجموع تكاليف الانتقال المباشرة، فإذا تمت الهجرة بطريقة حسنة سواءا في صورة فردية أو جماعية فإن ذلك يفتح الباب أمام انسياب المعرفة الفنية و تدفق المعلومات الخاصة بالاختراعات من بلد على آخر و هذه الوفورات تساعد على الإسراع في معدلات النمو الاقتصادي.

ب – **انتقال رأس المال:**

سعيا منه وراء أسعار فائدة أعلى أو معدلات ربح أكبر ينتقل رأس المال من مكان إلى آخر، و يقف دون قدرة رأس المال على التحرك العديد من العقبات و المخاطر، منها ضياع رأس المال نتيجة لعدم قدرة الدولة المدنية على الدفع كما أن التغيرات في سعر الصرف قد يؤدي إلى ضياع الفوائد أو الأرباح المتحصل عليها، و عند دراسة أثر قيام السوق المشتركة ثبت ان انتقال رأس المال من البلد ذي الوفرة النسبية، حيث أن عائد رأس المال في البلد الأول منخفض مقارنة بعائده في البلد الثاني و من الأفضل إنشاء سوق متكاملة لرأس المال داخل السوق المشتركة لتسهيل انتقال الأموال بين البلدان الأعضاء، و رأس المال قد يتجه أيضا بعيدا عن اعتبارات الكفاءة، بمعنى أنه قد ينتقل من البلد الذي يعاني من وفرة فيه، و يرجع ذلك الى ان البلد الذي يعاني من الندرة في رأس المال يعاني من مستوى نمو منخفض و تدهور في النسبة الأساسية، و ليس من المحتمل أن يتحرك رأس المال من اقتصاد منعش الى اقتصاد منكمش، حق و لو كان العائد من رأس المال فيه أعلى.

ج– **انتقال القدرات التنظيمية:**

يقوم المنظم بتجميع عناصر الإنتاج المختلفة لإنتاج سلعة أو خدمة معينة، تنطوي قراراته الخاصة بالأسعار و الكميات على عدم تأكد، حيث تستند على رؤية مستقبلية، و أحكام

[1] محمود حسن حسني،مرجع سابق ذكره،ص 350-352.

الوفرة أو الندرة النسبية التي تنطبق على عنصري العمل و رأس المال هي نفسها التي تحكم القدرات التنظيمية، و على ذلك فالمناطق المتخلفة تعاني من الندرة الشديدة في الكفاءة التنظيمية، و هذا يبرر انتقال هذه الكفاءات من المناطق المتقدمة إلى المناطق المتخلفة، و من الطبيعي أن تواجه عملة انتقال القدرات التنظيمية بعض المصاعب أهمها عامل التمييز ضد المنظمين الأجانب و قيام السوق المشتركة يزيل العوائق أمام انتقال الأشخاص من إقليم إلى آخر داخل نطاق السوق ما يمكن من إلغاء التمييز ضد المنظمين، و من ثم زيادة الرفاهية عن طريق انتقال الموارد التنظيمية في داخل السوق المشتركة.[1]

المبحث الثاني:نبذة حول المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: نشاة المنظمة العالمية للتجارة

أولا: النشأة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الدول المنتصرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل خريطة العالم وفق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية وغير ذلك، ومن هنا أنشأت منظمة الأمم المتحدة عام 1945، كما تم انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وقد بدات جهود الأمم المتحدة لتنظيم التبادل الدولي للتجارة في عام 1946 من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها، وفي عام 1948 تم اعداد ميثاق "هافانا" لتنظيم التجارة الذي وقعت عليه 53 دولة واقترح فيه انشاء مؤسسة دولية لتنظيم التجارة، الا أن الولايات المتحدة اعترضت على مشروع الميثاق، وذلك للمعارضة التي أبدتها اتحادات المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الاستيراد. وفي نفس الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة مشروع ميثاق "هافانا" دعت بعض الدول للتفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات بهدف توسيع التجارة العالمية، في البداية كان التفاوض يتم بين كل دولتين على انفراد وحول سلع معينة ثم جمعت هذه الاتفاقيات وعممت في اتفاق متعدد الأطراف اطلق عليه"الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة .

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق ذكره،ص 62.

وقع على هذه الاتفاقية في أكتوبر عام 1947 مندوبو 23 دولة لتصبح الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من يناير 1948، وقد تطورت هذه الاتفاقية بحيث أخذت شكل ومقومات المنظمة الدولية وأصبحت كما لو كانت احدى المنظمات العالمية.[1]

لقد ظهرت فكرة انشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدأ عمل الـ"جات"، حيث أعدت الحكومة الأمريكية سنة 1946 مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة على غرار انشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و هذا ما رفضه الكونغرس بعد ذلك من خلال انسحابها من ميثاق هافانا، و مع مرور الوقت و تشعب عمليات التجارة الدولية و تطورها خاصة في سنوات الثمانينات نادت بعض الأطراف الدولية مرة أخرى بضرورة إنشاء منظمة دولية تعي بشؤون التجارة العالمية، و بعد مفاوضات متعددة الأطراف دامت عدة سنوات وتمت في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية الـ"جات" وقع ممثلو 117 دولية في 15 أفريل 1994 اتفاقا عالميا للتجارة و أصبح يعرف باتفاق مراكش تم فيه اعتماد اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية و ملحقاتها من الاتفاقيات و القرارات و بالتالي قامت منظمة التجارة العالمية بعد حوالي سبعة و أربعين عاما من تاريخ التفكير في إنشائها لأول مرة لتتولى توجيه السياسات التجارية لأعضائها، الأمر الذي يعني عمليا صياغة السياسة التجارية الدولية ككل و التي بدأت أعمالها في سنة 1995 لتحل محل إتفاقية الـ"جات".[2]

ثانيا: تعريف النظمة العالمية للتجارة:

لا تتوقف م ع ت(OMC)على تعريف واحد وفقط، بل لها عدة تعريفات ومفاهيم فكل باحث له نظرة وتعريف خاص به، بحيث لا يمكن تقديم تعريف واحدا وشاملا لها.

وان اختلفت التعاريف في الصياغة فإن المعنى قد يتقارب ويتلاقى مع باقي التعاريف الأخرى ومن أهم تعار يفها ما يلي :

لقد عرفتها المادة (06) والمادة (08) من اتفاقية مراكش لسنة1994 المنشئة ل م ع ت(OMC)على أنها "اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة وتتمتع بالشخصية القانونية، ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم[3].

[1] صفاء فوزي ، خالد الزغبي، المنظمة العالمية للتجارة و بلدان العالم النامية،الإصدار الخامس، العدد 50، أصدرت في 2 كانون الأول 2022م،ص 680.

[2] www /asjp/net

[3] سهيل حسين الفتلاوي،منظمة التجارة العالمية ،دار الثقافة،عمان ،2004،ص46.

_تعرف م ع ت (OMC)بأنها : " منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية.[1]

_و تعرف نفسها على أنها:" المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد المنظمة للتجارة بين الدول. وفي داخل المنظمة توجد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المتفاوض عليها والموقعة من قبل معظم القوى التجارية العالمية والمصادق عليها من قبل برلماناتها . والهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات والمصدرين والمستوردين على القيام بأنشطتهم .[2]

_م ع ت (OMC) هي:" منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة لأوروجواي.[3]

_م ع ت (OMC)هي:" منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف.[4]

ومنه يمكن أن نفرق بين م ع ت (OMC) واتفاقية ألغات (GATT) من خلال النقاط التالية:[5]

✓من الجانب القانوني: تعتبر اتفاقية ألغات (GATT)كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة، بينما م ع ت (OMC) واتفاقياتها فهي دائمة.[6]ومن جهة أخرى فإن المنظمة تضم" الأعضاء "بينما الاتفاقية تضم " الأطراف المتعاقدة.[7]

✓من جانب المنهج :اتفاقية ألغات (GATT)تقوم على أساس متعدد الجوانب و انتقائي، بينما م ع ت (OMC) تقبل جميع اتفاقياتها كحزمة واحدة.[8]

✓من جانب الشمول : لقد كانت قواعد اتفاقية ألغات (GATT)تشمل التجارة في السلع فقط بينما اتفاقية م ع ت (OMC) تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية.

---

[1] محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة ، دط ،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر،2006،ص 26.

[2] جميلة الجوزي ،ميزان المدفوعات الجزائري في ظل بالسعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،مجلة الباحث،العدد،11، 2012،الجزائر ،ص 226.

[3] سمير صارم ،معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة ،ط 1، دار الفكر ، سوريا،2000،ص25.

[4] البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة ،نشرية ، السعودية، 1997،ص08.

[5] البنك الإسلامي للتنمية، مرجع نفسه،ص 11.

[6] عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية إنشاؤها و آلية عملها مجلة جسر التنمية ،المجلد 4،العدد37،الكويت ،2005،ص15.

[7] عبد الحميدعبد المطلب ،النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ،ط 1 ، مجموعة النيل العربي ،القاهرة،2003،ص105.

[8] Berengère taxil ;L'OMC et les pays en développement .mont chrétien ;paris ; 1998 ;p29

✓في مجال تسوية المنازعات : لا تملك اتفاقية ألغات (GATT)الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام ،بينما يسهر جهاز تسوية المنازعات في م ع ت (OMC) على حماية حقوق الأعضاء، والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقيات.

✓من جانب الشخصية القانونية فاتفاقية ألغات (GATT)لم تكن تتمتع بالشخصية القانونية، عكس م ع ت (OMC) التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي المنظمة العالمية للتجارة

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من مستويات عدة كما مبين في الشكل أدناه و هي:

أولا: المؤتمر الوزاري la conférence ministérielle »

هو الجهاز الأعلى بالمنظمة، ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، وتتبعه الأجهزة الأخرى بالمنظمة، ويتم التصويت فيه من كافة الدول الأعضاء بمستوى وزير، حيث تتمتع كل دولة عضو بصوت واحد، وتتم اجتماعاته بصفة دورية مرة كل سنتين على الأقل، قد انعقد أول مجلس وزاري في ديسمبر 1996 بسنغافورة ، وبينما آخر مجلس وزاري في الدوحة بقطر في نوفمبر .2001[2]

فهو يختص بمقتضى نص المادة (4/1)من الاتفاقية ب:

_المهام الرئيسية للمنظمة، وكل ما يتصل بها من مسائل.

_سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقية ومثال عن ذلك :إقرار العضوية[3] ،إقرار التعديلات، ومنح الإعفاءات الخاصة بالدول النامية والأقل نموا.

_القيام ببعض المسائل التنظيمية كإنشاء اللجان التي حددتها الاتفاقية أو اللجان الإضافية التي تقوم بالشؤون الداخلية.

_تطبق أحكام الاتفاقات متعددة الأطراف .

_تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة وتحديد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة توليه لمنصبه.[4]

[1] علي إبراهيم،منظمة التجارة العالمية جولة أورغواي و تقنين نهب العالم الثالث ،دار النهضة ،القاهرة ،1997،ص107.
[2] سليم سعداوي ، الجزائر و منظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام و آفاقه ، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 21.
[3] إبراهيم أحمد خليفة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، دار الخلدونية للنشر ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 146.
[4] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، ط 1، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2008، ص 26.

ثانيا:المجلس العام « larénég liesnoc el »

يتكون المجلس العام من ممثلي جميع الأعضاء ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويحل محل المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته. ويشرف بمقتضى نص المادة (4/2) من الاتفاقية على:

_إدارة جهاز تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السياسة التجارية التي يتم بمقتضاها دراسة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.

_المجالس النوعية الفرعية التابعة له وهي مجلس تجارة السلع ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية [1]، حيث يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت الإشراف العام للمجلس العام، الذي له حق تكوين أجهزة فرعية عند الحاجة لذلك. تعتبر عضوية هذه المجالس مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء.[2]

ثالثا :المجالس المتخصصة (الرئيسية):[3]

تنص عليها المادة الرابعة الفقرة الخامسة (4/5)،وهي تتكون من ثلاث مجالس :

√مجلس التجارة الدولية في السلع.

√مجلس التجارة الدولية في الخدمات.

√مجلس حماية الملكية الفكرية.

تقوم هذه المجالس بالمهام التي تحددها الاتفاقيات الخاصة بكل مجلس، وكذلك المهام التي يحددها لها المجلس العام والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في المنظمة[4]، من خلال الرقابة التنظيمية، بالاطلاع على تصرفات الدول ومدى التزامهم بأحكام الاتفاقية.

رابعا : اللجان الفرعية

نصت المادة(4/7) من الاتفاقية إنشاء عدد من اللجان الفرعية بقرار من المؤتمر الوزاري[5]

---

[1] عبد القادر عبيدلي، التحرير التجاري و قضايا مكافحة الإغراق مع الإشارة إلى تجربة بعض الدول ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، غير منشورة ، تخصص تجارة دولية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2009،ص26.

[2] أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية،مجلة جسر التنمية ،العدد 36،الكويت،2010،ص 4.

[3] عبد الحميدعبد المطلب ، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من اورجواي لسياتل وحتى الدوحة، مرجع سابق، ص 190.

[4] إبراهيم أحمد خليفة ، مرجع سابق، ص 138.

[5] عمير حمة، آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة أم البواقي،2008،ص41

والتي تتكون من أربعة لجان هي :[1]

- ✓ لجنة التجارة والبيئة : تعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- ✓لجنة التجارة والتنمية(CTD) :التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.
- ✓لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات : وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.
- ✓لجنة الميزانية و المالية والإدارة : وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة

وتقوم هذه اللجان بكافة المهام التي حددتها لها الاتفاقيات الموقع عليها، وخاصة الاتفاقيات المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى المهام التي يحددها المجلس العام.

خامسا:ا لأمانة العامة « السكرتارية – « le secretariat

نصت عليها المادة(06)من الاتفاقية،حيث يقوم المؤتمر الوزاري بتعيين وتحديد سلطات وصلاحيات المدير العام الذي يرأسها لمدة أربع سنوات،ويعين المدير العام نوابه الأربعة للمساعدة في الإشراف على العمل وموظفي الأمانة، ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقا للقواعد التي يحددها المؤتمر الوزاري " .[2]

يتمتع جميع موظفي الأمانة بكافة الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها موظفي المنظمات الدولية بمقتضى نص المادة(8/3)، ولا يجوز للمدير العام أو للموظفين أن يقبلوا خلال قيامهم بواجباتهم أي تعليمات من أي حكومة أو أي جهة خارج المنظمة .[3]

تتولى الأمانة العامة مسؤولية القيام بجميع المسائل الإدارية للمنظمة، ومساعدة فرق التحكيم التي ينشئها جهاز تسوية النزاعات بوجه خاص، وقد تعطي المشورة فيما يتصل بتسوية النزاعات بناء على طلب الأعضاء[4] بمقتضى نص المادة (27)المتعلق بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

سادسا : جهاز مراجعة السياسات التجارية (TPRB)

يسيره رئيس لمدة سنة يتم اختياره من قبل سفراء الدول الأعضاء من أجل مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنتين للدول المتقدمة

[1] عدنان فرحان الجوارين منظمة التجارة العالمية و آثارها على الدول النامية ، لمزيد من التوضيح اطلع على الموقع:www ,ahewar ;org ;débat /show/ ;art ;ASP ?-269827

[2] أحمد الكواز، مرجع سابق ، ص 06.

[3] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق ، ص 62-63.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 190.

بهدف الإطلاع على التغيرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياساتها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات"[1]، ومن جهة أخرى العمل على تكريس مبدأ الشفافية من خلال تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الأعضاء،وا عطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل عضو.[2]

سابعا :هيئة تسوية المنازعات

هي من أهم الهيئات تهتم بالنظر في كافة المنازعات التي قد تثور بين الدول الأعضاء نتيجة مخالفة أحدهما لنصوص الاتفاقية الملزمة لكافة دول الأعضاء وايجاد حل ايجابي للنزاع يرضي جميع الأطراف المتنازعة،و يتوافق مع الاتفاقيات المشمولة بمقتضى نص المادة (7/7) من وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات،وفي حالة عدم التوصل إلى حل متفق عليه وتعارضها مع أحكام احد الاتفاقيات المشمولة يكون أول هدف لها ضمان سحب الإجراءات المعنية[3] بمقتضى نص المادة(4/3)[4] من اتفاقية مراكش.

كما يقوم هذا الجهاز أيضا بمقتضى نص المادة(2/1) من وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات بالمهام التالية:

_إدارة القواعد والإجراءات والمشاورات و أحكام تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقيات المشمولة

_إنشاء لجان التحكيم.

_اعتماد تقارير جهاز الاستئناف.

_الترخيص فيما يتعلق بالتنازلات وغيرها من النزاعات التي تبرم بموجب الاتفاقات المشمولة.

_إبلاغ المجالس و الجان المختصة في المنظمة العالمية للتجارة بتطور أي منازعات تتعلق بالاتفاقات المشمولة المعنية .

_إدارة أحكام نسوية المنازعات لاتفاق تجاري عديد الأطراف .

و الشكل التالي يمثل الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة: (أنظر الشكل الموالي)

[1] عمير حمة، مرجع سابق، ص 28.

[2] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية، الأهداف و العراقيل ، مجلة باحث، العدد 3، 2004،ص66.

[3] محمود عبد العزيزمحمود، معدل كفاية رأس المال و التطبيق عللى البنوك المصرية، المعهد المصرفي،القاهرة، 1996،ص450.

[4] على أنه "ينعقد المجلس العام سبما يكون ذلك مناسبا للإضطلاع بمسؤولياته كجهاز تسوية النزاعات فيعين الجهاز رئيسا له و يحدد قواعد إجراءاته.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

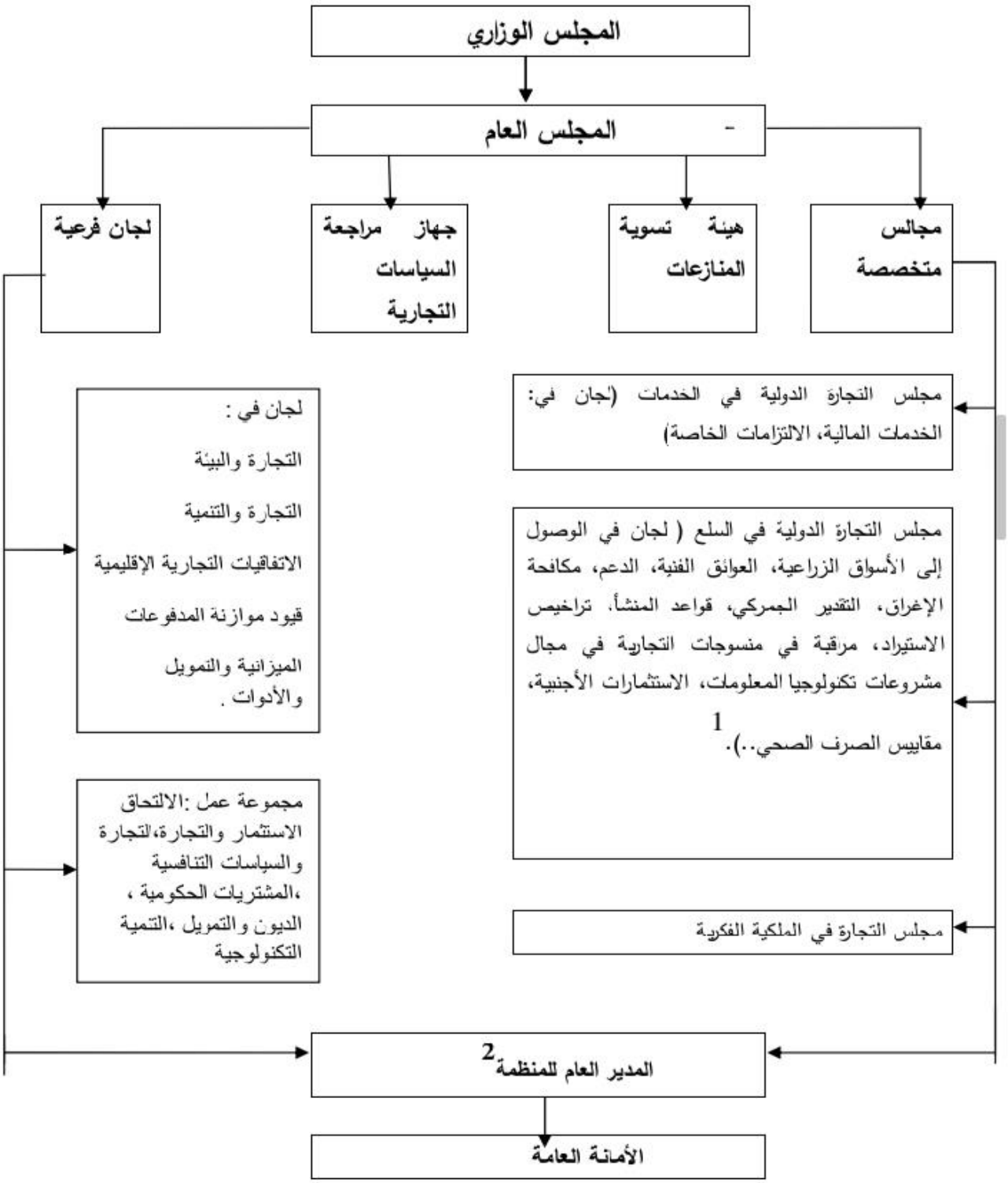

المصدر:محفوظ لشعب ،المنظمة العالمية للتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2006،ص 36.

المطلب الثالث :شروط العضوية في المنظمة العالمية للتجارة

يجب على الدول الراغبة في الانضمام إلى أن تلتزم بجميع الشروط المفروضة عليها سواء كانت الشكلية(أولا) أو الموضوعية(ثانيا).

أولا: الشروط الشكلية

إن الانضمام إلى م ع ت (OMC)يتطلب مجموعة من الإجراءات تلعب فيها الدول الأعضاء دورا هاما ويتم في مراحل تفاوضية متمثلة في:

طلب الانضمام:

تقوم الدولة الراغبة في الانضمام إلى م ع ت (OMC)بتقديم طلبها إلى المدير العام، تطلب فيه رسميا الانضمام، ويرسل هذا الطلب بعد ذلك إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة .

وبعد موافقة المجلس العام، يتم تشكيل فريق عمل مكون عادة من الدول الأعضاء ذات المصالح الكبرى مع الدولة طالبة العضوية [1]لدراسة الطلب، ويقدم ذلك الفريق توصياته للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري وهذا تطبيقا للمادة 12 من اتفاقية تأسيس المنظمة.[2]

جمع المعلومات(تقديم مذكرة السياسة التجارية):

وهي تشكل معلومات النظام التجاري لدولة المعنية بالانضمام بتقديم مذكرة له متضمنة وصفا لجميع السياسات الاقتصادية ذات العلاقة باتفاقيات م ع (OMC) "[3] .كما تمثل قاعدة لقيام المفاوضات الخاصة بالنفاذ لأسواق السلع والخدمات.[4]

مرحلة المفاوضات حول شروط الانضمام:

وتتم عملية التفاوض حول شروط الانضمام بين الدولة المعنية وأعضاء فريق العمل بعد اكتمال جميع المعلومات لديه ،و بينها وبين كل عضو من الأعضاء ال اغبة في ذلك بإبرام عدة جولات من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حول جداول التعريفة الجمركية والقيود غير الجمركية وحرية وصول البضائع والخدمات إلى السوق تحدد شروطا لانضمام الدولة المعنية إلى المنظمة.[5]

[1] سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية و آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية ، الرياض، 2008،ص 57.
[2] محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص 42.
[3] خليل عليان عبد الرحيم ، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية " الفرص و التحديات" ، معهد الإدارة ، المملكة العربية السعودية ،2009،ص137.
[4] Mehdi ABBAS ; op ;cit ;p 04
[5] سمير اللقماني ، مرجع سابق، ص 58.

مرحلة إعداد الوثيقة الشاملة المتعلقة بالانضمام والمصادقة النهائية عليها:

يتم في هذه المرحلة تلخيص نتائج جميع المفاوضات، في وثيقة واحدة تدعى بروتوكول الانضمام بعد موافقة جميع أعضاء فريق العمل ،لتشمل نتائج جميع دوراته ،الذي يحيلها بدوره إلى المجلس العام والمؤتمر الوزاري لاعتمادها، مرفوقا بجميع الجداول المتعلقة بالخدمات والسلع وكل الالتزامات. وعلى المؤتمر الوزاري أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء بروتوكول الانضمام الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه.[1]

ثانيا: الشروط الموضوعية:

- ✓ الالتزام بمبادئ واتفاقيات م ع ت (OMC) بتعهد الدولة التوقيع على بروتوكول الانضمام، الذي يشمل الموافقة على الالتزام بتطبيق جميع اتفاقيات المنظمة، باستثناء اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقيات الطائات المدنية، لأنهما من الاتفاقيات الاختيارية الموضوعة، وليس إجباريا على الدول التوقيع عليها.[2]
- ✓ تقديم التزامات في الخدمات من خلال جدول مشمول على الالتزامات التي ستتبعها هذه الدولة في قطاع الخدمات[3] ، يشتمل قائمة الحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية والخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها .
- ✓ إعطاء تنازلا للتعريفات الجمركية بتقديم جدول للتنازلات يحتوي كل المعطيات المتعلقة بالبنود الجمركية وفقا للنظام المنسق الذي يصف السلع والتعريفة الجمركية الملزمة إلا في حالات خاصة و استثنائية .[4]
- ✓ إتباع نظام اقتصاد السوق بوضع قوانين وتشريعات جديدة تتماشى وتتواءم مع التطورات الاقتصادية العالمية وعدم الخروج عن نطاقها.[5]
- ✓ رفع الدعم عن الشركات الوطنية التابعة للدولة الراغبة في العضوية تطبيقا لمبدأ المعامل بالمثل.

---

[1] وردة خزندار، تأثير انضمام الجزائر على المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علو التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر،2011_2012، ص20.

[2] سمير اللقماني ، مرجع نفسه، ص 55.

[3] تجارة الخدمات التي تغطي نشاطات البنوك ،التأمينات ،شركات الاتصالات السلكية و اللاسلكية ،الفندقة،النقل و اخيرا الخدمات القانونية.

[4] محمد غردي ، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011_2012، ص 186.

[5] سليم سعداوي، مرجع سايق، ص 51.

- ✓ تطبيق مبدأ الشفافية في التعاملات التي تقوم بهاوا لزامها، بإشعار واخطار الدول الأعضاء، بالقوانين والنصوص والأوامر التي تصدرها فيما يتعلق بالسلع والخدمات.[1]
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار في البلد طالب الانضمام للمنظمة.
- ✓ إعادة النظر في هيكلة الأنظمة المصرفية والنقدية.
- ✓ إعادة النظر في الحظر المفروض على التصدير والاستيراد اعتماد نظام الجودة والمواصفات العالمية للإنتاج وتطوير البنية الأساسية للقطاعات الزراعية والصناعية، ودعم وتشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام إلا في الأمور المتعلقة بالخدمات العامة والبنية التحتية القاعدية.

المبحث الثالث:طبيعة العلاقة بين الاقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف

المطلب الأول: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الخارجية

تعد الاتفاقيات التجارية الإقليمية جزءا لا يتجزأ من التجارة الدولية و التي تمثل في الواقع ما يقارب من نصف حجم المبادلات التجارية العالمية، و من الأرجح أن تأخذ هذه الاتفاقيات أهمية أكبر في السنوات المقبلة، و يجري تطبيق هذه الاتفاقيات بالتوازي مع النظام التجاري المتعدد الأطراف و الذي تقوده المنظمة العالمية للتجارة، و هو ما يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز تحرير التجارة، كما قد تعيق هذه الاتفاقيات الإقليمية حركة التجارة مع البلدان خارج التكتل، هذا و تكمن القضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية في اطار منظمة التجارة العالمية في مدى ملائمة القاعد القائمة ضمن أحكام و اتفاقيات المنظمة حيث تكفل ضمان تحقيق التوافق و التكامل بين الإطارين لتصبح الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في الإطار المتعدد الأطراف.

أولا: منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة

تعد منظمة التجارة العالمية الاطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع و يطور و يشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة، و وظيفتها الأساسية تنطوي على ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة و السير و الحرية و ذلك لضمان الامداد المستمر للمستهلك و المنتج بالسلع مع توفير اختيار أوسع من الخدمات تامة

[1] سليم سعداوي ، مرجع سابق ، ص 91.

الصنع و مكوناتها و موادها الخام و كذلك بخدمات انتاجها، و بذلك يضمن كل المنتجين و المصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم مما يؤدي إلى إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء و السلام و النمو الاقتصادي.[1]

أ) الأبعاد التي تحكم النظام التجاري متعدد الأطراف

يتأثر عمل النظام التجاري الدولي بعدة أبعاد مختلفة تتمثل أساسا في:[2]

1-بعد القانون الدولي:

إن تبني فلسفة التعددية تعد الفكرة الأساسية و المنطق القانوني وراء التواصل لاتفاقيات عالمية مثل اتفاقية الـ"جات" و قيام مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية، و التي تظم الغالبية العظمى من مصادر التجارة في العالم، و تدير هذه المنظمة عدة اتفاقيات أهمها حتى الآن هي اتفاقية الـ"جات" التي تمثل الأساس الموضوعي لكافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولات المفاوضات التي أجريت في اطارها و تقوم الاتفاقية في الأساس على عدة مبادئ قانونية أهمها:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و هو المبدأ الذي يتم على أساسه تبادل فتح المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء.
- مبدأ المعاملة الوطنية الذي يعني منح المورد الأجنبي نفس معاملة المواطنين بالنسبة لحقوق التجارة و الاستثمار.

و يمثل هذان المبدأن القاعدة و الأساس القانوني لتحرير التجارة العالمية، لذا فإن هناك اعتقادا سائدا بأنه إذا تم تطبيقهما بصرامة و التزام كاملين، فسوق تتحرر التجارة و العالمية تدريجيا من قبضة اللوائح و القيود المختلفة، و لكن لأسباب تتعلق بالتطبيق و العملي لم تكن اتفاقية الـ"جات" صارمة في الالتزام بتنفيذ مبادئها، كما ينبغي أن تكون هذه من الناحية النظرية خاصة في ظل وجود استثناءات عديدة تضمنتها الاتفاقية مثل الاستثناءات الواردة في المادة 7 التي تبيع فرض الإجراءات الوقائية و الحمائية عن طريق فرض رسوم مكافحة الإغراق و الرسوم التعريفية.

[1] عادل المهدي عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية ،القاهرة، الدارالمصرية اللبنانية ،2001،ص 184.
[2] أسامة المجدوب ، العولمة و الإقليمية تستقبل العالم العربي في التجارة الدولية،مصر، الدار المصرية ، اللبنانية،2006،الطبعة الثانية،ص190_194.

2-البعد الاقتصادي:

يعد مصطلح "التجارة الحرة" بمثابة البعد الاقتصادي لل"جات" و من هذا المنطلق يعتقد أنصار التجارة الحرة أن الموارد المتاحة عالميا سيتم تصميمها بشكل أكثر كفاءة إذا ما تمت إدارتها بفعل قوى السوق فقط، و هو ما يتطلب منافسة مثالية او على الأقل قابلية للتطبيق و فاعلة و هو ما يعد شرطا ضروريا لحرية التجارة و يتطلب تطبيقها توفر و كامل المعلومات عن ظروف العرض و الطلب، و هو أمر غير متاح دائما، سواءا نتيجة السوق المعقدة أو نتيجة تدخل الحكومات لحجب هذا النوع من المنافسة لتحقيق أهداف و مصالح معينة، أما المنافسة الفاعلة القابلة للتطبيق فتعني تلك التي تأخذ في اعتبارها أن السوق مثله مثل المجتمع، هو عبارة عن نظام شديد التعقيد و التداخل بدرجة تجعل من الصعب التأثير فيه بشكل إيجابي عن طريق اللوائح، و بالتالي محاولة التعبير أو تبديل هذا النظام المعقد عن طريق مجموعة من القواعد الموضوعة يعد أمرا غير فعال،حيث أن تغيير أحد العناصر سيعني دون شك تغيير عناصر أخرى بالتبعية لم تكن بالضرورة مستهدفة بالتغيير، و بالتالي يبدو من الأفضل تطبيق أسلوب المنافسة الفاعلة باعتبارها أكثر اقترابا لظروف السوق و متطلباته، و أكثر تطبيقا لأحكام العرض و الطلب دون تدخل سواءا حكومي أو من قبل مجموعات المصالح المختلفة التي تعتمد إلى تشويه المنافسة.

وفي الواقع فإن كلا من المفهومين في الأساس يتسم بالطابع النظري الأقرب إلى المثالية و الواقع مختلف تماما عن النظرية و يبقى البديل الثالث و هو أن تتوافق المصالح الفردية للدول بصورة تجعل من تحرير التجارة بمثابة الخيار الأمثل من االناحة العملة.

وتشير قضية حرية التجارة مسألة التجارة العادلة و التي لاقت رواجا كبيرا بين الاقتصاديين كبدل للتجارة الحرة لتناولها بشكل أكبر مطالب و حاجات الدول النامية و يقصد بـ"التجارة العادلة" التجارة التي تتيح قدرا أكبر من تكافؤ العرض و المشاركة في المكاسب و المخاطر وفقا لقدر مقبول و متفق عليه من التنظيم الإجرائي.[1]

[1] BERNARD HOCKMAN .free and deep intégration (Washington : world Bank and CEPR)p 4_6

3- البعد المتعلق بالقانون المحلي:

وفقا لأحكام اتفاقية جولة أورغواي و طبيعتها الملزمة للأطراف المتعاقدة الحق للدول تحديد كيفية تطبيق أحكام هذه الاتفاقية وفقا لما يقضي به دستورها الوطني و لكن لا يحق لها اختيار التطبيق من عدمه بدعوى الدستور بمعنى تحديد نطاق التطبيق أو الأحكام التي يتم تطبيقها، أو التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية دون غيرها، و هو ما يطلق عليها عملية مواءمة التشريعات الوطنية، حيث تلزم الاتفاقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتعديل تشريعاتها الوطنية وفقا لأطر زمنية محددة لتتوافق في النهاية مع أحكام هذه الاتفاقية، فلا يجوز لدولة أن تتنصل من التزاماتها بدعوى تطبيق القانون المحلي.

ثانيا: إنجازات منظمة التجارة العالمية

1- المزايا التي تحققت من قيام النظام التجاري متعدد الأطراف

إن للنظام التجاري العالمي الجديد و المتمثل في انشاء المنظمة العالمية للتجارة العديد من المزايا تتلخص أهمها في:[1]

أ_ يساهم النظام التجاري متعدد الأطراف ذلك أن تدفق التجارة بسهولة و يسر بين الدول يوجد مصالح مشتركة بينها، و يوفر وسائل بناءة و عادلة للتعامل النزاعات التجارية.

ب_ إن النظام التجاري متعدد الأطراف باعتباره قائما على القواعد أكثر منه على فرض الرأي، يجعل الحياة أيسر للجميع فهو يوفر للدول الصغرى حقوقا أفضل و يوفر على الدول الكبرى الدخول في مفاوضات مع أطراف عديدة كل على حدة، كما يتيح أسلوب مناقشة الموضوعات و القرارات في المنظمة للدول الصغرى فرصة مساومة أكبر عندما تعمل بشكل جماعي بخلاف حالها عندما تتفاوض فرادة مع دول أكبر على حدى.

ج-كلما زاد تحرير التجارة كلما انخفضت تكلفة المعيشة لدى الشعوب فالجميع مستهلك و ما ندفعه فيما نستهلكه يتأثر بسياسات و حرية التجارة و الحماية عالية التكلفة،و تحرير التجارة من شأنه إزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية و بالتالي حفض تكلفة السلع.

د- إن تحرير التجارة يعطي المستهلك فرصة أوسع بين درجات متفاوتة من الجودة بعكس الحال في ظل تقيد التجارة و حصر الاختيار أمام المستهلك في الإنتاج المحلي دون منافسة و

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي،التجارة الخارجية،(القاهرة :دون دار النشر ،2007) ،ص263_267.

تحرير التجارة بقدر ما يفتح السوق المحلي لاستيراد السلع فهو يفتح الباب للتصدير أيضا إلى الدول الأخرى في المقابل.

إن التجارة ترفع مستويات الدخول لدى الشعوب، و تقدر منظمة التجارة أن زيادة الدخول العالمي الناشئ عن ابرام اتفاقيات أورغواي يقدر بما تتراوح قيمته بين 510-109 مليار دولار نتيجة لتحرير التجارة العالمية، و إذا كان تحرير التجارة سيفيد صناعات و يضر بأخرى فإن الدخل الإضافي الناشئ يمكن الحكومات من إعادة توزيع المنافع.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية

توجه للمنظمة العالمية للتجارة عدة انتقادات على أساس أنها تعتبر التجارة المحرك الأساسي للنمو و ذلك على حساب التنمية، بالإضافة إلى انتقادات أخرى تتعلق بتحرير الاستثمارات و السلع و الخدمات و الملكية الفكرية و فيما يلي أهم هذه الانتقادات .[1]

1-الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:

ويتجلى ذلك من خلال اهمال منظمة التجارة العالمية للتنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية، و تعمد الى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية على رفع معدل النمو من جهة و أثرها على تغيير هيكل الناتج القومي من جهة أخرى، لذا من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو و سلبيا فيما يتعلق بمعدل التنمية، فرفع الحماية التجارية قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع و يعرض الصناعات الناشئة الى منافسة شرسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات.

المناداة بالتبادل الحر مهما كان الثمن:

ويظهر ذلك من خلال انعكاسات تحرير تجارة السلع و الخدمات، فعلى مستوى تحرير السلع تم الغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية، مما انعكس في حدوث عواقب وخيمة للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها كما ترتب على تحرير تبادل السلع انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية و خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع ارداتها، من جهة أخرى أدى تحرير السلع إلى تعريض الصناعات الناشئة في الدول النامية إلى منافسة شرسة.

[1] محمد أحمد السريتي،محمد عزت غزلان،التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية،(الإسكندرية :دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ،2013)ص 238_240.

أما على مستوى الخدمات فلم تراع المنظمة العالمية للتجارة انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية و حجمه في الدول الفقيرة، و لم تراع المنظمة أيضا ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الاستراتيجية مما نجم عن ذلك مجموعة من المخاوف.

3-المناداة بتحرير الاستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدول الوطنية:

ويتمثل هذا الانتقاد في خلو اتفاقية تحرير الاستثمار من منح الشركات الدولية الدخول في اتفاق تحرير الاستثمار من منح الشركات الدولية الدخول في اتفاق فيما بينها لانقسام الأسواق أو لعرض أسعار احتكارية أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج، هذا و تعتبر الدوال النامية أن تحرير الاستثمارات و عولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة تتمثل فيما يلي:[1]

- المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال.
- مخاطر تعرض البنوك للأزمات.
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج.
- اضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية.
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال) وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي و الدولي.

المطلب الثاني:التكتلات الاقليمية و دورها في تحرير التجارة

أولا: أهمية التجارة الإقليمية و اتجاهاتها العامة

تكتسب التجارة الإقليمية أهمية متزايدة بالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي، فلقد أدى التعثر في المفاوضات المتعددة الأطراف و تشعبها و تعقيداتها إلى تعزيز التجارة الإقليمية أكثر فأكثر، و توفر هذه الاتفاقيات العديد من المزايا لأعضائها من خلال مجالاتها المختلفة و تسهم في تنمية منطقة الاتفاقية بأكملها، كما تزيد من فاعلية مشاركة دول المنطقة في النظام التجاري العالمي و تعتبر جزءا أساسيا من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية و المتقدمة، و رغم

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ، ،ص 34.

الخوف من الأثر السلبي المتوقع للاتفاقيات الإقليمية على النظام التجاري متعدد الأطراف فإن عدد هذه الاتفاقيات في تزايد مستمر و متسارع و لا سيما منذ عام2000، و قد زاد هذا الاتجاه مع دخول كتل اقتصادية عظمى و دول نامية ذات ثقل اقتصادي إلى ساحة التنافس بدافع الرغبة في الحصول على إمكانيات أكبر للنفاذ إلى الأسواق.

هذا و تعتبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية ظاهرة رئيسية ذات اتجاه واحد (غير قابلة للتراجع) و خلال السنوات الأخيرة كانت أعداد الاتفاقيات التفضيلية و كذلك نسبة التجارة التفضيلية من اجمالي التجارة العالمية في ازدياد مستمر، فعلى سبيل المثال في سنة 2004 تم ابلاغ منظمة التجارة عن 43 اتفاقية إقليمية جديدة مما يجعل منها سنة تاريخية بالنسبة لهذه الاتفاقيات، و يتعامل أعضاء المنظمة مع الاتفاقيات الإقليمية كأداة سياسية تجارية أو كمتمم لسياسة الدولة الأولى بالرعاية و إضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية فهناك وجوه أخرى لاستراتيجية الاتفاقيات الإقليمية المتعقدة كالاعتبارات السياسية و غيرها، و يمثل التزايد في عدد الاتفاقيات تحديا و فرصة في آن واحد لمنظمة التجارة العالمية و النظام التجاري متعدد الأطراف، و تكمن الاتجاهات العامة المتعلقة بالاتفاقيات الإقليمية في المشهد العالمي التجاري في النقاط التالية:[1]

1) هناك اتجاه متزايد بين الدول التي كانت دائما تعتمد على التحرير التجاري متعدد الأطراف لجعل الاتفاقيات الإقليمية أساس سياستها التجارية في المرحلة القادمة.
2) أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية معقدة، و في كثير من الحالات فإن التشريعات الجديدة تجاوزت و سبقت ما تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة العالمية.
3) يعكس تزايد اتفاقيات التفضيلات المتبادلة بين الدول المتقدمة و الدول النامية انخفاض اعتماد بعض الدول النامية على نظام التفضيلات غير المتبادلة.
4) تقدم ديناميكية الاتفاقيات التجارية الإقليمية يمثل نموذجا عاما من التوسع و التماسك فمن جهة نلاحظ تزايد الاتفاقيات التجارية العابرة للمناطق و هي تمثل حصة كبيرة من

[1] محمود بيبلي ،الاتفاقيات التجارية الاقليمية ،المركز الوطني للسياسات الزراعية (مصر:وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي ،2008) ص 1.

تزايد الاتفاقيات التجارية الإقليمية، و من جهة أخرى فإن التكتلات التجارية الإقليمية على أساس قاري هي أيضا في حالة نشاط و حيوية مقارنة بالعقود الماضية.

- **ثانيا: مجال الاتفاقيات الإقليمية**

الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي مبادرات اقتصادية تهدف إلى ممارسة التجارة الحرة، و يختلف مدى عمق الاتفاقيات الإقليمية من اتفاقية إلى أخرى، حيث يغطي بعضها مجالا محدودا من التفضيلات الجمركية لبعض السلع بينما تشمل الأخرى مجالا أوسع و أشمل بكثير و تتضمن طيفا واسعا من أنظمة التشريعات التجارة، حيث لم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثا تقتصر على تخفيض التعريفة الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيدا مثل المعايير الصحية و المقاييس الفنية و العوائق غير الجمركية و البيئة و المعونات التجارية.

أما بالنسبة لالتزامات البلدان المشاركة فتختلف باختلاف نوع الاتفاقية ففي حالة اتفاقيات المناطق التجارية الحرة يتم إزالة أو خفض الحواجز الجمركية بين البلدان الأعضاء و لكن تبقى سياستها التجارية مع الدول غير الأعضاء منفصلة و مستقلة و هذا ما يسمح لبلد عضو أن يد يحمي إحدى قطاعاته الحساسة، و لكنه أيضا قد يسبب له مشكل إذا قامت دولة ثالثة بإدخال منتجاتها من ذلك القطاع الحساس إلى بلد آخر عضو ثم استفادة من الاتفاقية إعادة إدخاله إلى البلد العضو الحامي للقطاع، أما الاتحاد الجمركي فهو لا يعاني من مثل هذه المشكلة لأنه يقوم ليس على إلغاء أو تخفيض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء فقط،بل و أيضا توحيد السياسة الخارجية التجارية، و لكن في هذه الحالة يصبح من الصعب على احدى الدول الأعضاء في الاتفاقية أن تحمي أحد قطاعاتها لأن ذلك يستلزم التفاوض مع كافة الدول الأعضاء الأخرى للتوافق على تعريفة مرتفعة موحدة للجميع.[1]

*** ثالثا: دوافع التوجه المتزايد نحو الإقليمية**

تتوجه الاقتصاديات القطرية بشكل متزايد نحو خيار التكتلات الإقليمية بدلا من النظام التجاري متعدد الأطراف كخيار استراتيجي في اطار تحرير تجارتها الخارجية سواءا فيما يخص السلع أو الخدمات و في اطار مختلف درجات التكامل الاقتصادي فلقد بلغ عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية المفعلة عبر العالم إلى غاية عام 2017 إلى ما يقارب 279 اتفاقية مفعلة

[1] محمود بيبلي ،مرجع سابق ،ص 3.

في مختلف الدرجات أما عن الدوافع التي تقف وراء هذا التوجه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية فيمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

- ❖ تفكك الاتحاد السوفياتي و رغبة الدول المنفصلة عنه في الحفاظ على علاقات تجارية تربطها بباقي دول العالم.
- ❖ رغبة الدول المتزايدة في الدخول في اتفاقيات إقليمية جنبا إلى جنب و بالإضافة إلى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية حيث أن هناك العديد من الاتفاقيات هي محل تفاوض على غرار الاتفاقيات المفعلة.
- ❖ تراجع العديد من الدول عن مواقفها تجاه الإقليمية، حيث نلاحظ أن العديد من الدول التي كانت مترددة في وقت سابق أصبحت الآن تشارك و بقوة كبيرة في الاتفاقيات التفضيلية مثل اليابان و سنغافورة و ذلك لعدة أسباب منها:[2]
- ❖ الحرص على عدم البقاء خارج هذه الشبكة الواسعة من الاتفاقيات التفضيلية لاعتقاد حكومات هذه الدول أنها قادرة على الحصول على نتائج أسرع على المستوى الإقليمي عكس المفاوضات متعددة الأطراف.
- ❖ العمل من قبل السلطات العمومية في استغلال الاتفاقيات الثنائية من أجل تحقيق أهداف سياسية و استراتيجية أساسية.
- ❖ كما قد يكون لبعض الدول أغراض أخرى من هذه الاتفاقيات بالإضافة إلى مجال التجارة مثل معايير العمل الأساسية أو حماية البيئة حيث يعتقد البعض من الاقتصاديين أن بعض الدول النامية تسعى للاستفادة من سهولة الوصول للأسواق في حين تسعى الدول المتقدمة إلى مزيد من التكامل.

_كما هناك دوافع أخرى بالإضافة إلى ما سبق ذكره تتمثل في:[3]

- يلعب عامل الجوار دورا مهما في توجه الدول نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية بصفة عامة و المبادلات التجارية بصفة خاصة و ذلك نتيجة لانخفاض تكاليف النقل

[1] SIROEN IM ; la régionalisation de l'économie mondiale ;(paris :la découverte ;2 eme édition ; 2004)p17.

[2] La régionalisation et le système commercial multilatéral ;le rôle des accords commerciaux régionaux (OCDE, décembre 2003),p 2/

[3] CHERISTIAN DEBLOCK, régionalisme _multilatéralisme et nouvel ordre internationale la ZLEA comme modelé institutionnel (Montréal :centre études internationales et mondialisation ,2003)p 13-16 .

،تكاليف المعاملات و هو ما يعزز زيادة التعاون بين دول الجوار و دفعهم إلى إضفاء الطابع الرسمي على هذا النوع من التجارة البيئية من خلال إقامة تكتل اقتصادي .

- صعوبة العمل المؤسساتي في اطار النظام التجاري المتعدد الأطراف و الذي تتبناه المنظمة العالمية للتجارة و الذي يبدأ بفكره أن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بطيئة و صعبة خاصة وجود عدد كبير من الفاعلين و تداخل المصالح على عكس الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الإقليمية و التي يمكنها أن تقرب بين اهتمامات الشركاء التجاريين و الذين يملكون اهتمامات مشتركة و هو ما يعزز من فوائد التجارة الحرة .

_من أهم الدوافع التي يجب ذكرها هو ما يطلق عليه "أثر الدومينو" للاقتصادي "بالدوين" و الذي يرى أن الدول ليست طرفا في الاتفاقيات الإقليمية و التي يمكن أن يقال عليها مهمشة و محرومة ذلك أن الاتفاقية تعود بالنفع على الدول الموقعة من خلال المزايا التي تمنحها على غرار الوصول الى سوق أوسع ستتأثر بهذا الوضع و الذي سيصبح حافزا لها تسعى من خلاله إلى الانضمام إلى هذه
الاتفاقيات.

- **رابعا: التأثيرات الاقتصادية للترتيبات الإقليمية**

بطبيعة الحال فإن كل التطورات التي تحدث في العالم في مجال تحرير التجارة لا يمكن أن ترجع فقط للنظام التجاري المتعدد الأطراف، فالاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية قد ساهمت بشكل ملحوظ في تحرير التجارة و أصبحت هذه الاتفاقيات لا تقل أهمية في المشهد الاقتصادي العالمي عن المنظمة العالمية للتجارة، فلقد أصبحت هذه الاتفاقيات ظاهرة عالمية منتشرة عبر كامل المعمورة لتشمل كافة الأقاليم التجارة فيما بين الدول و هو ما يزيد من احتمالات التنازلات الجمركية المتبادلة على المستوى الثنائي و الإقليمي.[1]

[1] علاوي محمد لحسن ،الاقليمية ،الاقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الافقتصادي الاقليمي،مجلة باحث ،العدد07،جامعة ورقلة ،2009_2010،ص115

المطلب الثالث: التفاعل بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف

: أولا: قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف التي تحكم الاتفاقات التجارية الإقليمية

يعد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يرد في المادة الأولى من اتفاقية الـ"جات" حجر الأساس في النظام التجاري متعدد الأطراف، و المقصود بالدولة الأولى بالرعاية أن أية ميزات يعطيها عضو في المنظمة تصبح حقا مكتسبا لباقي الأعضاء دون أن يطلبوها أو حتى يفاوضوا عليها و يقوم هذا المبدأ على عدم التمييز في المعاملة و المعاملة بالمثل مع الدول الأعضاء، إلا أن النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف سمح ببعض الاستثناءات حيث يتم مخالفة مبدأ عدم التميز في المعاملة نتيجة الإعفاءات و الميزات التي تمنح للدول لأعضاء في اطار الاتفاقات التكاملية و تحرم منها الدول غير الأعضاء، و لقد جاءت هذه الاستثناءات في شكل أحكام كما يلي:

1_ أحكام المادة الرابعة و العشرون من اتفاقية الـ"جات" 1994:

مادة الرابعة و العشرون أهم مرجع في اتفاقية الـ"جات" فهي تقدم الغطاء القانوني لأعضاء منظمة التجارة العالمية من أجل تشكيل أو الانضمام إلى اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة، و نظرا لأن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تعد تحديا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية فإن المادة تفرض عدة شروط يجب استفاؤها من جانب الدول الأعضاء لاعتبار هذه التجمعات الإقليمية منسجمة مع مبادئ تحرير التجارة وفق مبادئ النظام التجاري متعدد الأطراف.

وتتمحور هذه الشروط حول حقيقة واحدة هي أن التجمعات الإقليمية بصورها المختلفة ليست سوى روابط تفضيلية، يتم منحها على سبيل التبادل فيما ين الدول الأعضاء، و بما أن الأفضليات محظور إقرارها تحكم المادة الأولى من الـ"جات" و التي تقر بمبدأ الدولة الأكثر رعاية، فإن استثناء الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة من حكم هذا المبدأ يجب أن يكون في اطار تحقيق مصالح أساسية للدولة في مجموعها، و انطلاقا من ذلك جاء وضع مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول أطراف التجمع الإقليمي بعضها في اطار النظام الداخلي للتجمع و البعض الآخر في الاطار الخارجي له

.

أ –الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي للتجمع:

و تتضمن نوعين من الالتزامات كما يلي:

النوع الأول :الالتزام بشمول التجمع للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاءالمادة (8/24)

يهدف التجمع الإقليمي إلى حرية التجارة فيما بين الدول الأعضاء، فيقتضي ذلك أن يكون إلغاء الرسوم الجمركية و ما في حكمها من قيود تجارية، مغطيا المبادلات الأساسية فيما بين الدول الأعضاء، فغير ذلك معناه اكتساب التجمع الإقليمي طابع الجزئية، و الغرض من هذا الشرط منع استثناء المنتجات التي تفرض عليها تعريفة جمركية مرتفعة، وذلك لأن مثل هذا الاستثناء يعوق الآثار التنافسية التي تترتب على انشاء التجمع، و يجب أن يتضمن الاتفاق إلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تقريبا إذ أن مجرد التخفيض لا يكفي لأن النص صريح في الإلغاء، كما أن الغرض من هذا الشرط هو محاولة جعل الدول الأعضاء يذهبون في جهود التحرير إلى نهاية الطريق، و هو أيضا مصمم لمنع الدولة المشاركة في انتهاك التزاماتها بمبدأ الدولة الأكثر رعاية بشكل انتقائي و بوجه عام فمن المعتقد أن الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة تعزز المصلحة بينما الترتيبات التجارية التفضيلية التي لا يتحرر فيها سوى عدد قليل من القطاعات تعتبر بوجه عام حمائية و ليست في صالح القطاع التجاري متعدد الأطراف[1].

•النوع الثاني :الالتزام بتقديم برنامج لتعزيز التكتل المادة(5/24)

اشترطت المادة 24 في البند 5 من الـ"جات "ضرورة تقديم أعضاء التكتل الإقليمي سواء كان اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة برنامجا يتضمن خطة تشتمل على عنصرين:

- ✓ العنصر الأول :خطوات التأسيس المتدرج للتكتل الإقليمي في اطار محدود و للتعرف على مضمون تدابير انشاء الاتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة.
- ✓ العنصر الثاني: تحديد فترة مناسبة لمدة التي سيتم بحلول نهايتها انجاز التكتل الإقليمي المعني، و هذا يعني أنه يجب أن تتضمن أي اتفاقية نهائية للاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة خطة جادة و جدول للتنفيذ خلال فترة زمنية معقولة

[1] عادل أحمد مرسي إبراهيم،الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الاقليمية في ظل العولمة و آثارها على النظام التجاري متعدد الأطراف مع إشارة خاصة لمصر ،رسالة دكتوراه في اقتصاديات الجارة الخارجية (جامعة حلوان 2006)،ص233.

أ/ الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي للتكتل:

و تتضمن الالتزامات التالية:

الالتزام الأول: عدم التأثير سلبا على مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية (المادة 24/4)

●و يشمل الالتزام كل من الاتحاد الجمركي و مناطق التجارة الحرة، فإذا كان الهدف من انشاء أحد الاطارين هو تسهيل التجارة بين الدول الأطراف فإنه يجب أن يكون ذلك مقتربا بعدم المساس بتجارة الدول الأخرى، فالتكتلات الإقليمية يجب أن لا تعيق التدفقات التجارية التقليدية القائمة مع الدول الأخرى بمعنى آخر، فإن هذه التجمعات أو التكتلات يجب أن يكون تأثيرها في نهاية المطاف العمل على خلق التجارة و ليس إلى تحويل أو انحراف المبادلات التجارية، فتأسيس اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة لا ينبغي أن يكون على حساب مسار التجارة الدولية الذي يقتضي تنمية المبادلات التجارية و تدفقها عبر الدول، فغير ذلك معناه أن تصبح التكتلات الإقليمية احدى الحواجز التي تعيق المبادلات التجارية الدولية و هذا ما يتنافى كلية مع الهدف من الـ"جات" و الذي يرتكز على تحرير التجارة و إلغاء كل القيود التي تعرقل من المبادلات التجارية الدولية. [1]

الالتزام الثاني: عدم زيادة العوائق تجاه الدول الأخرى

ووفقا لهذا الالتزام يجب أن لا تكون التعريفات الجمركية المفروضة و لوائح التجارة المقررة بالنسبة للتجارة مع الدول التي ليست طرفا في التكتل أعلى أو أشد قيودا من عبء التعريفات أو اللوائح السارية في الأقاليم المكونة للاتحاد أو منطقة التجارة الحرة قبل تكوينها و الغرض من هذا الشرط هو تفادي كل تمييز يترتب على إنشاء اتفاقيات إقليمية و ذلك بغرض رسوم أو قيود على الدول الأخرى تزيد على ما كان ساريا منها وقت عقد الاتفاقات، إذ أن القول بغير ذلك يؤدي الى تحويل مجرى التجارة و استخدام التعريفة الخارجية كأداة للمساومة، و على ذلك يمكن أن يتحقق الغرض الذي سبق الإشارة اليه على تجارة الأعضاء الآخرين مع بقية الأطراف و يتحقق الالتزام المذكور من خلال[2]:

[1] إكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي(مصر:مكتبة مدبولي 2002)ص176.

[2] عادل أحمد موسى إبراهيم ،مرجع سابق ذكره،ص235.

_أن تكون الضرائب الجمركية و التنظيمات التجارية المشتركة لكل دولة من الدول الأعضاء معادلة أو مماثلة في جوهرها.

_أن يتم وضع تعريفة جمركية مشتركة للاتحاد من خلال استخلاص متوسط التعريفات القائمة من أجل تجنب أي اختلافات و صعوبات في تقرير هذه الضرائب.

2-المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

هي المادة المقابلة تعتبر المادة الخامسة من الاتفاقية العامة لتجارة في الخدمات" جاتس" للمادة الرابعة و العشرون من الـ"جات94/47 "، فقبل بداية سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، لم تكن التكتلات التجارية الإقليمية تنظر في تجارة الخدمات، حيث أن المادة24 تغطي فقط التجارة في السلع و إزاء تزايد حصة الخدمات في التجارة العالمية، اعتبر ذلك قصورا خطيرا في نظام الـ"جات "على اعتبار أنه يكاد يعطي لأطراف أي تكتل تجاري إقليمي السماح بإتباع سياسات تميزية في مجال الخدمات.

اتفاقية الـ"جات "لا تستخدم عبارتي" اتحادات جمركية "أو" مناطق التجارة الحرة "بل تستخدم بدلا منها تعبير التكامل الاقتصادي بما يوضح أنها تغطي كل الصيغ الأربعة لتوصيل الخدمة، و هو ما جاء في البند الرابع في المادة الخامسة و التي تنص على " أن أي اتفاق للتكامل الاقتصادي ينبغي أن يصمم بحيث يسهل التبادل التجاري بين اطراف الاتفاق و ينبغي أن لا يرفع هذا الاتفاق المستوى الكلي للعوائق التجارية في الخدمات بالنسبة لأي عضو خارج الاتفاق ضمن القطاعات الفرعية موضوع القرنة إلى المستوى الذي كان قائما قبل الاتفاق"، و هكذا فإنه من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية فإن اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي يدخل فيها الأعضاء مقبولة من حيث المبدأ إذا كانت نية اطراف الاتفاق هي تحقيق التحرر التجاري بخطوات أسرع مما كان سيتم في سياق تعدد الأطراف، و ليس كوسيلة لاتباع سياسات تميزية .

على غرار المادة الرابعة و العشرين تنص المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارةفي الخدمات على تعويض الأعضاء غير المشاركين إذا انسحب المشاركون من أي تكامل اقتصادي أو عدلوا التزامات محددة تتعلق بالوصول الى الأسواق أو المعاملة الوطنية، أما فيما يتعلق بالشروط الأخرى التي تطلبها المادة الخامسة فهي كما يلي:[1]

[1] HOCKMAN BERNARD ,Trade laws and institutions ,good practices and the world Trade organisations (Washington , Word Bank discussion papers ,the world Bank)p54/

أ- التغطية القطاعية الكبيرة:

جاء في البند 1/أ من المادة الخامسة شرط أن يكون في اتفاقيات التكامل الاقتصادي تغطية اقتصادية كبيرة، فلن يكون الاتفاق متسقا مع أحكام المادة الخامسة إذا كان ينص على الاستبعاد المسبق لأحد القطاعات، و السبب في هذا الحكم هو منع الأعضاء من الدخول في اتفاقيات تميزية محدودة لا تكون عادة محققة للمصلحة من وجهة نظر النظام التجاري متعدد الأطراف.

ب- الاتفاقيات المؤقتة المتعلقة بإنشاء اتفاقات التكامل الاقتصادي:

يلتزم أطراف الاتفاقات المؤقتة بموجب المادة الخامسة بند 7/ب بتقديم تقارير دورية إلى مجلس التجارة في الخدمات عن تنفيذهم و لا يوجد أي شرط بأن يرفق الأطراف خطة و جدولا أو اطارا زمني توضيحي، و ذلك على خلاف المادة لرابعة و العشرين.

ج- شرط الاخطار الإجرائي:

تشترط الفقرة 7/أ من المادة الخامسة أن يحظر أطراف أي اتفاقات للتكامل الاقتصادي مجلس التجارة في الخدمات، و دون ابطاء بهذه الاتفاقات و بأي توسيع لها أو أي تعديل و ليس من الواضح ما إذا كانت المادة تطلب من الأعضاء اخطار المجلس بالاتفاق أو بالتغييرات قبل التنفيذ.

تقييم قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف ذات الصلة بالتكتلات الإقالتجارة هدف الفكر الدولي تجاه الإقليمية الى تشجيع التكتلات الإقليمية من أجل خلق التجارة وتجالتجارة التجارة و ذلك من أجل تحقيق مصلحة أعضاء التكتل و تقليل الأضرار إلىحدها الدني بالالتجارة دول غير الأعضاء و يظهر ذلك من خلال عدة ضوابط:

- فعلى المستوى الرسمي تعتبر الإقليمية مجازة و لكن بشروط محددة و ذلك استثناءا من قواعد الـ"جات" التي تنص على عدم التمييز حيث تفرض الـ"جات" شروطا على إقامة التكتلات كما تم توضيحه سابقا، إلا ان تلك الشروط تعد غير كافية لا تملك الـ"جات" القوة الكافية لتنفيذ و مراقبة تلك الشروط للتأكد من أن الإقليمية مفيدة اقتصاديا لكل من الدول الأعضاء و لا تؤثر سلبا على الدول غير الأعضاء، و من هذا المنطلق فإن

مسؤولية النتائج الجيدة للإقليمية تقع على عاتق حكومات الدول المعنية و التي لا تستطيع الاتحاد فيما بينها بشكل يسمح لها القضاء على أضرار التكتلات الإقليمية و في اطار المنظمة العالمية للتجارة.

• كان دور اتفاقية الـ"جات" هو تقنين و تسجيل سلسلة من تخفيض التعريفات الجمركية و العمل على إضفاء الشرعية الدولية على تلك التخفيضات، و حرصت في هذا الصدد على عدم تشجيع الدول المعنية على نقص أو الغاء استقطاعات التعريفة التي تمت في جولاتها المختلفة. منظمة التجارة العالمية التي أقيمت عام 1995 لترث الـ"جات" و العديد من الاتفاقيات كانت أكثر تقيدا بالقانون، و لكنها ظلت أيضا تصب اهتمامها على الإجراءات العملية المتبادلة و المقبولة من الدول الأعضاء لحل المشاكل فقد اهتمت كل من الـ"جات" و منظمة التجارة العالمية بإدارة عملية وضع القواعد اللازمة لتنظيم سلوك أعضائها أكثر من اهتمامها بالنتائج المترتبة على وضع تلك القواعد، فهما يهتمان بمقابلة الالتزامات و الحقوق أكثر من النتائج الاقتصادية في حد ذاتها.

الدور التقليدي لل"جات" لم يكن يسمح لها بالتدخل في السياسة المحلية فهي لا تملك القدرة لإجبار الدول الأعضاء على تحرير تجارتها و أسواقها إذا لم تكن تملك الرغبة في ذلك، أما منظمة التجارة العالمية فقد حققت خطوات أوسع في إدارة النظام التجاري العالمي من خلال الاتفاقيات العدية التي تشرف على تنفيذها و التي يجب على الدول الأعضاء أن تقبلها كلها كحزمة واحدة و ذلك أكثر من اهتماماتها ببحث و معالجة الإضافات المحتملة.[1]

ثانيا: طبيعة العلاقة بين الإقليمية و الاطار متعدد الأطراف

يتفق الباحثون على أن الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد و الجماعات و المؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها سواءا السياسية أو الاقتصادية لحماية صناعتها، و بين العولمة التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية و الجمركية و تسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوني، و لكن هل الإقليمية بهذا الشكل تتعارض مع الاطار متعدد الأطراف و خصوصا أن جولة أورغواي بآثارها المتشبعة و اتفاقياتها التي مثلت صفقة

[1] زروق جمال الدين ،واقع السياسات التجارية و آفاقها في ظل منظمة التجارة العالمية ،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ،(الكويت ،المعهد العربي للتخطيط -1998) ص 17.

متكاملة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية، قد أعطت دفعة قوية للاطار متعدد الأطراف، و كان المفترض من وجهة نظر البعض أن يؤدي ذلك إلى الانتقاص من جاذبية الاطار الإقليمي، إلا أنه على العكس من هذا التنبؤ فقد زادت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل كبير و قد أدى هذا التدخل في طبيعة الالتزامات و المزايا بين الاطارين الإقليمي و متعدد الأطراف الى اثارة التساؤلات حول مدى التوافق و التضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية و ما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في اطار التكتل ضد من هم خارجه، و بين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة و تعميم و تبادل التنازلات.

و قد أثار البحث في العلاقة بين الإقليمية و التعددية العديد من الآراء بين طبيعة هذه العلاقة و مستقبلها و هناك رأيان حول طبيعة هذه العلاقة هما:

- الرأي الأول: الإقليمية عائق أمام النظام التجاري متعدد الأطراف.
- الرأي الثاني: الإقليمية مرحلة لعالمية النظام التجاري متعدد الأطراف.

_ الرأي الأول: الإقليمية تعوق التعددية

يذهب أصحاب هذا الرأي من الاقتصاديين الى ان التكتلات الإقليمية تمثل خطرا يهدد النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف و ذلك من خلال دراسة العوامل التي تدفع الى تكوين تكتلات إقليمية جديدة من ناحية و التي تؤثر على مرونة انفتاح التكتلات القائمة بالفعل من ناحية أخرى كما يلي:

بالنسبة لإقامة تكتلات جديدة: يؤكد الاقتصاديون أن جماعات المصالح المختلفة داخل كل دولة تمارس الضغوط على الحكومات و تؤثر عليها في رسم السياسة التجارية، حيث يكون نفوذ منتجي السلع المنافسة للواردات أقوى من نفوذ المصدرين، و يعتبر التكتل الإقليمي خيارا مغريا بالنسبة للمنتجين مقارنة بتحرير التجارة متعددة الأطراف و يلقى قبولا لعدة أسباب:[1]

1) الالتزام بتحرير التجارة إقليميا يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، و يقتصر على الدول الأعضاء في التكتل بينما تمتد الزامات تحرير التجارة متعددة الأطراف الى جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

[1] زروق جمال الدين ،مرجع سابق ،ص17.

في ظل التحرير من خلال التكتل الإقليمي تتعرض الصناعة الوطنية الى المنافسة من قبل الشركاء في التكتل فقط، و لكنها تظل محمية من المنافسة الدولية من قبل الشركاء الأعضاء، كما يحصل المنتجون الوطنيون على نفاذ تفضيلي إلى أسواق الشركاء في التكتل، و تجدر الإشارة الى ان المكاسب التي تعود على المنتجين الوطنيين بفضل النفاذ الى أسواق الشركاء قد تتعادل ، الخسائر التي يتكبدونها من جراء التفضيلات الممنوحة للشركاء في الأسواق الوطنية، أما اذا نجح الشركاء في التكتل الإقليمي في الاستحواذ و لو على جزء نصيب الدول غير الأعضاء في أسواق التكتل الإقليمي (أي حدث تحويل للتجارة) و بدون أن يخسروا نصيبهم من أسواق الدول غير الأعضاء، فسوف يحقق الشركاء في التكتل فائدة صافية موجبة.

وبالتالي مما سبق فإنه كلما كان التكتل الإقليمي قائما على تحويل التجارة و مستندا إلى حماية تجارية مرتفعة ضد باقي دول العالم غير الأعضاء فيه حظى بالدعم و التأييد السياسي من قبل الدول الأعضاء فيه، وكان قابلا للاستمرار وفي هذا النوع من التكتل الإقليمي يفقد الدول الأعضاء حماسهم على التحرير التجاري متعدد الأطراف.

ان نجاح التكتل الإقليمي في تحسين معدلات التبادل الدولي للدول الأعضاء فيه، يفقدهم الرغبة في التحرك نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف.

2) ان التكتل الإقليمي يشجع القطاع الخاص في كل دولة من الدول الأعضاء فيه على القيام بنوعية من الاستثمارات تجعل كل دولة عضو أكثر تخصصا تجاه باقي الدول الأعضاء و أقل توجها نحو دول العالم غير الأعضاء، مما يحد من رغبتها في التحرك نحو تحرير التجارة متعدد الأطراف.

_بالنسبة لمرونة انفتاح التكتلات الإقليمية القائمة بالفعل: أثير تساؤل بين الاقتصاديين حول ما إذا كان من الممكن لتكتل إقليمي أن يستمر في التوسع حتى يشمل في النهاية كل دول العالم محققا بذلك تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف فقد أكد "كروغمان Krugman" أن تعظيم الرفاهية العالمية يتحقق في احدى الحالتين:

- الحالة الأولى: عندما يوجد تكتل وحيد يشمل كل دول العالم (و هو ما يعادل تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف).
- الحالة الثانية: عندما يكون عدد التكتلات في العالم كبير جدا، بحيث يكون نصيب كل تكتل من استهلاك باقي التكتلات صغيرا جدا، و من ثم تصل قوته السوقية و بالتالي حوافزه الجمركية الى حدها الأدنى، أما إذا انقسم العالم الى عدد قليل من التكتلات فإن لكل تكتل سوق يتمتع بقوة سوقية أكبر تمكنه من رفع حوافزه الجمركية و محاولة تحسين معدلات التبادل الدولي له.

بالإضافة الى ما سبق يؤكد بعض الاقتصادين على غرار " بالدوين Baldwin" أن الدول غير الأعضاء في تكتل إقليمي قد تسعى الى الانضمام إليه خوفا من أن ينصرف عنها الاستثمار الأجنبي المباشر و يتجه نحو الأسواق الواسعة للتكتل الإقليمي، فالدول غير الأعضاء في تكتل إقليمي قد تخشى من تعرضها للعزلة في حالة حدوث حرب تجارية فالدولة العضو في تكتل إقليمي تضمن الى أنها ستظل متمتعة بحرية التجارة مع شركائها في التكتل.

الرأي الثاني: الإقليمية حافز للتعددية: يعتقد بعض الاقتصاديين أن قدرة الإقليمية على الدفع نحو تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف، تتوقف على ثلاث عوامل أساسية و هي كما يلي: [1]

1. اشتراك الدولة في عدة تكتلات إقليمية في آن واحد:جاء في دراسة اقتصادية أعدتها الباحثة في الشؤون الاقتصادية الدولية"كارولين فروند Freund L.Caroline" [2] و التي تبحث في الآثار الاقتصادية المترتبة على انضمام دولة معينة الى عدة تكتلات إقليمية في آن واحد من خلال نموذج للمنافسة غير الكاملة، و إمكانية أن تؤدي هذه الشبكة من الاتفاقيات التفضيلية و التي يطلق عليها (Spaghetti Bowl) أو وعاء المعكرونة إلى تحرير التجارة متعددة الأطراف، و قد خلصت الدراسة إلى أن كل اتفاق جديد تعقده الدولة لتحرير التجارة بصورة تفضيلية مع دولة أخرى سوف يحسن من أوضاعها الاقتصادي و يمثل خطوة نحو تحرير

[1] أمينة أمين حلمي،"الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية (اوراق اقتصادية ،العدد 21،مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية ،فيفري2003)ص43.

[2] مستشارة رفيعة المستوى في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي بواشنطن منذ 2013،و كبيرة الاقتصاديين في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لدى البنك الدولي

التجارة متعددة الأطراف، و تتفق آراء الباحثة مع ما جاء من قبل دراسة "روبر لاورنس obert R[1]Lawrence"3 من أن الوضع الأمثل لدولة نامية صغيرة يتحقق عندما تتمتع هذه الدولة بالقدرة على النفاذ التفضيلي لجميع الأسواق من كل دول العالم مع قيمها في نفس الوقت بإلغاء حواجزها الجمركية.و تعتقد " فروند Freund " أنه على الرغم من أن الإقليمية تصلح كطريق نحو التعددية، لكن لا ينبغي تفسير ذلك على أن الاتفاقيات الإقليمية أفضل من تحرير التجارة متعددة الأطراف، فالواقع أن وجود العديد من الاتفاقيات الإقليمية خلال فترة الانتقال في التحرير المتبادل للتجارة، لا يخلو من تكلفة فالدولة تستنفذ موارد إدارية و مادية كبيرة في عملية التفاوض على الانضمام إلى تكتلات متعددة، كان من لأجدى أن تركزها على تحرير التجارة متعددة الأطراف كما أن غالبية الدول تطبق قواعد منشأ متعددة، تختلف باختلاف مناطق التجارة الحرة التي تشترك فيها كما تختلف من منتج لآخر، و قد زادت المخاوف من أن تتحول القواعد المنشأ إلى أداة حمائية تجهض التجارة بدلا من أن تشجعها بين الدول الأعضاء في تكتل إقليمي معين.

.2إمكانية تطبيق مفهوم الإقليمية المنفتحة:

يعتقد الكثير من الباحثين في هذا الشأن أنه إذا كان التكتل الإقليمي منفتحا بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تتجة نحو تخفيض الجمارك التي تفرضها ضد باقي دول العالم في نفس الوقت الذي تلغى فيه الجمارك بين بعضها البعض، فإن هذا التكتل الإقليمي سوف يدعم الجهود الرامية الى تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف و يهدف هذا المنهج الى ضمان عدم تأثير باقي دول العالم غير الأعضاء في التكتل بقيامه، و ذلك بمحاولة المحافظة على حجم الواردات من هذه الدول عند مستواها الأصلي (تجنب تحويل التجار) و في نفس الوقت التوسع في التجارة بين الدول الأعضاء و بعضها البعض تشجيع خلق التجارة بما يحقق كسب صافي في الرفاهة الاقتصادية للدول الأعضاء غير الأعضاء في التكتل.

.3درجة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي:

بالنسبة لدرجة التكامل الاقتصادي بين الأعضاء في التكتل و تأثيرها تحرير التجارة متعددة الأطراف فإن الشروع في إقامة منطقة تجارة حرة سوف يعوق التعددية في البداية و هو

[1] عالم اقتصادي من مواليد 1945،أستاذ التجارة الدولية و الاستثمار في جامعة هارفاد ،عضو مجلس الاستشاريين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي.

ما أطلق عليها المرحلة الانتقالية و لكنه محفز على تحرير التجارة متعددة الأطراف في الأصل الطويل والعكس صحيح في حالة الاتجاه الى تكوين اتحاد جمركي كما يلي[1]:

هـ فيما يتعلق بمناطق التجارة الحرة :فمع افتراض أن العلاقات التجارية بين دولتين تمر بثلاث مراحل:

–في المرحلة الأولى :تحدد كل دولة منها مستوى الجمارك الذي تضمن لها تعظيم رفاهيتها الاقتصادية و التي يعبر عنها بمجموع فائض كل من المستهلك و المنتج و الإيراد الجمركي.

–في المرحلة الثانية :و هي" المرحلة الانتقالية "تبدأ كل دولة منها في التفاوض مع أطراف أخرى إقامة منطقة تجارة حرة في المستقبل، و يؤدي ذلك الى قدر من التوتر في العلاقات التجارية بينهما في المستقبل و لذلك تقوم كل دولة منهما يرفع جماركها متعددة الأطراف.

_في المرحلة الثالثة :مع التطبيق الكامل للاتفاقيات الخاصة بمناطق التجارة الحرة تقوم كل دولة بإعادة تحديد مستوى الجمارك الذي تطبقه عند مستوى أقل ما كان عليه في المرحلة الانتقالية السابقة و يرجع ذلك جزئيا الى الانخفاض الفعلي في حجم التبادل التجاري بين الدولتين نظرا لحدوث قدر من تحويل التجارة لصالح الشركاء الجدد في اتفاقيات التجارة الحرة و من ثم فإن مناطق التجارة الحرة تدعم التحرك نحو تحرير التجارية متعددة الأطراف في الأجل الطويل.

هـ فيما يتعلق بالاتحادات الجمركية

– :في المرحلة الأولى :ينقسم العالم إلى منطقتين و تتكون كل منطقة منهما إلى عدة اتحادات جمركية .

_في المرحلة الثانية :تسعى الاتحادات الجمركية في كل منطقة الى الاندماج معا مما يثير المخاوف من ارتفاع تكلفة حرب تجارية محتملة في المستقبل و من ثم تشهد الجمارك متعددة الأطراف قدر من الانخفاض في هذه المرحلة الانتقالية.

_ في المرحلة الثالثة :يصبح لدينا اتحاد جمركي واحد في كل من المنطقتين يتمتع بقدر كبير من السيطرة على الأسواق و قادر على رفع جماركه الخارجية عما كانت عليه في المرحلة

[1] أمينة أمين حلمي، مرجع سابق ذكره، ص 46.

الأولى و بالتالي فحسب أصحاب هذا التحليل فإن الاتحادات الجمركية تعوق التحرك نحو التعددية في الأجل الطويل .

_من خلال ما سبق فإنه يصعب إيجاد إيجابه قطعية فيما يتعلق بالجدل الذي يبرر حول العلاقة بين التكتلات الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف حيث انقسم الاقتصاديون في هذا الشأن إلى مجموعتين، تذهب المجموعة الأولى إلى أن تحرير التجارة في الاطار الإقليمي تشكل خطرا يهدد قيام النظام التجاري العالمي المتعددة الأطراف بينما تذهب المجموعة الثانية ان الإقليمية و في ظل شروط محددة يمكن أن تصب في مصالح تشجيع التجارة العالمية .فلقد أكد أنصار المجموعة الأولى على أن التكتلات الإقليمية تلقى دعما سياسيا بالمقارنة مع تحرير التجارة متعددة الأطراف و ان الدول الأعضاء في التكتل تعزف عن التحرير المتعدد كلما كان التكتل قائما على تحويل التجارة و كلما كانت الاستثمارات داخل التكتل أكثر تخصصا تجاه بعضها البعض، و أقل توجها نحو باقي الدول غير الأعضاء، كما أنه لا يمكن التسليم بأن أي تكتل يمكن أن يستمر في التوسع إلى أن يشمل جميع دول العالم ليصل إلى تحرير التجارة المتعددة الأطراف، إلا أننا نرى أن التوجه المتزايد نحو الاقليمية و تعميق التعاون بين الدول أعضاء التكتل يمكن أن يسهل التعامل مع بعض القضايا التي تعتبر صعبة في الاطار المتعدد الأطراف مثل رفع أو تخفيض الحماية بأنواعها على بعض القطاعات مثل الزراعة و المنسوجات و الخدمات .من جهة أخرى يرى انصار المجموعة الثانية الذين يرون أن التوجه المتزايد نحو الإقليمية يعمل لصالح تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف و ذلك من خلال انضمام دولة معينة الى عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت و اتجاه الدول الأعضاء في التكتل نحو تخفيض التعريفة التي تفرضها تجاه باقي الدول، أي بمعنى يكون التكتل متفتحا، بالإضافة الى الغاء الجمارك فيما بينها و تكوين مناطق تجارة حرة بدلا من اتحادات جمركية سوف يكون بمثابة دعم قوي للتحرك نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف، و أنه يمكن التعايش فيما بين النظامين[1].

[1] أمينة أمين حلمي ، ملرجع سابق ذكره، ص 48_49.

خلاصة الفصل الثاني :

كانت جولة لأوروجواي من الدورات التي أحدثت ثورة في النظام التجاري المتعدد الأطراف،أضحت تمس كافة المجالات التجارية الدولية مما أدى إلىوضع كيان جديد ذي شخصية ،فشكلت نصا موحدا و ملزما للأعضاء (GATT) ضم اتفاقيات متعددة إلى كنف ألغات ،فشكلت نصا موحدا و ملزما للأعضاء يدعى م ع ت(OMC).

تشكل م ع ت د(OMC أحد الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، تقوم على نفس المبادئ السابقة للغات GATT،و لكنها تختلف عنها في العديد من الجوانب،و لعل أبرزها هو اعتناؤها بالخدمات إلى جانب السلع .

والالتزام بمبادئ م ع ت OMC من تاريخ قبول العضوية من طرف هيكل تنظيمي يقوده مؤتمر وزاري يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، يسهر على تسييره مجلس عام يعهد إليه تطبيق الاتفاقيات و القرارات الوزارية ،كما يقوم بفض النزاعات ، و مراجعة السياسة التجارية ، وفق شروط تفرضها بشكل ينسجم مع أحكام المنظمة سواء تعلقت بأحكامها الداخلية أو الخارجية.

وعلى الرغم من تقدم أعمال م ع ت OMC و الذس تجسد من خلال عقد عدة مؤتمرات وزارية،إلا انها صادفت عدة عراقيل كالدعم التنموي لدول الجنوب،بالرغم من إبرامها لجولة من أجل التنمية " جولة الدوحة " بهدف استرجاع شرعيتها بالنسبة للدول النامية.

الفصل الثالث :مكانة الجزائر في التكتلات الاقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف

تمهيد :

بما أن الجزائر دولة تنتمي إلى فئة الدول النامية ،و بفعل انتهاجها لاقتصاد السوق وتبعا لمسيرتها في تحرير التجارة الخارجية بموجب اتفاقيات دولية والتزامها بذلك كتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 1997، خاصة في المجال التجاري بحيث أن هذه الشراكة تشجع على انضمام الجزائر م ع ت (OMC) وتحفزها على ذلك وتمهد لها الطريق للانضمام لها.

فقد كانت سباقة عن غيرها في تقديم طلب العضوية في ألغات (GATT) منذ سنة1986 لكنها لم تحصل على العضوية بحكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشتها حتى سنة 1996 كالأزمة النفطية سنة 1986، حيث عرفت أسعار النفط تراجع في القيمة المالية له في السوق العالمية،والضغوط التي كان يمارسها ص ن د (FMI)وفرض شروطه الصعبة عليها ، وكذلك التطورات الاقتصادية العالمية التي أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري من أجل التعامل معها لمواكبة النظام التجاري الجديد والتماشي معه.

فإتجهت الجزائر بخطى ثابتة نحو الانضمام إلى م ع ت(OMC) الذي أصبحت ضرورة حتمية لا مفر منها، فبدأت في إجراءات الانضمام التي تجاوزت 25 سنة، من اجل تفادي بعض العقبات و النهوض نوعا ما بالاقتصاد الوطني والتفتح على اقتصاديات الدول الأعضاء، والتعامل معها وأخنالخبرة ،فما هي الإجراءات والإصلاحات التي باشرت بها منذ البدء بالتفكير في الانضمام إلى م ع تOMC) .

إلا أنه لا زالت الجزائر لم تنظم إلى م ع ت(OMC) فما هي القيود والعراقيل المتسببة في ذلك ؟ و ما هي الآثار المتوقعة والمحتملة الوقوع في حالة الانضمام إلى م ع ت OMC على الاقتصاد الوطني ؟

حيث سنتطرف في هذا الفصل الى:

- المبحث الاول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر
- المبحث الثاني: اتجاهات التجارة الخارجية للجزائر ضمن التكتلات الاقليمية
- المبحث الثالث: آفاق و تحديات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

المطلب الاول: التجارة الجزائرية قبل التحرير

قبل جولة لأوروجواي تم السماح للجزائر وغيرها من الدول التي كانت مستعمرة ثم استقلت، أن تستفيد من تطبيق قواعد الاتفاقية ،ولكن بصفة مؤقتة،ذلك في انتظار أن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها .بعدما أصبحت الجزائر تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب، في الاتفاقية ، أي ما يسمى ب " FACTO".[1]

فقد أصبحت ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية ، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، كالإعلان عن المقاييس، أوالإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها، مما سمح لها الاستفادة من بعض الإيجابيات ، التي تمنحها الاتفاق مثل شرط الأمة المفضلة،والمعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية .

وهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة ،لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية ،لأنها لم تكن طرفا في الاتفاقية .

المطلب الثاني :تحرير التجارة الخارجية في الجزائر :

إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية ، جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990 ، عندما أعاد الاعتبار لتجار الجملة، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها ، وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف.كما تضمن سنة1994 عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية ، كفتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها ، و تمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة، أدى الى ظهور عدة متعاملين خواص في التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلىخفض الاحتكار.

و في اطار برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة ا لجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة ، و جاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992.

[1] الطاهر طاشت ،(انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون ، فرع قانون اعمال ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،الجزائر،2012_2013،ص11.

وابتداءا من جوان 1996 اصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية،بهدف زيادة و تشجيع التصدير ،جاء قانون المالية لسنة 1996بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح لشركات،و الإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع و الخدمات .

كما تم تحرير أسعار العديد من المواد، وتم إلغاء الضوابط على هوامش الربح، وتحرير أسعار عدة مواد كالسكر والحبوب بخلاف القمح.

وفي منتصف سنة 1995 و بداية سنة 1996ألغي دعم جميع المواد الغذائية مما يسمح بتحرير الأسعار و يمكنها من أداء دورها،المتمثل في الملائمة بيان العرض و الطلب من جهة ، و القضاء على الاحتكار من جهة ثانية ،بالاضافة الى تطوير ميكاننيزمات المنافسة.[1]

المطلب الثالث:مسار التجارة الخارجية بعد الانفتاح

تبنت الجزائر مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية بغية الخروج من الأزمة التي كادت تعصف بها مع نهاية الثمانينات، و التي تمثلت أهم دوافعها و تحليتها الأساسية فيمايلي:

أولا دوافع الانفتاح الاقتصادي:

لعل ما خلفته أزمة 1986 من تهلهل التوزازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، استدعت الوقوف عند حقيقتها وإعادة النظر في كثير من السياسات التي كانت متبعة، إلا أن جذور الأزمة تعود بالأساس إلى فترة ما قبلها و مجموعة البرامج والمخططات المتبعة و التي أثبتت حقيقة الأرقام قصور نتائجها إن لم نقل فشلها في الواقع، أين يمكن إجمال أهم مسببات ذلك فيمايلي:[2]

ذلك يعود بالأساس إلى عدم فعالية الأداة الإنتاجية الوطنية و التي بقيت غير كافية من الزاوية المالية و السبب في دفع نظام التسيير الاقتصادي و إغفاله لادماج مستلزمات النجاعة .

_ارتفاع التكاليف وكثرة التبذير.

[1] ناصر دادي عدون،محمد متناوي،انضمام لجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،الأهداف و العراقيل ،مجلة الباحث،العدد 3،2003، ص 73.

[2] عبد المجيد بوزدي،تسعينات الاقتصاد الجزائري ، ترجمة جريب أم الحسن ، موفم للنشر و التوزيع ، الجزائر،1999،ص16،15.

_ضعف نسب استعمال القدرات المتوفرة مما أدى إلى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية و الفلاحية الاشتراكية مما فاقم من عجز الاستغلال الأمثل للامكانيات المتاحة.

_وجود نظام أسعار إداري، ساهم في ديمومة صفة المدينية على غالبية المؤسسات العمومية، أججها أكثر نظام قروض بنكية متسامح و نظام جبائي غير ملائم.

_ضعف نمط تسيير الاقتصاد الوطني الذي ترجم بظهور علامات، في بداية الثمانينات و جلاء أكبر في النصف الثاني منها، تشير إلى تراجع استراتيجية التنمية التي كانت مطبقة في السبعينات.

كما أن لتداعيات الأزمة البترولية لسنة 1986 و الخيار أسعار النفط و معها قيمة الدولار و التي كانت العملة الرئيسية للكثير من الاقتصاديات النفطية انعكاسات على كثير من المؤشرات الاقتصادية الجزائرية في تلك الفترة فرضت ضرورة اللجوء الى الاصلاح ..

ثانيا: تجليات الانفتاح الاقتصادي:

لقد تجلت بوادر الانفتاح الأولى في تنفيذ الجزائر و بصفة سرية وغير معلنة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1989 و 1991 لبرنامجين للتصحيح الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، أين احتويا على توجهات جديدة في السياسة الاقتصادية غايتها الرئيسة إدارة الأزمة، و انتهت المفاوضات بإبرام إتفاقين للدعم، إتفاق استعدادي أول بتاريخ مايو 1989 و إتفاق ثاني بتاريخ يونيو 1991، هما الإتفاقين الذين تم التفاوض بشأنهما في سرية تامة و نفذا في ظل ظروف سياسية و اجتماعية استثنائية جدا، و في هذا الخصوص تم اعتماد مايلي:[1]

– العمل على إبعاد الدولة عن الدائرة الاقتصادية و ترك للبادرة للسوق؛

– إتخاذ المزيد من الإجراءات و التدابير اللازمة التي تتطلب ترشيد الاستهلاك و تحرير الأسعار و النقد.

اقتراحات الصندوق فكان أهما: [2]

[1] رضوان سليم ،السياسة الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2009_2006،ص43.

[2] رضوان سليم ، المرجع نفسه، ص 44.

منح الدينار الجزائري قيمته الحقيقية من خلال تحرير و تعويم العملة الوطنية ابتداءا من خريف 1991، أين تم التخفيض بموجب إتفاقية السند الأولى التي تم ابرامها في يونيو من عام 1991.

تضمن البرنامج أيضا ترتيبات خاصة باستغلال الثروة النفطية وكيفية السماح للأجانب بذلك، و الامتيازات الممنوحة لهم خاصة في مجالات التنقيب و الاستكشاف .

و على العموم يمكن تلخيص أهم الإجراءات التي أنت بها هذه السياسات الاصلاحية كمدخل للانفتاح الاقتصادي خلال فترة التسعينات فيمايلي :

التحرير الجزئي للاقتصاد، من خلال صدور قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989 و الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقية، مع تخلي الدولة التدريجي عن دعمها لبعض السلع[1]." و قد أشار هذا القانون (89-12 الصادر بتاريخ 05 يوليو 1989) في مادته الثالثة أن نظام الأسعار يخضع لمجموعة من المقابيس لعل أهمها: [2]

حالة العرض أو الطلب، شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك و التحكم في أسعار السلع و الخدمات الاستراتيجية، الشروط العامة للإنتاج و التسويق، و الأسعار المعمول بها في الاسواق الدولية فيما يخص السلع و الخدمات المعنية أو المشابهة لها.

صدور القانون رقم 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد ،[3]و الذي يعتبر كقطيعة مع السياسات الاقتصادية السابقة و بداية لفتح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة نظرا لأهم الامتيازات الممنوحة للقطاع الخاص و إلغاء التمييز الذي كان سائدا بين القطاعين الخاص و العام.[4]

صدور قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993،و الذي تمثل هدفه الرئيسي في التحرير الاقتصادي عن طريق فتح الاسواق لرأس المال الاجنبي و الوطني، و تضمن الإطار العام لهذا القانون مجموعة من

[1] كربالي بغداد،نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة بسكرة ،العدد الثامن جانفي 2005،
[2] الجريدة الرسمية،عدد رقم 29،الادرة بتاريخ 19 يوليو 1989.
[3] الجريدة الرسمية عدد رقم 16الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.
[4] إكرام مياسي ،الاندماج في الاقتصاد العالمي،و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر2019، ص 117.

الإجراءات منها: [1]" الحق في الاستثمار بحرية و جعلها مضمونة تمارس في إطار القانون، للمساواة بين المتعاملين الخواص الوطنيين و الأجانب منهم أمام القانون، و ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمين أساسا عبر التخفيضات الجبائية.

_ خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، أين انتقلت نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخوصصة من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات، ثم التخلص منها جزئيا أوكليا. وتهدف هذه العملية إلى تكثيف النسيج الصناعي، إعادة التوازن للقطاعات، وتخليص الدولة من الثقل المالي الذي يتسبب دائما في الخسائر الدائمة للقطاع العام، ومن هنا تأتي وصفة صندوق النقد الدولي حيث يوصي بتصفية الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص وقد ظهرت فكرة الخوصصة في الجزائر لأول مرة في قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي نص على إمكانية فتح رأسمال المؤسسة للمساهمين الخواص، بالإضافة إلى إمكانية التنازل عن أصول المؤسسات العامة لفائدة الخواص ثم صدر دستور 1996 الذي نص على إختصاص السلطة التشريعية في وضع القواعد الخاصة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص و بذلك انطلقت عملية الخوصصة منذ سنة1996 بمجموعة من المؤسسات، وذلك بعد المصادقة على برنامج الخوصصة في سنة.1995.[2]

_ إرساء مبدأ حرية التجارة و الصناعة و الذي أتى به دستور 1996 في مادته الـ 37، أين نص صراحة على أن "حرية التجارة و الصناعة مضمونة، وتمارس في إطار القانون".[3]

[1] إكرام مياسي ، مرجع نفسه ، ص 119.
[2] زيرمي نعيمة،التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة تلمسان ،2011،ص115.
[3] الجريدة الرسمية رقم 76،المؤرخة في 08سبتمبر 1996.

المبحث الثاني:اتجاهات التجارة الخارجية للجزائر ضمن التكتلات الاقليمية

المطلب الأول: التجارة الخارجية للجزائر في ظل منظمة التجارة العربية الكبرى

تغطي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الآن التجارة في السلع فقط ولا تغطي تجارة الخدمات. ولم تتضمن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في أي من موادها ما يشير إلى تجارة الخدمات، وبالتالي فإن البرنامج التنفيذي للاتفاقية لم يتضمن تجارة الخدمات في مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. إلا أن البرنامج التنفيذي أشار، في الفقرة التاسعة منه، إلى أنه و"نظرا لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة ".

وبعد انضمام عدد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، وسعي بقية الدول العربية للانضمام، وجد من الضروري التعامل مع تجارة الخدمات الأسلوب ذاته الذي تم التعامل به مع تجارة السلع، خاصة وأن الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية ملزمة بتحرير بعض الخدمات في إطار اتفاقية الجات.

فقد أدى ذلك إلى التفكير الجاد في العمل على تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية بما يمكنها من تبادل مميزات وإعفاءات فيما بينها دون تعميمها على الدول الأخرى أعضاء منظمة التجارة العالمية وفقا لما تتيحه المادة الخامسة من اتفاقية الجاتس.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية للجزائر في اطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبري

بالنسبة للجزائر فقد أبدت اهتماما بارزا للموضوع من خلال تعاملها مع عدة إجراءات.

الفرع الأول: إجراءات الانضمام

قامت الحكومة الجزائرية في 03/08/2004 بتوقيع تصديقها على اتفاقية تنمية التجارة وتسيير التبادل التجاري العربي[1]، بعد التصديق على نص الاتفاقية أعلنت الجزائر في القمة الاقتصادية والاجتماعية بالرياض سنة 2007 عن انضمامها رسميا لهذه المنطقة [2]، حيث قدمت للأمانة العامة لجامعة الدول العربية هيكل التعريفة الجمركية المطبق لديها حتى تاريخ 31/12/2008 وصورة من التوجيهات الكتابية الصادرة عن وزارة المالية إلى إدارة

[1] انظر الى الجريدة الرسمية العدد 49 بتاريخ 2004/08/18،ص05.

[2] جريدة المساء،حوار مع وزير التجارة الجزائري بتاريخ 2009/02/07.

الجمارك والمنافذ الجمركية لتطبيق الإلغام التام للرسوم والحقوق الجمركية ذات الأثر المماثل.[1]

تم إيداع وثائق التصديق بتاريخ 31/12/2008 ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في جانفي 2009.

الفرع الثاني: طرق التعاون الإداري المطبقة مع الجزائر

إن التفضيلات التعريفية والتجارية الممنوحة بين الجزائر والدول العربية في إطار منطقة التبادل الحر، تنحصر فقط في البضائع التي يكون منشأها الجزائر أو هذه الدول، من أجل ذلك ولتفادي ممارسات الغش وللحفاظ على حقوق الخزينة العمومية، قامت المديرية العامة للجمارك بتحديد ومراقبة المنشأ ويتم ذلك وفق ما يلي:

أولا: معايير تحديد المنشأ

حسب مفهوم الاتفاقية وكذا برامجها التنفيذي، تعتبر المنتجات التالية منشؤها الجزائر أو إحدى الدول العربية.[2]

أ. البضائع المحصل عليها كليا: وتتمثل في:

1. المنتجات المعدنية المستخرجة من أراضي الجزائر ومن قاع بحرها كالبترول والغاز.
2. المنتجات الزراعية التي تم جنيها أو حصادها هناك.
3. الحيوانات الحية التي تربت أو ولدت هناك.
4. المنتجات التي تم استخراجها من الحيوانات التي تمت تربيتها.
5. النفايات عن العمليات التصنيعية في الجزائر.
6. المنتجات المستخرجة من التربة البحرية أو من باطنها.
7. المنتجات التي تم تصنيعها على ظهور سفن مصانع تابعة لإحدى دول المنطقة، شريطة أن تكون السفن مرقمة ومسجلة في الجزائر أو إحدى الدول العربية.

[1] أنظر الى المنشور الوزاري 1769 الصادر عن المديرية العامة للجمارك المؤرخ في 2008/12/03.
[2] لمزيد من التفصيل أنظر قرارات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم :
1687 المؤرخ في 2007/02/15
1702المؤرخ في 2006/06/06
1707 المؤرخ في 2007/09/06

8. منتجات صيد البحار والمنتجات الأخرى التي يتم الحصول عليها من بحار خارج المياه الإقليمية للجزائر أو إحدى الدول العربية العضو بواسطة سفنها.

.ب .البضائع غير المحصل عليها كليا أو المصنعة:

تعتبر عمليات التصنيع أو التحويل التالية غير كافية لاكتساب صفة المنشأ:

.1العمليات البسيطة المتعلقة بالفرز، التصنيف، المطابقة، الغسل، الطلاء والتقطيع.

.2تغيير الأإلفة وتقسيم الطرود وجمعها.

.3التعبئة البسيطة في زجاجات أو قوارير، العلب.

.4وضع علامة أو بطاقة على المنتجات حتى وإن كانت من أصناف مختلفة، ما دامت العديد من مكونات المزيج غير مستوفية لشروط اكتساب المنشأ المحدد في البرنامج.

.5ذبح الحيوانات وغيرها. لتحديد ما إذا كانت هذه العمليات غير كافية لإضفاء صفة المنشأ على المنتوج، تؤخذ بعين

الاعتبار كل العمليات التي تم إنجازها على المنتوج في دولة من دول المنطقة، أو في مجموع دول المنطقة.

ثانيا: النقل المباشر والحقوق الجمركية

مما ورد في المراسلة الجمركية أن النظام التفضيلي الممنوح بموجب الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي يطبق فقط على المنتجات التي يتم نقلها مباشرة بين دول المنطقة كما أنه يمكن القيام بنقل المنتجات التي تشكل إرسالية واحدة عبر أقاليم أخرى عند الاقتضاء، عن طريق التخزين المؤقت في هذه الأقاليم شريطة أن تبقى هذه المنتجات تحت رقابة السلطات الجمركية لبلد العبور أو التخزين وألا

تطرأ عليها عمليات أخرى غير التفريغ أو إعادة الشحن أو أية عملية أخرى تهدف إلى الحفاظ على حالتها.

بالنسبة للحقوق الجمركية فإن المواد التي ليست لها صفة المنشأة المستعملة في تضييع منتجاتها منشأها الجزائر أو إحدى دول المنطقة، لا تستفيد لا في الجزائر ولا في أي دولة أخرى من دول المنطقة من رد الحقوق الجمركية أو إعفاء منها بأي شكل من الأشكال.

تجدر الإشارة إلى أن مبدأ منع رد الحقوق والرسوم الجمركية أو الإعفاء منها لا يطبق خلال الثلاث سنوات الأولى لدخول الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي حيز التطبيق بعبارة أخرى يتم تنفيذ هذا المبدأ ابتداء من 01/01/2012.

ثالثا: إثبات المنشأة

يتم إثبات المنشأة عن طريق شهادة منشأة مطابقة للنموذج المرفق في الملاحق والصادر عن الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الوثيقة الأساسية لإثبات المنشأة التي تستفيد من الامتيازات التعريفية الممنوحة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر.

تعتبر هذه الوثيقة ضرورية للقيام بعملية جمركة البضائع التي منشؤها دول المنطقة وترفق كذلك بالبضائع ذات المنشأ الجزائري المصدرة نحو دول المنطقة، وذلك بهدف الاستفادة من النظام التفضيلي.

أما فيما يخص إصدار شهادة المنشأة ومدة صلاحياتها، فإنه يتم إصدارها والتأشير عليها من طرف السلطات المؤهلة لبلد التصدير بناء على طلب كتابي يعده المصدر أو ممثلة المؤهل تحت مسؤولية المصدر، وهذا أثناء عملية التصدير للمنتجات موضوع الشهادة ويجب أن تملأ شهادة المنشأة اللغة العربية ويمكن لمصالح الجمارك اشتراط ترجمتها.

فيما يخص الجزائر فإن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة هي المخولة لتسليم شهادة المنشأ، بعد تسليمها تخضع الشهادة إجباريا لتأشيرة مصالح الجمارك التي تمت فيها عملية التصدير، كما تجدر الإشارة إلى أن مدة صلاحية شهادة المنشأ محددة بـ 06 أشهر ابتداء من تاريخ إصدارها، كما يجب التحقق من صحتها ومدى مطابقتها للشروط المحددة والمتعلقة باكتساب البضائع المتبادلة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر صفة المنشأ.

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ضمن منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي

عرفت سياسة التجارة الخارجية للجزائر تحول كبير نتيجة التوجه نحو اقتصاد السوق و تحرير تجارتها الخارجية و إقامة منطقة التبادل الحر بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي مما دفعها إلى الارتباط بعلاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي بهدف ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في إطار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية سنة 2005 غير

أن هذا الهدف لم يتحقق بسبب عدم تمتع السوق الجزائرية بخاصية التنويع الاقتصادي و جعل الجزائر غير قادرة على التصدير خارج المحروقات مما جعلها سوقا لتصريف المنتجات الأوروبية و انفجار فاتورة الاستيراد من الاتحاد الأوروبي و ميل كفة المصالح لصالح الاتحاد الأوروبي مما يستوجب على الجزائر التوجه نحو خلق اقتصاد وطني منتج في مختلف القطاعات المنتجة للثروة كالفلاحة و السياحة و الطاقات المتجددة.[1]

المبحث الثالث :آفاق و تحديات انضمام الجزائر الى المنطمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: جهود الجزائر في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

بعد أن قدمت الجزائر طلب ومذكرة انضمامها إلى م ع ت OMC بدأت في مرحلة المفاوضات مع الدول الأعضاء،من أجل دراسة ملف الانضمام ومدى التزام الدولة الجزائرية بمبادئ المنظمة و تطابق قوانينها معها(الفرع الأول إلا أن عملية انضمام الجزائر ل م ع ت (OMC)لم يتم البث فيها لغاية اليوم ، بسبب ماتواجهه من صعوبات وعراقيل (الفرع الثاني).

الفرع الأول :مفاوضات الانضمام

لقد أجرت الجزائر عدة جولات من المفاوضات منها مفاوضات متعددة الأطراف لدراسة النظام التجاري والاقتصادي و مدى توافقه مع التفاقيات التجارية المتعددة الأطراف (أولا)، أو مفاوضات ثنائية حول النفاذ .[2]

أولا :المفاوضات المتعددة الأطراف

دخلت الجزائر هذه المفاوضات مع 43 دولة شملت دراسة لنظام التجارة الخارجية و النظام الاقتصادي للدولة، ومدى تماشيها مع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف اعتمادا على المذكرة التي تم إعتمادها مع مجموعة من الأسئلة تقدر ب 590 سوال تقريبا، تتلخص مجملها حول نظام التعريفة الجمركية ، ونظام الضرائب ، وإجراءات دعم قطاعات

[1] مراح، محمد جواد. 2021. تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 2005- 2014 .*مجلة الاقتصاد و المناجمنت*،مج. 20، ع. 1، ص ص. 334-350

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 145.

اقتصادية معينة كقطاع الزراعة ،و الصناعة ، وكذلك مبدأ تطبيق الإجراءات الوقائية ،و نظام حماية الملكية الفكرية.[1]

فقد سجلت الجزائر خلال مسارها للانضمام إلى المنظمة أثنى عشرة جولة من المفاوضاتكالأتي:

- ✓ الجولة الأولى تمت فيها الإجابة على الأسئلة قبل الجلسة الأولى للمفاوضات التي جرت في شهر أفريل 1998 بجنيف[2]
- ✓ الجولة الثانية تم فيها توجيه انتقادات لاذعة للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة ، إلى جانب تعيين "حميد تمار" وزيرا للتجارة ،و إعادة بعث ملف العضوية في شهر جويلية 2001 ومناقشة المذكرة في صياغتها الجديدة من طرف الخبراء على مستوى وزارة التجارة
- ✓ الجولة الثالثة شملت تحديد ثلاث نسب للحقوق الجمركية(5 %، 15 % ، 30) وتعهدت بإخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات إلى تشريع يتطابق مع قوانين المنظمة.[3]
- ✓ الجولة الرابعة تم من خلالها إيداع المذكرة الإيضاحية في 15 جانفي 200 شملت مواضيع مختلفة كالخوصصة ،قطاع الاتصال و الطاقة والمناجم ، وكذلك عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- ✓ الجولة الخامسة وفيها سعت الجزائر إلى ملائمة تشريعاتها مع تلك المطبقة في مختلف العالم، بالمصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات، وملائمة نظامها الجمركي للنظم المعمول بها.[4]
- ✓ الجولة السادسة عقدت في شهر جانفي 2004 بالجزائر ، من أجل مراجعة النصوص القانونية غير متطابقة مع شروط الانضمام ،وهو ما صرح به الوزير نور

[1] مولاي عبد الرزاق،متطبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية "دراسة حالة الجزائر "أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر،2009_2010،ص 252.

[2] الطاهر طاشات ،مرجع سابق ،ص 150.

[3] الطاهر طاشت ، مرجع سابق ، ص 150.

[4] قويدر عياش ،عبد الله الابراهيمي،أثارانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 2،ص 63.

الدين بوكروح قائلا:"على الجزائر أن تسرع في أقلمة سياستها وتشريعها الاقتصادي مع القواعد الدولية لاقتصد السوق و حرية التجارة خلال السنوات الأخيرة"

- ✓ الجولة السابعة التي ركزت مفاوضاتها حول دراسة مشاريع الأوامر الرئاسية التي مست العديد من المواضيع، بمشاركة 36 خبيرا من مختلف الوزارات.
- ✓ الجولة الثامنة تلقى من خلالها الوفد الجزائري ما يقارب 3000 سؤال حتى نهاية 2004 تمت الإجابة عليها، إلى جانب التعرض ل11 قطاع في الخدمات ،و 161 قطاعا فرعيا للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية والفندقة والمياه.[1]
- ✓ الجولة التاسعة تعرضت لعدة مواضيع كالحماية التعريفية.
- ✓ الجولة العاشرة التي تم إقرارها في جوان 2006 ،خصصت لقطاع الفلاحة.
- ✓ الجولة الحادية عشر وشارك فيها وزير التجارة مصطفى بن بادة بالعاصمة السويسرية جنيف ،و ذلك بعد توقف المفاوضات لمدة خمس سنوات ،بمشاركة اثني عشرة دولة تقدمت من خلالها الجزائر باثني عشرة وثيقة تستجيب لأغلب متطلبات الانضمام كعروض المراجعة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المراجع و اقتراحات تعديل وتكملة وتحيين مشروع تقرير مجموعة العمل"[2] ،وتتضمن أجوبة صريحة على الأسئلة لمطروحة.[3]

كما صرح وزير التجارة مصطفي بن بادة على إجراء جولة 12 من المفاوضات المقررة في 31 مارس 2014 بجنيف أين استلمت لجزائر خلالها أسئلة إضافية من طرف كل من الاتحاد الأوروبي و كندا و الو م أ و نيوزيلندا و أستراليا، بالإضافة إلى تصريح وزير التجارة الحالي عمارة و بن يونس باحتمال انعقاد جولة 13 من المفاوضات المتعددة الأطراف خلال الثلاثي الأول من سنة 2015.[4]

[1] سليم سعداوي ،مرجع سابق، ص60.
[2] وكالة الأنباء الجزائرية ،انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية الجولة 2 للمفاوضات مقررة في 31 مارس في جنيف ،12 مارس 2014.
[3] عزيز ل ،انضمام الجزائر تاى المنظمة العالمية للتجارة ،وكالة الانباء الجزائرية 05 افريل 2013 ،الجزائر
[4] تصريح كل من وزير التجارة السابق مصطفى بن بادة و الوزير المحلي للتجارة لجريدة وكالة الانباء الجزائرية في 12 مارس 2014،على الساعة 18:00 ، و يوم 03 جانفي 2015و 19 اكتوبر 2014على الساعة 17:08 على التوالي .

ثانيا : المفاوضات الثنائية الأطراف

كان التفاوض في هذه المرحلة أكثر مرونة، وأقله حدة لأنه يتم في ظروف ثنائية تسمح بالنقاش في إطار الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع كل دولة على حدى ،حيث جرى التفاوض حول مجموعة من التنازلات فيما يخص التجارة في السلع والخدمات ، إضافة إلى التخفيضات الجمركية على الواردات ، كما تم الاتفاق على تشكيل قائمة ثنائية مع الأطراف الرئيسية في هذه المفاوضات داخل المنظمة حسب مبادئها وتوزع على بقية الأعضاء.

وبدأت هذه المرحلة من المفاوضات بجنيف خلال الفترة الممتدة مابين 29 أفريل و07 ماي 2002 ، جرت بين الو م أ، والاتحاد الأوروبي وكندا ، اليابان سويسرا التي اعترفت بمصداقية العروض المقدمة من طرف الدولة الجزائرية وتستحق التفاوض بشأنها.[1]

المطلب الثاني : عراقيل انضمام لجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعتبر عملية صعبة و معقدة، فإذا أخذت المفاوضات وقتا فذلك راجع إلى جدية و أهمية المشروع و تشعبه، حيث أن قضية الإنضمام تحكمها جملة من الضوابط والإجراءات و الشروط تتطلب التحضير و التكيف معها من طرف الدولة الجزائرية لأخذ وتهيئة كافة الظروف و الحسابات و الميكانيزمات اللازمة لتحضير عملية الإنضمام، و خاصة و أن الإقتصاد الجزائري يعاني من العديد من المشكلات و المعوقات و التحديات الجوهرية المعيقة لتطوره، و التي تبقى عائقا أمام إنضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، و التحول إلى إقتصاد السوق في أن واحد، و يرجع ذلك إلى مجو وعة من المعوقات و هي:

-كون أن الإقتصاد الجزائري بحاجة ماسة إلى فكر إقتصادي، و فلسفة و منهج للإصلاح، يتناس والتوجهات العالمية نحو إقتصاد السوق، و يرتكز على قوانين و آليات هذه السوق في ظل مناخ الشفافية و المنافسة، هذا الفكر الذي مازالت الجزائر بمفكريها بحاجة ماسة إلى تحديد ملامحه، و الأخذ به ببرامج الإصلاح الإقتصادي المطروحة، حيث يعد غياب الفكر الإقتصادي الواضح، و غياب البرنامج الشامل للإصلاح الإقتصادي المنشود، بالإضافة إلى

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ،ص 147.

ضعف المعرفة بأدوات نظام السوق وثقافته، إحدى المعوقات الأساسية لتطور الإقتصاد الجزائري، و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

– كما يتضح من خلال دراسة جدول أعمال المفاوضات التي تمت بين الجزائر وممثلي المنظمة أن الأسباب الجوهرية لإعادة النظر في الملف الجزائري مرارا هي:* غياب إستراتيجية واضحة، وعدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة، وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة.

_عدم تحديد أي رزنامة أو برنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية،فتغيير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية أفقد الملفالجزائري مصداقيته.* البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة، قلل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

_عدم التنسيق الجيد بين جميع المجالات الإقتصادية من طرف الوزارات عند تكوين لجنة التفاوض،إضافة إلى عدم التكوين المستمر و الإطلاع على جميع الجوانب التي قد تمس موضوع الإنضمام.

– إضافة إلى أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية، فالدول التي لم تنضم بعد تدفع ثمنا باهظا، لأن الإنضمام في السابق كان أيسر و بشروط أسهل، و كلما تأخرت في الانضمام كلما و أصبحت الشروط والالتزامات أقصى وأعسر، حيث تشترط معظم الدول الصناعية أن يكون مستوى التزامات الدول الطالبة للعضوية أعلى من تلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول المؤسسة للمنظمة راغبة في إبقاء سيطرتها على التجارة العالمية، و هو ما يزيد من صعوبات انضمام الجزائر، كما لا يمكن الاستفادة من التدابير التفضيلية التي تمنحها المنظمة لصالح الدول النامية.[1]

– و كذلك تقوم المنظمة العالمية للتجارة بمراقبة السياسة التجارية للدول الأعضاء وخاصة المسائل المتعلقة بالدعم و التصدير، ترقية الاستثمار، الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي لا مجال للتهرب من تنفيذ هذه المسائل حتى ولو كانت مكلفة للاقتصاد الوطني، و لا مجال للغش و التضليل فيها، لأن المنظمة تشترط على الدول طالبة العضوية الأخذ

[1] كمال رزيق ،فارس مسدود ، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ،الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري فسي الالفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،21 ماي 2002،ص 2_3.

بقوانينها دون استثناء و تجبرها على ذلك،وفيما يخص الجزائر فالملاحظ هو تأخر بداية المفاوضات الثنائية إلى غاية بداية سنة 2002 نظرا للشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي صعب تنفيذها نظرا للأوضاع الاقتصادية للجزائر آنذاك، و لكن و انطلاقا من سنة 2002 بدأت الجزائر تستجيب لشروط المنظمة، وهي في طريق مطابقة قوانينها وتشريعاتها مع قواعد المنظمة، إلا أنه من الواضح لشروط المنظمة، وهي في طريق مطابقة قوانينها وتشريعاتها مع قواعد المنظمة، إلا أنه من الواضح أن الخطوات التي قامت بها الجزائر لحد الآن لم ترقى بعد إلى مستوى المعايير الدولية المعتمدة و التي مكنت من انضمام العديد من الدول إلى المنظمة و التي منها من باشر المفاوضات بعد الجزائر.

- كما يؤكد البعض أن العائق الرئيسي يتعلق بطبيعة الإقتصاد الجزائري، إذ هناك مجموعة من النقاط المتعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري نفسه والتي تعرقل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي يمكن إبرازها فيما يلي:
- الأزمة السياسة والأمنية في الجزائر: إن المشاكل السياسية والأمنية التي عانت منها الجزائر خاصة في فترة التسعينيات أين عانت الجزائر من ظاهرة الإرهاب، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة، و يلاحظ في السنوات الأخيرة زوال الهاجس الأمني بنسبة كبيرة.
- التحرير الكامل للتجارة الخارجية: ما زالت الجزائر لم تصل إلى تحرير كامل لتجارتها الخارجية، وعموما على الإقتصاد الوطني بجميع مجالاته، و السؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف سيحضر لهذا الانضمام ؟ خاصة و أن المجال الصناعي يبقى عرضة للتأخر على مستويين:

- مدى قدرة القطاع على حماية أسواقه الداخلية في ظل إنفتاح الحدود التجارية أمام السلع المماثلة.
- مدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الدولية.

- المؤسسات التجارية التابعة للدولة: وفيما يخص هذا المجال أوضحت الجزائر لممثلي المنظمة العالمية للتجارة أن الجزائر لا تملك سوى الديوان الوطني لتسيير الحبوب (OAIC) الذي يستورد الحبوب لحساب الدولة وبدرجة أقل معهد باستور الجزائري الذي يستورد فيما يخصه المحاليل واللقاحات.

- حماية حقوق الملكية الفكرية: ويتعلق الأمر بالديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ويعتقد ممثلي المنظمة أن هذا الأمر يعتبر احتكارا وأنه يجب ترك هذا الأمر للفنانين والمحترفين لحماية أنفسهم.

- إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد: ويتعلق الأمر في هذا المجال بالضرائب المفروضة على لحوم البقر والأغنام المستوردة، حيث طلب من الجزائر إلغاء هذه الضريبة، ولتفادي الازدواج الضريبي اقترحت الجزائر أن يتم إلغاء هذه الضريبة في البلد الأصلي ذلك أنها سلع موجهة أساسا للتصدير أن الخطوات التي قامت بها الجزائر لحد الآن لم ترقى بعد إلى مستوى المعايير الدولية المعتمدة و التي مكنت من انضمام العديد من الدول إلى المنظمة و التي منها من باشر المفاوضات بعد الجزائر.

– كما يؤكد البعض أن العائق الرئيسي يتعلق بطبيعة الإقتصاد الجزائري، إذ هناك مجموعة من النقاط المتعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري نفسه والتي تعرقل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

– الأزمة السياسة والأمنية في الجزائر: إن المشاكل السياسية والأمنية التي عانت منها الجزائر خاصة في فترة التسعينيات أين عانت الجزائر من ظاهرة الإرهاب، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة، و يلاحظ في السنوات الأخيرة زوال الهاجس الأمني بنسبة كبيرة.

– **التحرير الكامل للتجارة الخارجية:** ما زالت الجزائر لم تصل إلى تحرير كامل لتجارتها الخارجية،وعموما على الإقتصاد الوطني بجميع مجالاته، و السؤال الذي يطرح نفسه هنا

كيف سيحضر لهذاالانضمام ؟ خاصة و أن المجال الصناعي يبقى عرضة للتأخر على مستويين:

- مدى قدرة القطاع على حماية أسواقه الداخلية في ظل إنفتاح الحدود التجارية أمام السلع المماثلة.
- مدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الدولية.

_ المؤسسات التجارية التابعة للدولة: وفيما يخص هذا المجال أوضحت الجزائر لممثلي المنظمة العالمية للتجارة أن الجزائر لا تملك سوى الديوان الوطني لتسيير الحبوب (OAIC) الذي يستورد الحبوب لحساب الدولة وبدرجة أقل معهد باستور الجزائري الذي يستورد فيما يخصه المحاليل وواللقاحات

– **حماية حقوق الملكية الفكرية:** ويتعلق الأمر بالديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،ويعتقد ممثلي المنظمة أن هذا الأمر يعتبر احتكارا وأنه يجب ترك هذا الأمر للفنانين والمحترفين لحماية أنفسهم.

– **إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد:** ويتعلق الأمر في هذا المجال بالضرائب المفروضة على لحوم البقر والأغنام المستوردة، حيث طلب من الجزائر إلغاء هذه الضريبة، ولتفادي الازدواج الضريبي اقترحت الجزائر أن يتم إلغاء هذه الضريبة في البلد الأصلي ذلك أنها سلع موجهة أساسا للتصدير.

_احتكار الدولة لقطاع الخدمات: وفي هذا الإطار أوضحت الجزائر لممثلي المنظمة أنها غير مستعدة في الوقت الحالي لفتح هذا القطاع للخواص، وأنه يجب تفهم وضعية الجزائر في عدم التسرع لفتح هذا القطاع وأن هذا الأمر يجب أن يتم بشكل تدريجي بمرور الوقت، وأن الجزائر تحتاج إلى مرحلة انتقالية وهو ما لا يتعارض مع قواعد المنظمة .[1]

_الأسعار الداخلية للغاز: و ترى المنظمة العالمية للتجارة أن الجزائر تدعم صناعتها بطريقة غير مباشرة عن طريق تخفيض أسعار الغاز، و يبقى الإشكال الأكثر طرحا في جميع المستويات (إزدواجية تسعيرة الغاز) و المشكل الثاني المتعلق بالمحروقات هو عدم اللجوء إلى تخفيض الصادرات من النفط عندما تتجه الأسعار نحو الإنخفاض.

[1] آيت حمو مروان آ ثار اقامة منطقة التبادل الحر للأورو _ متوسطية على الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر، 2009_2010،ص117.

_إشكالية القطاع العام الإستراتيجي: تجيز إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة إقامة مؤسسات عامة تزاول النشاطات التجارية بمنطق إقتصاد السوق، ففي الجزائر مثلا القطاع الإستراتيجي يراه المواطن مكسبا إجتماعيا و إقتصاديا يجب الدفاع عنه.[1]

– إضافة إلى وضعية الإقتصاد الجزائري و المتميزة ب[2]:

* معدلات نمو صناعية متدنية.

*إنتاج لا يتماشى و قواعد التنافسية.

* تبعية كبيرة لقطاع المحروقات.

* عدم التنوع في الصادرات.

*ضعف هيكل الإقتصاد الوطني تكنولوجيا.

*قطاع خدمات ضعيف و غير مستغل.

* غياب إستراتيجية زراعية و إرتجالية سياسية فيه.

*إتفاق شراكة سيفقد الجزائر 1.2 مليار دولار كخسارة في الميزان التجاري سنويا.

3 – إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن محاولة الجزائر الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد حدد مجموعة مؤشرات قد تكون ذات تأثير إيجابي و سلبي على الجزائر، إلا أنه تبقى عملية المواءمة بين الإيجابيات و السلبيات هو الذي سيحدد مستقبل كيفية المضي في التعامل مع المنظمة.

المطلب الثالث:المكاسب المتوقعة عند انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

إن من أهم الآثار المتوقع انعكاسها على المنظومة القانونية وذلك من خلال الطلبات التي يقدمها أعضاء منظمة التجارة العالمية والمتمثلة في ضرورة تكييف المنظومة القانونية الجزائرية مع القواعد والمبادئ التي تحكم المنظمة، الشيء الذي بدأت الجزائر في تجسيده على أرض الواقع وشمل عدة قطاعات ذات أهمية كبرى سواء في مجال تجارة السلع أو الخدمات.

[1] بيبي يوسف،السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الانسانية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2006_2007،ص198.

[2] عياش قويدر ،إبراهيم عبد الله ،إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ،مجلة إقتصاديات شمال افلريقيا،العدد الثاني ،ماي 2005،ص65.

أولا: الالتزامات القانونية العامة في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

على الدولة الراغبة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تقدم معلومات كاملة عنها من أنظمة تشريعية و إدارية وتنفيذية واقتصادية وقانونية ..، و تقوم المنظمة بوضع الشروط بتعديل التشريعات التي تراها مناسبة حتى تقبل العضوية فيها استنادا على البيانات التي تقدمها الدولة الراغبة في العضوية من جمارك وضرائب ووسائل اتخاذ القرار في الدولة.[1]

إن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ملزمة بتعديل قوانينها الداخلية مع التزاماتها الدولية عند تعارضها، حيث تبادر الدول إلى تعديل تشريعاتها الوطنية حسبما تنظمه أوضاعها الدستورية ، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فان واقع العولمة الاقتصادية بدفع الكثير من الدول الأعضاء الى موائمة قوانينها الداخلية مع النصوص الدولية[2] .

ويترتب على الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة واجبات و التزامات محددة باتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية. و كذلك الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، و يمكن تلخيص هذه الالتزامات القانونية العامة في الآتي:

يجب على أي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أن تتنازل عن قدر من حريتها في سن وتطبيق التشريعات الوطنية الخاصة بسياستها التجارية، و الدخول في الترتيبات التجارية المفيدة، وفي هذا الإطار تلتزم أي دولة عضو بالمنظمة بعدم فرض قيود جديدة على وارداتها أو فرض رسوم جديدة او زيادتها عن المستوى التفاوضي الذي تم الالتزام بشأنه في العروض المقدمة عنها للمشاركة على اساسها في المفاوضات متعددة الأطراف.

يجب على أي دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية االمتناع عن ابداء التحفظات على أي حكم من احكام اتفاقية تأسيس المنظمة. و لا يجوز لها أيضا ابداء تحفظات على القواعد التجارية، او أي حكم يتعلق بالاتفاقية التجارية متعددة الأطراف الا في

[1] إياد عبد علي الشمري،رضا عبد الجبار الشمري ،آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنظمة إليها،جامعة القادسية ،ص 73.
[2] خواثرة سامية : المنظومة القانونية في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،مجلة العلوم الانسانية ، جامعة الاخوة منتوري ،المجلد 31،العدد 4،ديسمبر 2022،ص356.

الحدود المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات على ان تخضع التحفظات على أي حكم من أحكام الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف لأحكام اتفاقية تأسيس منظمة التجارية العالمية.[1]

.أولا- إشكالية التعارض بين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و التشريعات الوطنية:

قانونا تصبح نصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية ملزمة و قانونا من قوانين الدول، وبل لها السمو والتميز عن القوانين الوطنية لأنه عند التعارض بينهما وبين القوانين الوطنية يصبح لها السمو في أغلب التشريعات .[2]

أن على الدول على المستوى القومي تحمل مسؤولياتها في تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فقد عرضت المادة 12 من اتفاقية 1994 المسؤولية عن تنفيذ نصوص الاتفاقية بالحكومات الاقليمية والمحلية والسلطات الاخرى في الدولة مثل هذه المسؤولية أقل من تلك المطبقة على تنفيذ من قبل الحكومة على المستوى القومي.[3]

ثانيا- التزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بتعديل التشريعات الوطنية :

رغم أن مسألة و جوب مطابقة التشريعات الداخلية للمعاهدات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها هي من المسائل التي حسمها القانون الدولي، فان العديد من الاتفاقيات الدولية تذكر ذلك صراحة و هذا هو الحال بالنسبة لاتفاقيات تحرير التجارة العالمية، إذ ينبغي أن يعمل كل عضو على مطابقة قوانينه و لوائحه واجراءاته الادارية مع التزاماته المنصوص عليها في اتفاقيات الملحقة، و بناء على نص الفقرة 4 من المادة 16الواردة في الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية فإن تعديل التشريعات الوطنية بالنسبة لأعضاء المنظمة يعد التزاما قانونيا دوليا، وفقا للقاعدة: " أولية اتفاقيات المنظمة على القوانين الداخلية للدول الاعضاء"[4].

[1] عبد الله محمد الحاضري: االآثار القانونية المترتبة على انضمام الدولة الإسلامية لمنظمة التجارة العالمية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان،2007_2008،ص 305.

[2] عبد الله محمد الحاضري ، المرجع سابق ، ص 337.

[3] المرجع نفسه، ص 338.

[4] خواثرة سامية ، مرجع سابق ،ص 357.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تزامنت الجهود الدولية نحو تحرير التجارة الخارجية المتعددة الأطراف بصورة غير تمييزية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية مع انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهو ما استدعى التطرق إلى الجدل الدائر من الاقتصاديين حول ما إذا كانت الإقليمية سوق تضع قوى تعوق أو تدفع التوجه نحو تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف.

لقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم واحد و شامل للتكامل الاقتصادي بل وقد تداخل مفهوم التكتل الاقتصادي مع بعض صور العلاقات الاقتصادية الدولية الأخرى و هو ما تم توضيحه في هذا الفصل من الدارسة، كما تختلف الدوافع وارء هذا المنهج من دوافع اقتصادية و أخرى غير اقتصادية، هذا و يتخذ التكامل الاقتصادي درجات مختلفة مصنفة في درجات متفاوتة تختلف باختلاف الأهداف المرجوة من التكامل و تبدأ بالتفضيل الجزئي و تصل الى الوحدة الاقتصادية، و لقد تناول الأدب الاقتصادي موضوع التكامل في نظريتين هما نظرية الاتحادات الجمركية و نظرية الأسواق المشتركة، و لقد استدعى ظهور موجة جديدة من الترتيبات التكاملية الإقليمية أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة الى وضع مفهوم جديد لهذه الأخيرة و تحديد أهدافها و وضع مقارنة بينها و بين المنهج التنفيذي للتكامل.

كما أن اتفاقية ال"جات" و التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية تقوم على عدة مبادئ تعتبر حجر الأساس الذي يقوم عليه النظام التجاري متعدد الأطراف، و أهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و في هذا الاطار نظمت الجات" منذ إنشائها ثماني جولات تفاوضية و هو ما يدل على حقيقة حجم القوة التفاوضية للأطراف المتعاقدة و التي توجت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة و التي واصلت على نفس المنهج بعد ذلك من خلال المؤتمرات الوازرية التي تعقدها كل مرة كل سنتين على الأقل من أجل التطرق لكل المستجدات التي تهم التجارة الدولية.

وفي الأخير كان لابد من التطرق للعلاقة الجزائلر بالتفاعلية بين الإقليمية و التعددية من خلال ابراز دور كل من المنظمة العالمية للتجارة و التكتلات الاقتصادية في تحرير التجارة الدولية كل على حدى.

خاتمة

بعد التطور الذي شهه مفهوم التجارة الخارجية، وتأكيد مختلف المدارس الإقتصادية على دورها في عملية التنمية وفي رفاهية الشعوب، أصبح التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية خيار إستارتجيا للعديد من الدول خاصة مع ظهور العديد من النظريات الإقتصادية التي تعطي تفسيار للإنفتاح التجاري إعتمادا على حجج مختلفة، إلى أن خيار تقييد التجارة الخارجية كان أسلوبا تتبناه مجموعة أخرى من الدول. كما ساهمت مظاهر العولمة الإقتصادية كالركات متعددة الجنسيات و المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المظاهر الأخرى بدورها في تحرير التجارة الدولية، حيث لعبت المنظمة العالمية لتجارة الدور الكبير في ذلك من خلال تبنيها لما يسمى بالنظام التجاري متعدد الأطارف، ولقد تازمنة ذلك مع إنتشار اهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية كمسعى أخر لتحرير التجارة الخارجية في إطار ما يسمى بالإقليمية والتي شهدت دخول العديد من الدول في تكتلات إقتصادية مختلفة بالتوازي مع إنظمامها إلى المنظمة العالمية لتجارة.

أولا: نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدارسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي : *أدى التطور المستمر لفهوم التجارة الخارجية والتي أصبحت تقوم على أساس المخصص الدولي وتقسييم العمل إلى زيادة أهميتها ودورها في ثارء و قوة الدولة ودفع مستوى رفاهية أفاردها، وغالبا ما تتبنى الدول المتقدمة سياسة تحرير التجارة الخارجية، كما تتجه الدول النامية سياسة التقييد بإستخدام مجموعة من الأساليب و الأدوات المختلفة. *ساهمت العديد من العوامل على إنتشار ظاهرة العولمة بصفة عامة و خاصة من ناحية بعدها الإقتصادي، من أهمها زوال القطبية الثانية و التطور التكنولوجي و التوجه نحو تحرير التجارة الدولية وتشجيع الأندماجات و الكيانات الكبرى. *في ظل الإطار متعدد الأطارف من الصعب تبرير قيام التكتلات الإقليمية غلا إذا أدت إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية للدولة، عن طريق إزلة القيود التجارية، وبالتالي يمكن تبرير هذه التكتلات إذا أدت إلى خلق المزيد من التجارة لاتحويلها، مع تخفيض القيود التجارية ضد الدول الغير أعضاء، *تأثر سياسة التحرر و الإنفتاح الإقتصادي على تدفق الإستثماارت الأجنبية المباشرة نتيجة وجود إرتباط إيجابي بينهما، كما ساهمت العولمة الإقتصادية على إختلاف أشكالها في زيادة أهمية الإستثمار

الأجنبي المباشر على الساحة الدولية، كما تبنت الدول النامية سياسات جديدة ترمي إلى خلق مناخ إستثماري ملائم .

ثالثا:توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المستخلصة، يمكن تقديم بعض التوصيات:

كون المنظمة العالمية لتجارة الإطار الرئيسي لتحرير المبادلات التجارية الدولية، عليها تكثيف مجهوداتها في مجال التحرير من خلال المؤتمارت الوازرية وسد الثغارت و الإستثنائات التي تستخدمها الإتفاقات التجارية الإقليمية كأساس لتكتلها، وجعلها أكثر شفافية ووضوح.

لا بد على الدول المتوسطية مراجعة سياستها التجارية و التبادلية الاقليمية ،وتكييفها بناءا على على ما يتماشى وإقتصادها ، بدلا من إعادة التفاوض مع دول الإتحاد الأوربي على تمديد الفترة الإنتقالية وهي غير مستعدة على الأقل في المدى القصير.عدم التعامل من قبل المسؤولين مع الإتحاد الأوربي على أنها قدر محتوم لا يمكن مواجهته، بل لابد من التعامل من موقع شريك حقيقي مما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص و تقاسم الإيجابيا و السلبيات و محاولة تعظيم الإستفادة منها، خاصة فيما يخص الجوانب المتعلقة بالمساعدات المالية الموجهة لتطوير وتحسين تنافسية المؤسسات الوطنية و كذالك نقل الخبارت وتكنولوجيا.

رابعا: آفاق الدراسة:

رغم محاولة التطرق لأهم الجوانب الخاصة بتحرير التجارة الدولية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطارف، إلا أن مجال البحث في هذا الموضوع لا يازل مفتوحا أمام آفاق عديدة، حيث أنه توجد عدة توجهات في الإقتصاد العالمي من شأنها أن تأثر على تحرير التجارة الدولية، كما هو بالنسة الى الإقتصاد الأخضر، فالبلدان النامية ذات الموارد المتجددة الوفيرة هي في وضع جيد للإستفادة من الفرص التي توفرها المنتجات الخضارء لزيادة حصتهما في الأسواق الدولية من السلع و الخدمات أو ما أصبح يعرف حديثا بالتجارة الخضارء، كما أصبح للإقتصاد الرقمي وخاصة التجارة الإلكترونية دور كبير في زيادة المبادلات التجارية الدولية سواء ما تعلق بالسلع و الخدمات وهو ما يفتح آفاق جديدة تستدعي الدارسة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا:الكتب

1. إبراهيم أحمد خليفة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، دار الخلدونية للنشر ، الإسكندرية ، 2006 .
2. أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية،مجلة جسر التنمية ،العدد 36،الكويت،2010.
3. أحمد جامع ، " العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1979 .
4. أحمد فارس مصطفي ، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، منشورات جامعة حلب ، سوريا 1982 .
5. أسامة المجدوب ، العولمة و الإقليمية تستقبل العالم العربي في التجارة الدولية،مصر، الدار المصرية ، اللبنانية،2006،الطبعة الثانية.
6. إكرام مياسي ،الاندماج في الاقتصاد العالمي،و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر2019.
7. أمينة أمين حلمي،"الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية (اوراق اقتصادية ،العدد 21،مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية ،فيفري2003).
8. إياد عبد علي الشمري،رضا عبد الجبار الشمري ،آثار منظمة التجارة العالمية على الدول المنظمة إليها،جامعة القادسية .
9. جميلة الجوزي ،ميزان المدفوعات الجزائري في ظل بالسعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،مجلة الباحث،العدد،11، 2012،الجزائر.
10. حازم البدوي ، نظرية التجارة الدولية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر ، 1986 .
11. حمدي عبد العظيم : إقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، 2000 .
12. خالد احمد فرحان المشهداني التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم دار الايام الطبعة الاولى 2019 عمان الاردن .
13. خليل عليان عبد الرحيم ، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية " الفرص و التحديات" ، معهد الإدارة ، المملكة العربية السعودية ،2009.
14. خواثرة سامية : المنظومة القانونية في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،مجلة العلوم الانسانية ، جامعة الاخوة منتوري ،المجلد 31،العدد 4،ديسمبر 2022.
15. زروق جمال الدين ،واقع السياسات التجارية و آفاقها في ظل منظمة التجارة العالمية ،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ،(الكويت ،المعهد العربي للتخطيط .1998).
16. سليم سعداوي ، الجزائر و منظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام و آفاقه ، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
17. سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية و آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية ، الرياض، 2008.
18. سمير صارم ،معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة ،ط 1، دار الفكر ، سوريا،2000..
19. سهيل حسين الفتلاوي،منظمة التجارة العالمية ،دار الثقافة،عمان ،2004..
20. شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الاسس و التطبيقات) دار اسامة للنشر و التوزيع الاردن عمان الطبعة الاولى 2012.

21. صفاء فوزي ، خالد الزغبي، المنظمة العالمية للتجارة و بلدان العالم النامية،الإصدار الخامس، العدد 50، أصدرت في 2 كانون الأول 2022م..
22. عادل المهدي عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية ،القاهرة، الدارالمصرية اللبنانية ،2001.
23. عادل مُحَمَّد خليل ، منظمة التجارة العالمية إنشاؤها و آلية عملها مجلة جسر التنمية ،المجلد 4،العدد37،الكويت ،2005.
24. عبد الحميدعبد المطلب ، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من اورجواي لسياتل وحتى الدوحة، مرجع سابق.
25. عبد الحميدعبد المطلب ،النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ،ط 1 ، مجموعة النيل العربي ،القاهرة،2003.
26. عبد المجيد بوزدي،تسعينات الاقتصاد الجزائري ، ترجمة جريب أم الحسن ، موفم للنشر و التوزيع ، الجزائر،1999.
27. عبد الهادي عبد القادر سويفي ، التجارة الخارجية ، دون دار النشر ، مصر ، طعة ، 2007 .
28. عبد الهادي عبد القادر سويفي،التجارة الخارجية،(القاهرة :دون دار النشر ،2007).
29. عبيد علي الحجازي ،محاضرات في التكتلات الإقتصادية بين النظرية و التطبيق(مصر :ديوان المنشورات الجامعية ،1997)
30. عزيز ل ،انضمام الجزائر تاى المنظمة العالمية للتجارة ،وكالة الانباء الجزائرية 05 افريل 2013 ،الجزائر
31. العصار رشاد، وآخرون ، التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،الأردن 2000 .
32. علي إبراهيم،منظمة التجارة العالمية جولة أورغواي و تقنين نهب العالم الثالث ،دار النهضة ،القاهرة ،1997.
33. عمير حمة، آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة أم البواقي،2008.
34. عياش قويدر ،إبراهيم عبد الله ،إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ،مجلة إقتصاديات شمال افلريقيا،العدد الثاني ،ماي 2005.
35. فؤاد أبو ستيت،التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ،(مصر :دون النشر ،2007).
36. قويدر عياش ،عبد الله الابراهيمي،أثارانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 2.
37. كربالي بغداد،نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة بسكرة ،العدد الثامن جانفي 2005.
38. كمال رزيق ،فارس مسدود ، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ،الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري فسي الالفية الثاثة ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،21 ماي 2002
39. محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة ، دط ،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر،2006،.

40. مُحَمَّد أحمد السريتي،مُحَمَّد عزت غزلان،التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية،(الإسكندرية :دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ،2013).

41. مُحَمَّد ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهج اللبناني للدراسات والتوثيق ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2010 .

42. مُحَمَّد خليل برعي ، " مقدمة في الاقتصاد الدولي " ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1978.

43. مُحَمَّد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان .

44. مُحَمَّد دياب التجارة الدولية في عصر العولمة دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق الطبعة الاولى 2010 .

45. مُحَمَّد محمود الامام،التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق(القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية 2000) .

46. محمود الطنطاوي الباز ،دراسات في نظرية التجارة الخارجية (مصر :مكتبة عين شمس ،2007).

47. محمود بيبلي ،الاتفاقيات التجارية الاقليمية ،المركز الوطني للسياسات الزراعية (مصر:وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي ،2008).

48. محمود حسن حسني ،مدخل اللى اقتصاديات التجارة الخارجية موضوعات مختارة ، (مصر :دار نشر و توزيع الكتاب الجامعي ،2004.

49. محمود عبد العزيزمحمود، معدل كفاية رأس المال و التطبيق عللى البنوك المصرية، المعهد المصرفي،القاهرة، 1996.

50. محمود يونس ، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999 .

51. مراح، مُحَمَّد جواد. 2021. تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 2005- 2014 .*مجلة الاقتصاد و المناجمنت*،مج. 20، ع. 1.

52. مستشارة رفيعة المستوى في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي بواشنطن منذ 2013،و كبيرة الاقتصاديين في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لدى البنك الدولي .

53. ناصر دادي عدون، مُحَمَّد متناوي، انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية، الأهداف و العراقيل ، مجلة باحث، العدد 3، 2004.

54. ناصر دادي عدون،مُحَمَّد متناوي،انضمام لجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،الأهداف و العراقيل ،مجلة الباحث،العدد 3،2003.

55. نسرين عبد الحميد نبيه ، نظرية التجارة العالمية و منظمة التجارة العالمية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2012 .

56. يوسف مسعداوي دراسات في التجارة الدولية دار هومة الجزائر 2010 .

ثانيا: المذكرات و الأطروحات

1. الطاهر طاشت ،(انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون ، فرع قانون اعمال ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،الجزائر،2012_2013.
2. آيت حمو مروان آ ثار اقامة منطقة التبادل الحر للأورو _ متوسطية على الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر، 2009_2010.
3. بيبي يوسف،السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الانسانية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2006_2007.
4. ثنية الريح اسامة ، معيطي عبد الحق. دور التجارة الالكترونية في تعزيز حرية التجارة الدولية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية و تجارة دولية قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر .
5. رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتقاقية الجات، ط 1، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2008.
6. رضوان سليم ،السياسة الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2009_2006.
7. زيرمي نعيمة،التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة تلمسان ،2011.
8. سارة بوراس دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص ادارة اعمال التجارة الدولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة الجزائر 2014 .
9. شبابحي نصيرة رحاحلة سميحة تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة الجزائر .
10. عبد القادر عبيدلي، التحرير التجاري و قضايا مكافحة الإغراق مع الإشارة إلى تجربة بعض الدول ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، غير منشورة ، تخصص تجارة دولية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2009.
11. عبد الله مُحَّد الحاضري: االآثار القانونية المترتبة على انضمام الدولة الإسلامية لمنظمة التجارة العالمية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان،2007_2008.
12. ليلى أوبادي.أثر التجارة الخارجية على الناتج الداخلي الخام مذكرة مقدية لتيل شهادة ماستر اقتصاد قياسي. علوم اقتصادية .كلية العلوم الاقتصادية، و التسيير و العلوم التجارية. جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي– 2013 .

13. مُحَّد حشماري ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 1993 .

14. مُحَّد غردي ، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012_2011.

15. مولاي عبد الرزاق،متطبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية "دراسة حالة الجزائر "أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر،2009_2010.

16. وردة خزندار، تأثير انضمام الجزائر على المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علو التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر،2011_2012.

ثالثا:المقالات و المداخلات

1. البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة ،نشرية ، السعودية، 1997.
2. تصريح كل من وزير التجارة السابق مصطفى بن بادة و الوزير المحلي للتجارة لجريدة وكالة الانباء الجزائرية في 12 مارس 2014،على الساعة 18:00 ، و يوم 03 جانفي 2015و 19 اكتوبر 2014على الساعة 17:08 على التوالي .
3. الجريدة الرسمية عدد رقم 16الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.
4. الجريدة الرسمية،عدد رقم 29،الادرة بتاريخ 19 يوليو 1989.
5. رمضان رمضان صديق،اقتصاديات النقود و البنوك و التجارة الخارجية (القاهرة :دار النهضة العربية ،2006).
6. وكالة الأنباء الجزائرية ،انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية الجولة 2 للمفاوضات مقررة في 31 مارس في جنيف ،12 مارس 2014.

مراجع باللغة الأجنبية :

1. BERNARD HOCKMAN .free and deep intégration (Washington : world Bank and CEPR)
2. Berengère taxil ;L'OMC et les pays en développement .mont chrétien ;paris ; 1998 ;
3. CHERISTIAN DEBLOCK, régionalisme _multilatéralisme et nouvel ordre internationale la ZLEA comme modelé institutionnel (Montréal :centre études internationales et mondialisation ,2003)
4. D. Recardo , " Principe de l'économie politique et de l'Impôt " , calman , Paris , 1817
5. G. Marcy , Economie Internationale , Tgimis , Paris , 1972
6. HOCKMAN BERNARD ,Trade laws and institutions ,good practices and the world Trade organisations (Washington , Word Bank discussion papers ,the world Bank)
7. I.S. Mill , Principles of Political Economy , Ashley , Ed 1920 , Ch . 1
8. La régionalisation et le système commercial multilatéral ;le rôle des accords commerciaux régionaux (OCDE, décembre 2003),

9. SIROEN IM ; la régionalisation de l'économie mondiale ;(paris :la découverte ;2 eme édition ; 2004).

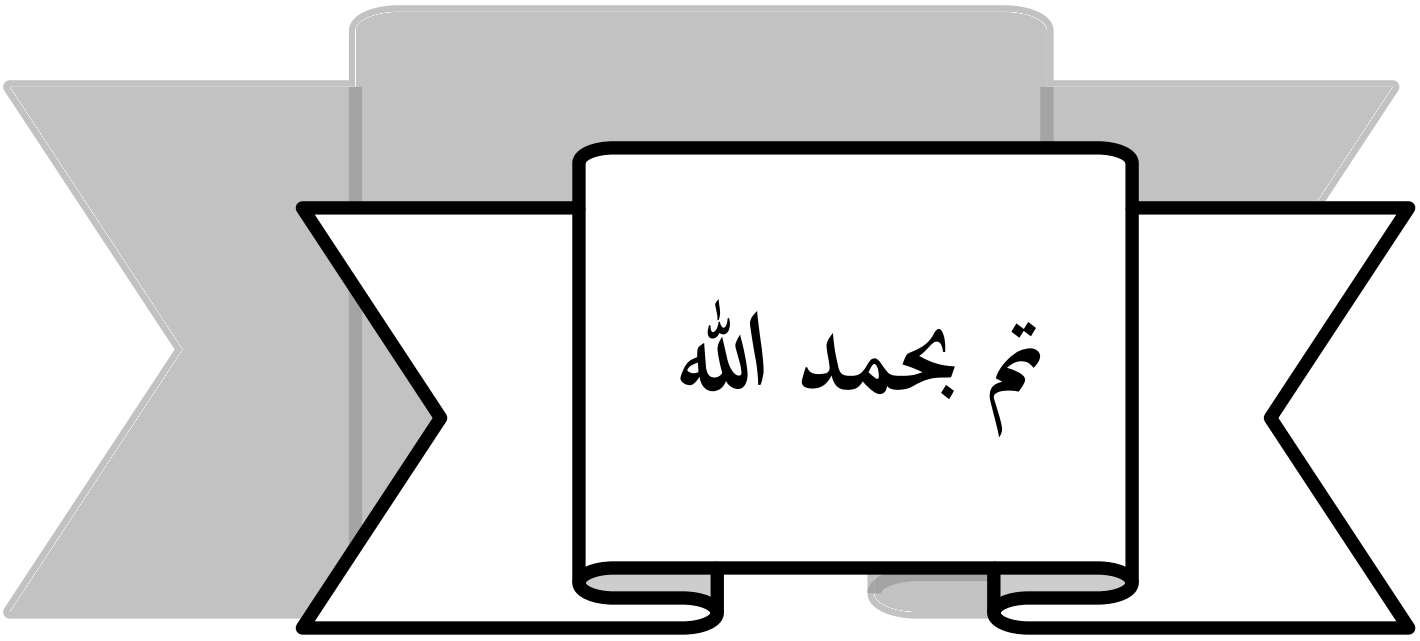
تم بحمد الله